ابن هشام

وأثره في النحو العربي

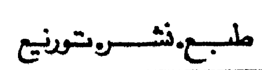
دكتور يوسف عبد الرحمن الضبع

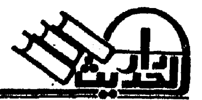
دار الحديث
القاهرة


ابن هشام
وأثره في النحو العربي

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م





١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر

تليفون ٥٩١٨٧١٩ ٥٩١١٩٦٩٧ - ٥١١٣٠٣٦ فاكس ٥٩١١٩٦٩٧

ابن هشام

وأثره في النحو العربي

دكتور يوسف عبد الرحمن الضبع

دار الحديث
القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم



ترجمة المؤلف

نسبه: هو يوسف بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن الضبع بن محمد ابن حمد بن محمد بن عزوز بن الضبع بن فياض الجهينى بلدًا ومولدًا، الحنفى مشربًا ومذهبًا.

مولده: ولد فى موسم جنى ثمار النخيل والأعناب بريف جهينة ذات السدر والنخيل عام ١٩٠٥ من أبوين صالحين.

وقد تتلمذ أبوه عبد الرحمن على والده الشيخ إبراهيم محمد الضبع من علماء الأزهر ومن تلاميذ شيوخه الأفاضل الشيخ الباجورى والشيخ عليش الكبير ومعاصريه كما هو ثابت فى الشهادات التى أجازوه بها فى مختلف العلوم والفنون.

حفظ القرآن الكريم حفظًا جيدًا مع تجويده على رواية حفص عن عاصم على أيدى سبعة نفر من المقرئين المجودين، وحفظ متن نور الإيضاح فى فقه الحنفية، كما حفظ متن الأجرومية وتتلمذ فى شرحهما على خاله: الشيخ حسين محمد حسين الضبع - رحمه الله - الذى اتخذ له حلقة لتدريس مبادىء الفقه الحنفى.

ثم تلقى تعليمه الابتدائى والثانوى فى معهد الأسكندرية الدينى وتولى أمره ابن خالته الشيخ أحمد بن إبراهيم الجهينى - رحمه الله - أحد علماء الأزهر والذى كان يعمل إمامًا وخطيبًا ومدرسًا بالأسكندرية.

ونال ثقة الأساتذة وشيخ المعهد - آنذاك - الشيخ محمد الشافعى الظواهرى

الذى آخى بينه وبين ابنه الشيخ حسن الظواهرى، كما آخى الشيخ عمر الجندى ـ كبير مراقبى المعهد ـ بينه وبين ابنه الأستاذ عبد الوهاب عمر الجندى فى المذاكرة وتحضير الدروس، وكان أساتذة المعهد يتفقدونهم الأمر أعد ثلاثتهم إعداداً محموداً وأهلهم لكلية اللغة العربية، وكلية دار العلوم التى اختارها الجندى.

وفى كلية اللغة العربية اشتد حرص المؤلف على تحصيل العلوم المقررة من عربية ولغوية، كالنحو والصرف وفقه اللغة وعلوم البلاغة «المعانى والبيان والبديع» وأدب اللغة العربية، والتفسير والحديث وأصول الفقه، والعروض والقافية، على أيدى فحول العلماء: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، والشيخ محمد غرابه من جماعة كبار العلماء، والشيخ عبد الحميد ناصف عبد الغفار، والشيخ عبد الجواد رمضان، والأستاذ على بك الجارم، والأستاذ محمد هاشم عطية، والأستاذ أحمد يوسف نجاتى.

وكان لفرط حرص المترجم له على التحصيل أثر بالغ لدخول مسابقة الإمامة والخطابة والتدريس التى أعلنت عنها وزارة الأوقاف ودخلها مئات من الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا من عالمية وإجازة تخصص، وعقد الإمتحان التحريرى فى مسجد أحمد بن طولون بالقلعة والذى كان خطيبه وإمامه ومدرسه الأستاذ أحمد أبو بكر الجهينى المحامى الشرعى والذى عهد بالخطابة إلى المُتَرْجَمِ له، وما أن ظهرت نتيجة الإمتحان التحريرى حتى كانت نتيجة الشهاد العالية بكلية اللغة العربية قد أعلنت فى صحيفة الأهرام سنة ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧م، مما أتاح له دخول الإمتحان الشفوى على لجنة مؤلفة من مدير المساجد؛ الأستاذ محمد عبد الرحمن الجويلى، والأستاذين مصطفى الماحى الأديب المشهور، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء فيما بعد.

ولإحاطة المترجم له بنصوص الأدب العربى من العصر الجاهلى إلى العصر الحاضر حفظاً وفهماً قدَّرته اللجنة قدره مما جعله فى طليعة الناجحين الذين تضاءل عددهم إلى ثلاثة وثلاثين؛ من أجل ذلك جعلت وزارة الأوقاف مساجد القاهرة من نصيب العشرة الأول، وللعشرة الثانية مساجد الوجه البحرى، ولمن تبقى مساجد الصعيد، فعين الشيخ يوسف إماماً وخطيباً ومدرساً لمسجد المؤيد

بالدرب الأحمر بادىء الأمر فمسجد الكومى بالعباسية، ثم القبة الفداوية، ثم مسجد محمود محرم بالجمالية مع جدول لإلقاء عظات دينية فى المساجد الجامعة بالعاصمة، وكان ذلك إبان انتظامه فى سلك التخصص للأستاذية، وكانت مدته أربع سنوات بالدراسة التمهيدية وبعدها سنتان ـ على الأقل ـ لرسالة علمية.

وبعد انتهائه من الدراسة العليا التى أعطاها حقها من مدة كافية نظراً لاضطرابات فى الأزهر فقد تقدم للإمتحان النهائى سنة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧م ونال درجة العالمية بدرجة أستاذ «دكتوراه» بتوقيع المرحوم إبراهيم باشا عبد الهادى رئيس الديوان الملكى نائبًا عن الملك فاروق رحمهم الله، فعين فى الأزهر من ذلك التاريخ عامًا دراسيًا فى معهد القاهرة الدينى وبعده مدرسًا فى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

وفى عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩م حضر إلى الأزهر مدير المعارف السعودية الشيخ محمد بن مانع ـ رحمه الله ـ المشرف العام على التعليم الدينى لاختيار نفر من أساتذة الأزهر لينشىء بهم كلية الشريعة بمكة المكرمة نواة الجامعات، وظل فى السعودية مدة طويلة فى الرياض، ومكة، والمدينة، وغيرهن من مدن المملكة، ولم يظفر به الأزهر إلا بعد تفرغه سنة ١٩٩٠، فكان عضواً فى اللجنة العلمية الدائمة لأقسام اللغويات لترقية الأساتذة، وظل بها حتى لقى ربه فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٦ .

وكان معه فى تلك اللجنة الدكتور/ إبراهيم البسيونى ـ رحمه الله ـ والدكتور/ أحمد حسن كحيل، والدكتور/ يوسف أبو العلا الجرشه، أمدَّ الله فى عمرهما ونفع المسلمين بعلمهما.

وبعد

فقد رغب إلىَّ أخى وصديقى الدكتور «محمد» نجل عالمنا وشيخنا الشيخ يوسف الضبع فى أن أتولى الإشراف على طبع هذا الكتاب من أجل إخراجه إلى النور، فلبيت رغبته، وأحببت أن أشارك فى إحياء هذا التراث الخالد الذى تعتز المكتبة الإسلامية به.

كما قمت بتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الواردة فى ثنايا الكتاب، مع عمل فهارس فنية لها فى آخر الكتاب حتى يعم النفع، ووضعت فى هوامش الكتاب تلك العلامة (*) لما أضفته إلى الأصل، فما أصبت فيه فلله المنة، وما أخطأت فمنى وحسبى أن من أجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد.

دكتور

مصطفى محمد حسين الذهبى

١٩٩٧/١٢/٢١

الدكتور يوسف الضبع
بقلم أحد تلامذته
إبراهيم على إسماعيل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن سار على دربهم واتَّبع نهجهم إلى يوم الدين، وبعد... فقد قال الحكيم العربي:

ليس على الله بمستنكر
أن يجمع العالم في واحد

وفاء بحق، وحفظًا لعهد، وتأدية لواجب، واعترافًا بجميل، وأداء لشكر، أعاود ذكرى شيخ النحويين في عصره وقدوة المحققين لزمنه، وعلاَّمة المعقول والمنقول، وليس ذكرى له اليوم كذكرى له بالأمس؛ لأنني اليوم أذكره روحًا سارية وفضيلة سامية في حياته الباقية، وهي حياة لا تحدها تلكم الطاقة المادية، ولا تأسرها الأواصر الآدمية، بل حياة أبدية خالدة سعيدة بعون الله تعالى ومشيئته: ﴿وإنَّ الدَّار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون﴾ [العنكبوت: ٦٤] وقديمًا قيل:

* فالذكر للإنسان عمر ثان *

لقد كنت أذكره فيما مضى من الأعوام السابقة فأذكر فيه الأستاذ العالم، والمربي الفاضل، والمعلم الأمين، والوالد الراعي، والصديق الوفي، والأخ المخلص، هذا عدا الشهامة، والنجدة، والكرم، وقوة الشخصية، والأدب الجم، والتواضع الشديد، وبشاشة الوجه، وطلاقة المُحيا، والحياء، والسخاء.

تراه إذا ما جئته متهللاً
كأنك تعطيه الذي أنت سائلهْ

هو البحر من أى النواحى أتيته
فَلُجَّته المعروف والجود ساحلهْ

ثم الثبات على المبدأ والاعتزاز بالنفس فى غير ما تكبر أو صلف.

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

لم يكن ـ رحمه الله ـ بمعزل عن الحياة العامة، وإن لم يكن غير مكلف رسميًا بشيء منها ويقول فى ذلك: واجبنا أن نكمل الناس بأفكارنا وطاقاتنا ما دام الله أعطانا ما يمكن أن ينتفع به؛ فإن وجدنا للكلمة قبولاً شاركنا، وإن وجدنا صدودًا كفانا أننا بذلنا النصح؛ ومن هنا كنت تراه مشاركًا لأفراح الناس وأحزانهم ومشاكلهم وقضاياهم اجتماعيًا بمعنى هذه الكلمة، معينًا لأبنائه وطلابه ومريديه مقدمًا لهم يد العون والمساعدة والمساندة يحبهم ويحبونه حتى ظن أهل الحى ـ وأنا واحد من تلاميذه ـ أننى ابنه الذى من صلبه، وكفى بالعلم رَحِمًا بين أهله، كنت أشفق عليه من كثرة ما يبذل فكان ـ رحمه الله ـ يقطع كلامى بقوله: «إن أبناءنا أوليناهم لغيرنا» وينشدنى قول القائل:

من يصنع الخير لا يعدم جوازيه
لا يذهب العرف بين الله والناس

كان ـ رحمه الله ـ عالمًا من علماء العربية، ورائدًا من رواد الإصلاح؛ إذ قام بمهمة الوعظ والتدريس والخطابة فى مساجد مصر وخارجها؛ فكان إذا سكت أسمع، وإذا تكلم أقنع، تتدفق اللغة من فيه تدفقًا، معاصرًا لشيوخ الأزهر وعلمائه من العقد الأول من هذا القرن إلى أن وافته المنية ولبى نداء ربه سنة ست وتسعين وتسعمائة وألف؛ فكان كالأرض الطيبة النقية التى قبلت الماء فأنبتت الخير الكثير والرزق الوفير، وشيخًا عظيمًا من شيوخ الإسلام وهبوا أنفسهم للعلم والدفاع عن الدين ـ إذا قام بمهمة التدريس فى المسجد الحرام فترة طويلة ـ والحفاظ على اللغة حتى يسلم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من عادية التحريف وغائلة اللحن ـ له فى ذلك اجتهادات سأخصها بحديث فى

بحث آخر - قضى حياته فى محراب العلم فعلَّم وعمل، ونفع الله به وبعلمه خلقًا كثيرًا صاروا أساتذة وشيوخًا فى زمنه.

إذا مات منا سيدٌ قام سيدٌ

قؤول لما قال الكرام فعول

وكان خير رسول فى المصالح العامة بين الناس، يتصرف بحكمة، وينطق بذكاء، ويتكلم بحق، ويقنع بقوة، وينجح دائمًا فيما قصد إليه، ولست أعرف أنه كُلِّف بالوساطة فى خير، أو السفارة بين الناس فى منفعة تعود عليهم ونكص عما كلف به، أو تردد فى قبوله، وكنت أسأله مستغربًا: كيف نفذت إلى فلان؟ فيجيبنى: الناس طيبون يبتغون الخير لكن بطرق مختلفة، فإذا جمعت بينهم أو قربت بين آرائهم وجدت التلاقى سهلاً والخير هدف الجميع.

أما اليوم فإنما يحضرنى منه صفاته وكم هى نادرة وعزيزة فلقد كان - رحمه الله - صاحب مواقف تاريخية مشهودة سطرت له صفحات مجد خالد من الشرف سواء أكان فى مصر أم فى خارجها إذ كان - رحمه الله - من الذين أسهموا فى تأسيس الجامعات الإسلامية والعربية بالمملكة العربية السعودية، وله فى ذلك دور بارز ونشاط ملموس يُذكر له اليوم فيشكر عليه «من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها».

وكانت له صلات وعلاقات لا تنفصم عُرَاها بملوك وأمراء المملكة العربية السعودية لثقتهم فيه وعلو كعبه ورسوخ قدمه وأمانته وهمته ونشاطه إذ كان عالمًا تلمس فيه ثقة العالم وتمكنه وقوته وأصالته.

وكان عبقريًا ألمعيًا ماهرًا موهوبًا شغف بدراسة العلوم ودأب على تفهمها حتى تطامن له مركبها وصفا مشربها، ويقول فإذا قال فالقول ما قال.

إذا قالت حذام فصدِّقوها

فإنَّ القول ما قالت حذام

ويرى فيكون الصواب كل الصواب ما رأى، ويتمثل الحق كل الحق.

وهو أستاذ يحمل بين جوانبه هموم طلابه وجامعته ويسير بهما إلى أبعد الآفاق، يؤازره علم راسخ، وتأصيل ومنهجية، تحس بالحزم المعطر بالحب والعطف الفاهم الواعى والصادق مع نفسه ومع من يرعى فيحوطهم بالرأم ويرعاهم بالود والتقدير يألف ويؤلف.

كالبحر يقذف للقريب جواهراً
جوداً ويرسل للبعيد سحائبا
كالشمس فى كبد السماء وضوؤها
يغشى البلاد مشارقا ومغاربا

وكان ـ رحمه الله ـ شاعراً؛ قرأت له شعرًا رائعًا نظمه فى بداية حياته العلمية فرأيت فيه توهج الروح وذوب الفؤاد، ولمست ملكة ملهمة، ويدًا صناعًا، وريشة موهوبة، وحسًا وأداة لا ينالهما ما ينال الحس والأداة من ضعف وفتور، وأزهريًا تتقد فى روحه كل عراقة الأزهر وتاريخه وهمومه ومشاكله، كان مؤمنًا برسالته أبعد ما يكون الإيمان ويرى فى مئذنتيه السامقتين تواريخ الدنيا والعالم والإنسان، يعتز بذلك اعتزازه بنفسه، وينعى على الذين يتهاونون فى ذلك، يؤثره بالحب؛ يرضى من أجله، ويثور من أجله، ويحب من أجله، ويكره من أجله، كانت عينه على الأزهر وكأنه يحرسه ويخاف عليه إن هو نام أو غفل، كان بالنسبة له كل شيء يمكن الحفاظ عليه، كان ترنيمة روحه وجلوة حسه وراحة نفسه.

وكان مع من يخالطهم ويجالسهم فرحة الأنس، ومستودع السر، وجلاء الهم، وانطلاقة السرور، وضحكة الأمل، وتغريدة الحياة.

ولد ونشأ ـ رحمه الله تعالى ـ فى «جهينة» من مدن محافظة سوهاج سنة خمس وتسعمائة وألف للميلاد حيث البيئة الهادئة والريف الممتع الأفياء الوارف الظلال بين قوم تميزوا بسلامة الصدور وكرم الشمائل وعظيم الأخلاق، فتفتحت عيناه على رصيد ضخم وثروة غزيرة من القيم والمبادىء الراسخة التى كان لها دور كبير وأثر عظيم فى بناء شخصيته وتحديد وجهته وسلامة فطرته وصحة عقيدته.

وينشأ ناشىء الفتيان منها
على ما كان عوّده أبوه

كان ـ رحمه الله ـ من بيت علم وأدب إذ تتلمذ والده ـ عبد الرحمن ـ على والده الشيخ إبراهيم محمد الضبع من علماء الأزهر الشريف الذى كان من تلاميذ شيوخه الأفاضل الشيخ الباجورى، والشيخ عليش الكبير، ومعاصريه كما هو ثابت فى الشهادات التى أجازوه بها فى مختلف العلوم والفنون، ولقد كان لذلك أثرة الواضح على تكوين الشيخ تكوينًا علميا؛ إذ حفظ القرآن الكريم حفظًا جيدًا مع تجويده على رواية حفص عن عاصم ـ أحد القراء السبعة ـ على أيدى سبعة من المقرئين المجودين، وكان حنفى المذهب يحفظ كثيراً من متونة وحواشية والتى كان منها: متن نور الإيضاح وغير ذلك من المتون التى كان لها أثر كبير وتأثير واضح فى تكوين الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ، هذا عدا العلوم المختلفة فكان أحق الناس بقول القائل:

وكان من الفنون بحيث يقضى
له فى كل فنٍّ بالجميع

وبعدما فرغ من الدراسة فى معهد الأسكندرية جاء إلى القاهرة ليواصل طلب العلم فالتحق بكلية اللغة العربية حتى حصل على العالمية من درجة أستاذ سنة ١٩٤٣.

ولقد حاولت جاهدًا أن أجمع ما خلفه من تراث فى العلوم العربية وخطه بيمينه وكأنى أجمع حبات عقد منفرط، فقد ترك آثاراً علمية تدل على علو كعبه ورسوخ قدمه وكان لها أثر بالغ إذ سدت فراغًا فى المكتبة العربية وأكملت نقصًا فى المكتبة الإسلامية وكان منها:

(١) ابن هشام وأثره فى النحو العربى.

(٢) الرياض الوافية فى علمى العروض والقافية.

(٣) التبيان فى سر تحامل ابن هشام على أبى حيان، وقد طبع.

(٤) العدوان على بنت عدنان.

(٥) من محاسن التربية الإسلامية.

(٦) عباد الرحمن.

(٧) من أعلام النحاة.

(٨) الصحة والفراغ.

(٩) استدراكات فى العروض على بعض شواهد النحويين.

(١٠) بعض ما تركه الأول للآخر «شواهد نحوية»، مطبوع.

كما أشرف ومنح المئات من الرسائل العلمية «دكتوراة وماچستير».

هذا عدا الكثير من المقالات التى نشرت فى الصحف والمجلات والدوريات والحوليات المختلفة، والأحاديث الصحفية والإذاعية، ومشاركته فى المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والأمسيات المتعددة.

وأما عن أعماله التى تولاها أو شغلها فكانت قدراته فيها تفوق حاجاتها فتراه يفرغ طاقاته فى أعمال أخرى تعود بالنفع على المكان الذى يعمل فيه وعلى الناس الذين يشتغلون معه دون أن يطغى ذلك على واجبات وظيفته أو يقلل من عطائه لها؛ عمل مدرسًا وخطيبًا وواعظًا بوزارة الأوقاف، ثم مدرسًا وأستاذًا بكلية اللغة العربية بالقاهرة، ثم أعير للسعودية، وبعد ذلك اختير وكيلاً لكلية اللغة العربية بالسودان، ثم أستاذًا بالمملكة العربية السعودية وظل بها حتى عاد أستاذًا متفرغًا بكلية اللغة العربية بالقاهرة وعضواً فى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة «قسم اللغويات».

رحم الله أبا محمد فقد كان كذلك وأكثر من ذلك.

بقلم الدكتور
إبراهيم على إسماعيل صبح
مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية
بجرجا جامعة الأزهر
٢٠ / ١٢ / ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين * إياك نعبد وإياك نستعين * اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحابته والتابعين، وبعد:

فلما كان النحو من العلوم العربية التى توفَّر عليها العلماء قديمًا وحديثا، وأشبعوها بحثًا وتمحيصًا، حتى تم نضجها وآتت أُكلها، وكان كل طور من أطوار هذا العلم وليد أثر من آثار أولئك الأبرار الموغلين فيه والمخلَصين له، الذين لم تشغلهم دنيا ولم تلههم تجارةٌ ولا بيعٌ عن إرساء أصوله ورفع قواعده، حببت إلى الكتابة فى لون مما اصطبغ به النحو فى طور من هذه الأطوار، وفى العوامل التى تكون منها حس مرهف وذوق سليم ويد صناع.

«والناس شتَّى خطة ومذاهبا».

وآثرت «ابن هشام» بالكتابة فيه دون سواه من النحاة؛ لما امتار به تأليفه من جمال الصنعة وقوة الإحكام وسهولة العبارة وحسن التعليل وبراعة التحقيق وما إلى ذلك مما يأتى بيانه، وكان له أحسن الأثر فى تبسيط هذا العلم وفى إقبال الناشئين عليه وتمكنهم بعد ذلك منه؛ بسبب ما أضفى عليه من روعة وجلال.

وأشهد لقد أولعت بكتبه وشغفت بحبه من سنوات مضت حينما طعمت النحو سائغًا من قطر نداه، ولمسته سهلاً لينًا فى شذورذهبه، وألفيته معبدًا فى أوضح مسالكه، ورأيته روضًا فى مُغْنيه، وزادنى هيامًا به قرب سكناى منه، وما توارثه القوم من حسن الأحدوثه عنه، ولأهل الحى أثر ذوبال ينسبونه الآن إليه آمل إن أوفق للوقوف عليه، فإذا صح أثبته؛ لهذا سامرت المراجع التاريخية المختلفة شهورًا أتلمس فى بطونها بيئه ذلك الرجل الفذ، واقتضانى البحث

دراسة مستفيضة للقرن السابع الهجرى الذى كان مقدمة لعصره، وقطعت الليالى ذوات العدد أتحسس روحه من كتبه التى قرأتها ـ وسأشير إليها ـ ثم طفقت أكتب ما وقفت عليه حتى إذا كنت من الغاية قاب قوسين، تذكرت يوم العرض وعاودنى قول الناصح الأول:

لا تَعْرِضَنَّ على الرواة قَصِيدَةً
مَا لم تُبَالغ قَبْلُ فى تَهْذِيبِهَا
فمتى عَرَضْتَ الشعر غير مُهَذَّب
عَدُّوه منك وَسَاوِسًا تَهْذِى بِهَا

فلبثت أمدًا غير قصير أمحو وأثبت فى جميع ما كتبتَ حتى جد الركب وابطأ بى المسير،

وقال أصيحابى وقد هالنى النَّوى
وهالهمُ أمرى متى أنت قافلُ؟
فقلت إذا شاء الإله فأوبتى
قريب وربعى بالسعادة آهلُ

فأسرَّ إلى الصاحب الصامت قول العماد الأصفهانى:

«أنِّى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا فى يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

عند ذلك هدأت النفس واطمأن الحس، فمضيتُ إلى النهاية مستعينًا بالله مستلهمًا رشده وهداه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

دكتور

يوسف الضبع

الفصل الأول

حياة ابن هشام

نسبه: هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى المصرى.

وهذا النسب جاء فى كتابى السيوطى: **«بغية الوعاة»**، و **«حسن المحاضرة»**.

وجاء فى **«شذرات الذهب»** لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد.

وفى **«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»** للعلامة الشوكانى.

وفى **«دائرة المعارف الإسلامية»**.

ولكن الإمام ابن حجر ذكر فى **«الدُّرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة»**، أنه: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارىّ المصرىّ، فجعل جده الأدنى: عبد الله، وجد والده: يوسف، على حين قد جعل غيره جده: أحمد، وجد والده: عبد الله.

وإذا علمنا أن العلامة ابن حجر قد سبقهم فى الترجمة لابن هشام ساغ لنا أن نقول إن الحق معه، وغيره على حق أيضًا إذا روعى الاختصار، خصوصًا أن المحذوف موجود مثله فلا منافاة إذن بين النسبين.

وظاهرٌ أنه من سلالة القوم الذين آووا رسول الله ﷺ وعزَّروه، ونصروه واتبعوا النُّور الذى أُنزل معه فسمَّاهم أنصاراً، وهم أبناء الأوس والخزرج، غلبت عليهم الصفة التى خلعها عليهم رسول الله ﷺ، وهم من قبائل الأزد بن الغوث بن ثبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ أخى جرهم وحضرموت أبناء قحطان.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على شرح الشذور: والأنصار قبيلتان: الأوس والخزرج.

وانظر هل أصول الشارح «ابن هشام» من الخزرج، أو من الأوس؟ قرره

بعض الأشياخ، وذكر بعض أنه من الخزرج، واختار العلامة الأمير فى خطبة حاشيته على «المغنى» أنه خزرجى.

مولده

ولد ابن هشام بالقاهرة يوم السبت الخامس من شهر ذى القعدة فى العام الثامن من القرن الثامن «سنة ٧٠٨ هجرية» بإجماع الروايات.

وفاته

توفى ابن هشام رحمه الله ليلة الجمعة من شهر ذى القعدة فى العام الأول من العقد السابع فى القرن الثامن «سنة ٧٦١ هجرية».

وتاريخ الوفاة المذكور تضافرت عليه الرواة، ولم يشذ منهم إلا صاحب «كشف الظنون» فقد ذكر فى غير موضع من كتابه: أنه توفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة «سنة ٧٦٢ هجرية».

مكانه الآن ومقبرة سعيد السعداء

إذا قفل الإنسان من باب النصر فإنه يستقبل على قيد خطوات منه ضريحه قائمًا وحده يكسوه الوقار، ويحيط به جدار على شكل دائرة صغيرة متواضعة أقيمت حوله حديثًا بعد أن نبشت المقابر التى كانت تجاوره، ونقل ما فيها من رفات الأموات إلى جهات أخرى، وجعل التنظيم من هذه الساحة قاعًا صفصفًا لا ترى فيها إلا ضريح ابن هشام وإلا سور المدينة الفاطمية القديم؛ الذى نبشوا المقابر ونقلوها من أجل كشفه، ويعلو المقبرة داخل سورها عمود حجرى صغير فى رأسه عمامة خضراء من أثر الحناء، وقد نقش عليه تاريخ ميلاده «سنة ٧٠٨ هجرية»، وتاريخ وفاته «سنة ٧٦١ هجرية».

وقد رأيت فى «الضوء اللامع» للسخاوى أن حفيد ابن هشام وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن هشام دفن عند أبيه وجده بتربة سعيد السعداء [1].

---

(١) الجزء الخامس من الضوء اللامع ص ٥٦ ـ ٥٧ .

وسعيد السعداء كان يطلق قديمًا على خانقاه، ويحمل هذا الاسم الآن مسجد أثرى بشارع الجمالية قبل باب النصر.

وفى «حسن المحاضرة» للسيوطى أن هذه الخانقاه كانت دارًا لسعيد السعداء «قنبر» ويقال له: «عنبر» عتيق الخليفة المستنصر، فلما استبد الناصر صلاح الدين بن أيوب بالأمر، وقفها على الصوفية فى سنة تسع وستين وخمسمائة وأجرى عليهم فيها الأرزاق وهى أول خانقاه عملت بديار مصر، ونعت شيخها بشيخ الشيوخ(١).

من يُطلق عليه «ابن هشام»

أطلق «ابن هشام» على جماعة كثيرة وعتهم بُغية الوعاة للعلامة السيوطى واشتهر من بينهم عدد من العلماء.

أولهم: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى، وهو نحوى بصرى نزل مصر، ويذكر اسمه مقرونًا بالسيرة النبوية، وهى ليست له، وإنّما هى لابن إسحق، ولعبد الملك ابن هشام فضل تهذيبها؛ فلذلك نسبت إليه، وتوفى «سنة ٢١٨ هجرية» (٢).

ثانيهم: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى أبو عبد الله الأنصارى الخزرجى، ويقال له ابن هشام الأندلسى، وهو من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، وكان رأسًا فى العربية أخذها عن ابن خروف.

ومن تلاميذه الشلوبين، ولد «سنة ٥٧٥ هجرية»، وتوفى «سنة ٦٤٦ هجرية» بتونس، وقد أكثر المترجم له من النقل عنه فى مؤلفاته ولاسيما «المغنى».

ثالثهم: محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام أبو عبد الله الفهرى ويعرف بابن الشواس، أخذ النحو عن الجزولي، وتوفى «سنة ٦١٩ هجرية» (٣).

رابعهم: قال عنه السيوطى فى فهرس «بغية الوعاة»: «لم أعثر له على ترجمة»(*)، ولقد رأيت فى هذا الكتاب ترجمة منقولة عن تاريخ غرناطة لطالب عفيف اسمه أحمد بن أحمد بن هشام السلمى قال عنه صاحب التاريخ

---

(١) حسن المحاضرة ٢ : ١٤٣، خانقاه سعيد السعداء.

(٢) بغية الوعاة ص ٣١٥، ودائرة المعارف الإسلامية ص ٢٩٧، وحسن المحاضرة ١ :٢٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٢ .

(*) نص عبارة السيوطى «بياض فى الأصل» وقد اخترت لها العبارة المسطرة أعلاه.

السالف أنه مجتهد مُولع بفن العربيـة يحسب الكمال الإنسانى وقفًا عليه، توفى «سنة ٧٥٠ هجرية» (١).

خامسهم: قطب رحاهم وفارس حلبتهم وأرومة الثلاثة الباقين وعميد أسرتهم: «صاحب الترجمة».

سادسهم: ابن صاحب العلم محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام محب الدين بن الشيخ جمال الدين النحوى بن النحوى، ولد «سنة ٧٥٠ هجرية»، وكان أوحد عصره فى تحقيق النحو.

قال السيوطى: سمعت شيخنا قاضى القضاة علم الدين البلقينى يقول: كان والدى يقول: هو أنحى من أبيه، وتوفى «سنة ٧٩٩ هجرية» (٢).

سابعهم: حفيد صاحب الترجمة، وهو أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام شهاب الدين تقى الدين، اشتغل كثيراً، وفاق فى العربية وغيرها، ويقال له: العجيمى (٣).

***

(١) بغية الوعاة ص ١٢٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ٦٢ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

الفصل الثانى

عصر ابن هشام
«القرن السابع الهجرى ـ الثالث عشر الميلادى»

لا يعزب عن البال أن العلوم والفنون ظلان تابعان للأطوار السياسية، فإذا كان الطور السياسى عنيفًا صاخبًا ذا أثر بارز فى تاريخ شعب من الشعوب فإن آثاره تبدو فى الحركة العلمية والنهضة الفكرية، وإن غشيته سكينة وسادته دعة وطمأنينة استبانت نتائجه فى العلوم والآداب.

ولقد كان بلوغ لغة الضاد قمة مجدها واستواؤها على سوقها فى ظل الخلافة الإسلامية على يد الدولة العباسية مؤذنًا بمغيب شمسها إلى حين ﴿سنة الله فى الذين خَلَوا من قبل﴾ [الأحزاب: ٦٢].

* لكل شىء إذا ما تم نُقصَان [١] *

فدهى الناطقين بها ما دهاهم من حوادث وكوارث لم يرو التاريخ لها مثيلا فى عنفها واجتياحها وسرعة تطويحها بمدنية كانت راسية الأصول سامية الفروع، ذلك الحادث المروع تمثل فى خروج التتر من عزلتهم وإغارة أبنائهم المغول على البلاد الإسلامية.

ولقد كانوا قساة عتاة غلاظ الأكباد، لم تُهذبهم شريعة، ولم تَرضهم أخلاق قويمة.

كانوا فى معزل عن العالم جنوبى سيبريا[٢] يحترفون الصيد والقنص، وكان بأسهم بينهم إلى أن قادهم فاتكٌ منهم وفارسٌ فيهم هو «جنكيز خان» الذى قهر الصين بعد أن حطم سورها العظيم، وكرّ على الممالك الإسلامية يلتهمها واحدة تلو أخرى.

وطوعت له نفسه أن يعيث فى الأرض الفساد، فلم يغادر مدينة إلا دَمَّرَ مبانيها، وأحرق ما وصلت إليه يده من آثار علمائها، وثمرات عقول أبنائها

---

(١) بغية الوعاة ص ٦٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ١١٠ .

وتركها أطلالاً دارسة لا تكاد تبين عن مجد الذاهبين، ولا تحسن الحديث عن أباة الضيم الراحلين، الذين سلبهم حق الحياة ليستأصل شجرة العلم بقتلهم فتدين له الدهماء.

ومن العلماء الأجلاء الذين قتلهم التتار الإمام الفرغانى «سنة ٦١٦ هجرية»(١) والعلامة محمد الزهرى «سنة ٦١٧ هجرية» (٢).

وجثم هذا الكابوس على صدر الدولة الإسلامية اثنين وعشرين عامًا.

ولما تنفس الشرق الصّعداء بوفاته «سنة ٦٢٤ هجرية» منى بحفيده «هولاكو» الذى كان أشد منه قوة وأكثر بطشا، ولم يقنع ببلاد فارس تدين له وتخضع لسلطانه بل قصد بالسوء بغداد معقد آمال المسلمين فى كل مكان وموئل علمهم الذى إليه يهفون، وموطن عزّهم الذى به يباهون.

شخص إلى المدينة وزحف على بغداد فلما كان منها قاب قوسين بسط يد الختل ونشر أحبولة الخديعة للخليفة المستعصم، ودعاه مع أماثل المدينة وعلمائها فأثّر فيهم بهتانه، وانطلى عليهم زوره، وأتوا إليه مذعنين فأمر بذبحهم أجمعين.

ثم هجم على دار الخلافة فاستولى على ما بها، وقتل أهلها، وسبى أطفالها، ثم أباح بغداد أربعين يومًا كانت القاضية على ما فيها من تراث ثمرته فى خمسة قرون، ظلت فيها عاصمة الإسلام ومحط رحال العلماء والأدباء.

وتبخر نتاج العقول وعصارة الأذهان فى هذا المدى الواسع والأمد البعيد، وكان ذلك النتاج جدّ عظيم لما صحبه طول مدة الخلافة فى هذه المدينة من همة فائقة فى إحياء العلوم، وجهود موفقة فى خدمة الدين، تحقيقًا لرغبة الخلفاء واستجابة لداعى الأمراء.

محا كل ذلك بين طرفة عين وانتباهتها، وأتى على الكتب التى كانت أثمن ذخائر المدينة وأبادها حرقًا وإغراقًا حتى لقد تغير ماء دجلة من فرط ما قذف فيه من كتب تراكم بعضها فوق بعض، فكان منها برزخٌ عبر عليه النهر جُند ذلك الجبار العنيد.

ولقد تطلع هذا الغاشم إلى ما وراء بغداد فطمع فى التهام الشام ويمم شطرها، وهى يومئذ مستقر حكم المماليك الذين ردوه على أعقابه؛ إذ كانوا أولى قوة وأولى بأس شديد.

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٨٥ .

(٢) بغية الوعاة ص ١١ .

وقد ظل المغول يَلُونَ أمور المسلمين زهاء قرن من الزمان «٦٥٤ ـ ٧٥٠» هجرية، وهم على وثنيتهم وجهالتهم، فلم يستقم لهم أمر، ولم يطَّرد لهم نظام، ثم بدا لهم سيأت ما عملوا، ورأوا أنهم مضطرون إلى اعتناق الإسلام ليسهل عليهم حكم شعوبه، ومحتاجون إلى العلم ليحسنوا تدبير ملكهم، فكان من بعضهم إبقاء على آثار المسلمين، وإكرام لعلماء اللغة والدين، وإنشاء للمدارس والمساجد، وكانوا بهذا الصنيع مكفرين عن سيئات أعمالهم التى اقترفوها فى غمرة جهلهم وثورة فتكهم وضلالهم، ولكن أنى لهم أن ياتوا بمعشار ما أبادوا من ثمرة قرون، تضافرت فيها همم فحول.

وكان الزمان قد خبأ للشام بقية مما يُضَامُ به الكرام على يد مسلم من سلالة التتار هو «تيمور لنك» الذى ظل يفتح البلاد، ويسوم العباد سوء العذاب، حتى وصل إلى آسيا الصغرى فانتزعها من السلطان «بايزيد» انتزاعًا، واقتنصه أسيرًا، ولم تمتنع عليه الشام فألقى عصاه فيها، واستولى عليها كلها، وكأنه شاقه ما عمله سلفه «هولاكو» فجعله قدوته، بل لقد فاقه عدوانًا وطغيانا.

إذ خرب المدن وقاتل العلماء، واشتد فتكه بالعرب، حتى يقال إنه بنى من رؤوسهم قلاعًا واهراما، ولكن الله صان مصر من عبثه وطغيانه، وحفظ الكنانة وأهلها من عتو أهله وطوفانه، ووقاهم سيئات ما مكروا.

فصارت مصر حرمًا آمنًا آوت إليها الخلافة الإسلامية، ولجأ إليها من استطاع الفرار من هذه المحن، واعتصم بها من أفلت من تلك الفتن، وخلفت القاهرة بغداد فأصبحت مقر الخليفة العباسى، وعاذ بها العلماء الذين خلصوا من أهوال الفزع والإضطراب، فصارت معقد آمال المسلمين، يؤمها كل قاصد، وينهل منها كل وارد، فى ظل المماليك الشجعان، أباة الضيم وناشرى العلم.

وكانوا جدّ حريصين على تخليد ذكراهم فتنافسوا فى إقامة المساجد وإنشاء المدارس والمعاهد؛ لإقامة الشعائر الدينية وإحياء ما درس من العلوم الشرعية والعربية، وكانوا بهذا للإسلام نعم العون فقد عوضه الله بعملهم فى مصر ما فاته فى كثير من بلاد الله.

***

حالة اللغة العربية في القرن السابع

كانت جمهرة الدولة الإسلامة فى المدة السالفة غير عربية بل كان يتولى بعضها وثنيون وهم المغول قبل اعتناقهم الدين الإسلامى، وكان سلطانهم يمتد من حدود الهند شرقًا إلى سورية غربا، وكانت مصر والشام فى قبضة المماليك مع صورة رسمية للخلافة العباسية، لا يستقيم معها أن نقول إنَّ البلاد كانت تحكم حكما عربيًا صرفا، وقد ساد البربر فيما وراء مصر غربًا، فلَم يكن الحكم العربى البحت إلا فى جهات اليمن من بلاد العرب، وفى دولة غرناطة من بلاد الأندلس التى كان يلى أمرها «بنو أحمر» من سنة ٦٢٩ هجرية وكانت آخر معقل للمسلمين هناك حتى ضعفت شوكتهم، واشتد ساعد النصارى فانتزعوا منهم قرطبة، وإشبيلية ومرسية وغيرها من أمهات المدن، كما أنهم استولوا على قلعة جبل طارق «سنة ٧٠٩ هجرية» وظل فى أيديهم إلى «سنة ٧٣٣ هجرية».

ومن المدن التى تداولها المسلمون والنصارى: الجزيرة الخضراء، مهد ابن هشام الخضراوى ومن نكد الدنيا على المسلمين إبان إدبار دولتهم بالأندلس خضوعهم للنصارى واضطرارهم أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

ولم يكن أعلام العلماء لدى النصارى فى الأندلس أسعد حظًا من زملائهم المشارقة لدى كفار التتار حينما جاسوا خلال الديار بالعراق، فلقد أخرجوهم من ديارهم وظاهروا على إخراجهم، ونكبوهم فى الأموال والأنفس والثمرات، فنهبوا أموالهم وفتكوا بهم، وروّعوا أولادهم، وممن طُردوا من بلادهم: «العلامة محمد بن الفخار الجذامى»(١)، وكان ميلاده بعد «سنة ٦٣٠ هجرية» ومثله «يحيى بن زنون الأشبيلى النحوى» الذى انتقل إلى العدوة عند استيلاء النصارى على قرطبة «سنة ٦٣٣ هجرية» (٢).

ومن العلماء الذين قتلوا: «ابن خميس الحجرى التلمسانى» الذى قتل مع وزيرغرناطة الذى تلقاه وآواه، وكان مصرعهما «سنة ٧٠٨ هجرية»، وهو العام الذى ولد فيه ابن هشام (٣).

ومَنْ أخطأه سيف النصارى فقد أدركه الموت بغيره «كمحمد بن سودة المصرى

(١) بغية الوعاة ص ٨٠ .
(٢) بغية الوعاة ص ٤٤١ .
(٣) بغية الوعاة ص ٨٦ .

الغرناطى» الذى مات كمداً لأسر أولاده «سنة ٦٣٧ هجرية» (١).

فلا عجب أن أقفرت البلاد من النشاط العلمى وركدت حركة التاليف وجف معين الإزدهار فى شتى العلوم والفنون، واستكانت اللغة العربية، وذوت نضارتها، وتلك نتيجة طبعية لبلبلة الأفكار وتشريد العلماء، ومحو آثار السابقين منهم بإحراق الكتب وإغراقها وغير ذلك مما سلفت الإشارة إليه.

تلك هى حال الأمة الإسلامية فى المدة التى سبقت عهد ابن هشام وسايرته وامتدت آثارها بعده تقص علينا أن المسلمين كانوا فى بعضها يخضعون لمن لا يمت إليهم بسبب ولا تربطه بهم لغة ولا دين.

ولما كان الإسلام صبغة المحكومين والقرآن مرجع أحكامه وقانونه المكين اضطر الحاكم فى سبيل قيادة هذه الشعوب أن يجعل للقرآن وعلومه المكان الأول، ولولا ذلك لَكَبَت العربية كبوة لا قيامة بعدها، وقد تضافر عليها وأصابها ما أصابها من مضاعفات لم تقف عند لغة التخاطب بل جاوزتها إلى لسان الحكومة الرسمى، فكانت فى بعض الممالك هى اللغة المغولية، أو الفارسية، أو التركية، ولكن العربية مع ذلك ظلت لغة التأليف والأدب، وتلك عناية الله بلغة قرآنه ﴿إنَّا نحن نَزَّلنا الذِّكرَ وإنَّا له لحافظون﴾ [الحجر:٩].

حظ النحو فى مصر والشام فى القرن السابع

إذا صح أن النحو كاد يصوح وأوشكت البلاد الإسلامية إلا قليلاً منها أن تصفر من اللغة العربية، وهو ما ألمعت إليه آنفا، فإن مصر ـ كما أسلفت قبل ـ كانت مثابة للناس وأمنا، والشام ظلت معها حينًا من الدهر فى حوزة المماليك الذين كانت حكومتهم أقوى حكومة إسلامية فى أيامهم، فنعم القطران فى ظل حكومة المماليك بالدعة والسكون، وصارا أخصب تربة مسح عليها غيث الملوك وغمرها سيب الأمراء، وكان ذلك مغريًا للعلماء أن يشدوا إليها الرحال، وأن يعقدوا عليهما الآمال، والمورد العذب كثير الزحام.

وقد آن لى أن أميط اللثام عن سر إقبال زعماء المماليك وإقبالهم على النهضة بالعلوم والأخذ بيد العلماء وتشجيع المؤلفين وإمدادهم بالمال الوفير، وإن لم يكن لهم فى العروبة نسب وخير.

---

(١) بغية الوعاة ص ٤٩ .

رعاية المماليك للغة العربية وعلومها

لقد كان المماليك يُجلبون من بلاد لا يعرفون لها تاريخًا ينتمون له، ولا أدبًا يتمسكون به ويسعون فى نشره، ثم هم يحكمون شعبًا مسلمًا يتعصب لإسلامه ولغته، فلا يستطيع حاكم مهما كان خطره أن يظهر بغير التجلة لهذا الدين والإعزاز لتلك اللغة ـ والنحو عصبها، بل هو أهدى سبيل إليها.

فإذا انضاف إلى هذا أنهم وقد تمسكوا بهذا السلطان الواسع واستقام لهم ذلك الملك الكبير أرادوا أن يرفعوا لأنفسهم ذكرًا فى الغابرين، ويخلدوا لهم أثرًا فى الباقين، وليس لهم ما يباهون به فى آبائهم الأولين، اتضح سبب احتضانهم للعلماء وبدا سر حدبهم على اللغة العربية ومقوماتها من العلوم اللسانية، وما كان من حرصهم الشديد على بناء المدارس والمساجد، وقد كانت الثانية تؤدى رسالة الأولى وتضطلع بمهمتها من قبل وجودها ومن بعد، بل لقد كانت المساجد أوسع نطاقًا وأهم نفعا، وكانت عنايتهم بها أكثر، وحظها من العمارة أوفر؛ يشهد لذلك إحكام صنعتها وبقاؤها تصارع الأيام، ويؤيده ما رواه التاريخ من أنها كانت مستقر فطاحل العلماء، ومهبط الوافدين عليهم، يقطفون من رياضهم، ويغرفون من حياضهم؛ ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون.

ولم يكن بدعًا مبالغتهم فى إكرام العلماء والمؤلفين، بل كانوا تبعًا للخلفاء العباسيين، فقد سبقوهم، وأراد المماليك أن ينهجوا نهجهم ويقتفوا أثرهم ليتبؤوا مكانتهم، ويبلغوا شأوهم؛ فكان منهم للعلماء هذا الصنيع المشكور والعمل المبرور.

ولم تقف همة المماليك عند بناء المساجد والمدارس بل لقد عُنوا بالتنقيب عن الكتب القيمة، لتكون مراجع للمؤلفين، فجمعوا منها ما استطاعوا الحصول عليه مما لم تصل إليه أيدى التتار الأوائل فأمدوهم به وجعلوه فى خزائنهم.

وكان من آثار هذه النهضة المباركة أن ازدانت كبريات المدن فى مصر وفى الشام ببيوت أذنَ الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، وزخرت خزائن الكتب فيها بأنفس المؤلفاتَ، وأثمن المخطوطات، وجعلت «قوص» و «أسيوط» تردد صدى الحركة العلمية فى القاهرة والإسكندرية، تضارعهما فى ذلك دمشق وحلب وغيرهما بالشام.

اشهر المدارس والمساجد فى ذلك العهد

١ - المدرسة الظاهرية (*): بناها السلطان الظاهر «سنة ٦٢٢ هجرية» وكان حفيًا بكبار العلماء، وبلغ من حفاوته بهم وإجلاله لهم أنه كان يفرش مصلاهم بيده، وهذه أريحية تفسر لنا مدى حياطة المماليك للعلماء ومقدار تبجيلهم وتكريمهم، والناس على دين ملوكهم.

٢ ـ المدرسة المنصورية (**): بناها الملك المنصور قلاوون، وبنى بجانبها مارستانًا، وقد هنأه الشعراء بإنشائها وفى طليعتهم البوصيرى.

وإليك مطلع قصيدته:

أنشأتْ مدرسةً ومارستانا
لتُصَحِّحَ الأديانَ والأبدانَا

٣ - المدرسة الكاملية (***) : وهى دار الحديث، وليس بمصر دار حديث غيرها وغير دار الحديث التى بالشيخونية.

٤ - المدرسة الناصرية (****) : أعدها السلطان «محمد بن قلاوون» للدراسة «سنة ٧٠٣ هجرية» وكان ذلك قبل ميلاد ابن هشام بخمسة أعوام، وقد أظله عهد هذا السلطان الذى امتازت مدة حكمه بالهدوء والاستقرار، ونعمت البلاد فى ظله بالسكينة والسلام، وجنت ثمرات ما غرسه من قبله عاهلان عظيمان.

أحدهما: «الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى ٦٥٨ - ٦٧٦ هجرية» الذى راجت فى عهده العلوم وأكرم العلماء، وأعاد الخلافة العباسية وقهر التتار، وانتصر على الصليبيين وأجلاهم عن يافا، وطبرية، وإنطاكية، وقيسارية، وبلادًا كثيرة، وقد بطش بالباطنية «سنة ٦٧٠ هجرية» وفتح قلاعهم، وأزال دولتهم، وفتح بلاد النوبة، وبرقة.

ومما أُثر عنه أنه كان يخضع للحق ويصغى لموعظة العلماء، وكان الشيخ

(*) انظر عنها: حسن المحاضرة ٢: ١٦٣ «مطبعة الموسوعات».
(**) انظر عنها: حسن المحاضرة ٢: ١٦٠ «مطبعة الموسوعات».
(***) انظر عنها: حسن المحاضرة ٢: ١٥٩ «مطبعة الموسوعات».
(****) انظر عنها: حسن المحاضرة ٢: ١٦٠ «مطبعة الموسوعات».

محيى الدين النووى مقربًا لديه مقبـول الرأى عنده، وقصتهما فى جمع المال من الرعية لقتال التتار مشهورة رواها السيوطى فى حسن المحاضرة.

ولـم تكن عظمـة المنصور قلاوون الذى حكم من «سنة ٦٧٨ هجرية إلى سنة ٦٨٩ هجرية» بأقل من عـظمة سلفه فلقد انتصـر على التتار «سنة ٦٨١ هجرية» ثم صلحت الحال بينهما بسبب إسلام «أحمد تكودار بن هولاكو».

كما انتصر على الصليبـيين وانتزع منهم مدينة طرابلس الشام بعد أن بقيت فى أيديهم زهاء مائتى عام. فاستقبل القطران بعدهما حياة هادئة وادعة انتعشت فيها العلوم وانتشرت المدارس، حتى قيل بحق إنَّ هذا عصر المدارس.

أما المســاجد فإنهم شـيَّدوها وعمَّروها وزادوا فـيها وأضـافوا إليهـا، وكانت حلقات العلم قائمـة بين جنباتها خصوصًا مـسجد عمرو بن العـاص، والمسجد الطولونى، والأقمر، والأزهر المعمور الذى جدده الظاهر بيبرس بعد تعطيل دام مائة عام اقـفر فى غضونهـا من صلاة الجمة ومن دراسـة العلم، وكان ذلك فى عهد الدولة الأيوبية، وفى فترة حكم صـلاح الدين الأيوبى وما تلاها، فقد أفتاه صدر الدين عـبد الملك بن درمـاس قاضى القـضاة بعدم جـواز الجمـعة إلا فى مسجـد واحد بالمدينة الواحدة؛ فأقـر الجمعة بالمسجـد الحاكمى لاتساع رقـعته، وبطلت من الأزهر يومئذ لضيق ساحته، ثم أفتى العلماء فى عهد الظاهر بيبرس بجوازها فيه، فعاد للأزهر سيرته الأولى «سنة ٦٦٥ هجرية» ثم جدد مرة أخرى بعد الزلزال الذى أصاب مصر «سنة ٧٠٣ هجرية».

وما زالت يد الحكام تتعهد الأزهر ورجـاله بالعناية حتى الآن، ليؤدى رسالته الثقافـية على الوجه المطلوب، ويغتـذى بهدى العلم فى حجرها الـذين يفيدون إليهـا من بلاد الله ثم يعودون إلى بلادهم بعـد امتلاء جـعابهم فـيفيـضون على قومـهم هدى ونوراً نتيجة الحكمـة التى أصابوها، ومن يؤت الحكمة فـقد أوتى خيراً كثيراً.

***

التأليف فى هذا العهد

كان النشاط فى الحركة العلمية طابع هذا العهد إذ انبعث روح التأليف من جديد، فظهرت كتب متنوعة فى العلوم، وبدت موسوعات تشمل كثيرًا من الفنون، وقد يبدو هذا غريبًا لما غشى هذا العهد فى ظاهره من عزوف عن العلم وجهل من جل الملوك بلغة الضاد التى ظهرت فيها تلك الكتب القيمة، بيد أن الباحث إذا روّى وأنعم النظر تبدّت له أسباب متضافرة على هذا العمل الجليل؛

منها: زوال سلطان التتار عن البلاد.

ومنها: انتهاء الحروب الصليبية.

ومنها: ما تلا ذلك من حياة وادعة واستقرار أصبح الناس معه فى سلام آمنين.

هذا إلى إحساس العلماء بأن الوفاء للغة القرآن يقتضيهم أن يهبوا أنفسهم لعلومها المختلفة؛ لأن العلوم العربية فى شتى نواحيها تلتقى عند غرض واحد، هو نصرة الدين، وتيسير فهم القرآن الكريم.

فإذا انضم إلى هذا ما اتصف به الملوك - وقد حذا حذوهم الأمراء - من حرص بالغ على تخليد آثارهم، ولم يكن لهم - كما سلفت الإشارة - من نسب يركنون إليه، أو حسب يعولون عليه.

لذلك أغدقوا على العلماء، وأجزلوا للمؤلفين العطاء، وصادف هوى فى نفوسهم أن يوشى المؤلفون صدور كتبهم بأسمائهم.

ومما زاد حركة التأليف اشتعالاً فى هذا العهد ما منيت به خزائن الكتب من إقفار وما نكبت به على أيدى التتار.

كل أولئك كان حافزًا لهمم العلماء أن تجمع ما تفرق، مذكيا لقرائحهم أن تحيى ما دَرَس.

قال السيوطى: وقد جاء فى أعقاب هذا العهد، وهو به جد خبير: «حكى عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه فقال له فى الجواب: أحتاج إلى تسعين جملاً أنقل عليها الكتب التى عندى [1]، ثم قال

(١) بغية الوعاة ص ١٩٧ .

ولقد ذهب جل الكتب فى الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث أن الكتب الموجودة الآن فى اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحد».

وأعتقد أن هذه القصة لا تخلو من إغراق فى صدرها ومن مبالغة فى عجزها وأيًّا ما كان فهى تُرينا شبه صورة لما نكبت به البلاد فى الكتب من فعل التتار.

ويعجبنى فى هذا المقام كلام لابن مكرم جعله بين يدى كتابه «لسان العرب» وابن مكرّم من صميم رجال هذا العهد؛ حيث ولد «سنة ٦٣٠ هجرية ومات سنة ٧١١ هجرية».

قال: «وإنى لم أقصد سوى حفظ هذه اللغة العربية وضبط فضلها إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز، والسنة النبوية؛ ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان، ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيته قد غلب فى هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن فى الكلام يعد لحنًا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودًا، وتنافس الناس فى تصانيف الترجمات فى اللغة الأعجمية، وتفاصحوا فى غير العربية، فجمعت هذا الكتاب فى زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يَسْخَرون».

ومن أنعم النظر فى هذا المؤلف ورأى صنيع المؤلف من استشهاد كثير بآيات القرآن الكريم وبما صح من حديث الرسول ﷺ، ومن إرداف ذلك يذكر بعض ما أثر عن الذين يحتج بقولهم، وتعقيبه على ذلك بشرحه وتحليله، وما اشتمل عليه من مسائل فى النحو والتصريف، حَكَمَ بأنه روضة من رياض الأدب، وإلى أنه قد ضبط به لغة العرب ووجد بينه وبين «مغنى اللبيب لابن هشام» نسبًا وصهرا.

كيف لا وجمال الدين بن هشام كجمال الدين بن مكرم [1] كلاهما مصرى لغوى أنجبهما عصر واحد، وأنبتهما قطر واحد، وانحدرا من سلالة الأنصار.

***

(١) بغية الوعاة ص ١٠٦ .

المؤلفات فى هذا العهد واشهر المؤلفين

من مؤلفـات هذا العهد التى تحـمل طابعه «لسان العـرب» الذى ألمحت إليه آنفا، ولعلى لا أعـدو جادة الصواب إذا رأيت أن ابن هشام تتلمذ عـليه وجعله نصب عينيه، ولا سيما حين شرع يؤلف «المغنى».

وما دام الكلام قد جـر إلى ذكر «اللسان» فيـحسن ذكر «القاموس» لصـاحبه «مجد الدين محمد بن يعقوب الفـيروز آبادى الشيرازى» لأنه معجم لغوى، قد ولد صاحبه «سنة ٧٢٩ هجرية» بعد موت صـاحب «اللسان» بثمان عشرة سنة، وقد عاصر صاحبه ابن هـشام، وحظى لدى الملوك والأغنياء فى عهده، وبالغوا فى إكرامه على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، فـاجتمع له الدين والدنيا، ولا سيما عند سلطان اليمن الذى ولاه قضاءها وتزوج ابنته.

أما كـتب النحو والصرف: فأهمـها: مؤلفـات «ابن مالك المولود سنة ٦٠٠ هجرية» وألفيته أكثر كتبـه رواجًا فى ذلك العهد، وقد لخصها من أرجوزة له فى هذين العلمين اسمـها «الكافيـة الشافيـة» وله كتاب «التـسهيل» وشـرحه، وهو مؤلف جليل تناوله كثير ممن جاء بعده بالكتابة عليه، وهو من المراجع التى يعول عليها لرسوخ قدم مؤلفه فى النحو والصرف، ولكثرة ما أفاض فى هذا الكتاب.

و «الكافيـة» و «الشافية» لابن الحاجب «المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية» وشرحهما لنجم الأئمة «محمد بن الحسن الرضى الأستراباذى» (١).

طابع التأليف فى هذا العهد

امتازت المؤلـفات فى هذا العهد عنهـا فى الأيام الخالية بما جعلهـا تظهر فى صور مختلفة توخاها العلماء حينما شرعوا يؤلفون.

يتجلى ذلك فـيما أمدونا به من كتب بـاقية نتداولها الآن، فـإنا نرى للمؤلف أكثر من كتـاب فى غرض واحد، والذى حدا به إلى ذلك اختـلاف المقام حيال من يؤلف لهم؛ إذ فيهم الصغير والمتوسط والكبير، ﴿ولكلٍّ درجات مما عملوا﴾.

وممن ظهرت مؤلفاتهم فى صور مختلـفة إيجازًا وإطنابًا السيوطى فى «طبقات

(١) نشأ ببـلاد فارس وتلقى على علماء الشيـعة وفرغ من شرح الكافـية فى شوال «سنة ٦٨٦ هجرية» واختلفت الروايات فى تاريخ وفاته، وعلى كل فهو من علماء القرن السابع الهجرى.

النحويين واللغويين» فقد أظهره على ثلاث مراتب مراعيًا حال الناشئين والشُّدَاة والناهلين ومن قبله ابن هشام فقد ألف «الإعراب عن قواعد الإعراب» وهو من الإيجاز بمكان، ثم جعله نواة لكتاب «المغنى» بل لقد شرح شواهد المغنى فى مؤلفين صغير وكبير، وكان فى ذلك مقتفيًا أثر ابن مالك فى استخلاصه «الألفية» من «الكافية الشافية» وكذلك ابن الحاجب.

ولقد كانت مقدرتهم العلمية وتمكنهم من أساليب الكلام قبضًا وبسطًا أكبر معين لهم على تفاوت كتبهم بين وجيز ووسيط وبسيط، وكان لهم إلى هذه المسحة سمة أخرى فى تأليفهم، وهى تعليق مؤلف لاحق على كلام مؤلف سابق بالإيضاح له والتوسع فى مسائله مع سبك فى الصنعة حتى يتعشق الكلامان ويأخذ بعضهما بحجز بعض فيصيرا كلامًا واحدا، وهذا ما يعبر عنه بالشرح، ولا يكاد الإنسان يظفر بكتاب من كتب هذا العهد عاطلاً من تلك الحلية حتى لقد سمى هذا العصر «عصر الشروح».

أشهر النحاة فى مصر فى هذا العهد

من أشهرهم: جمال الدين بن الحاجب الكردى المحتد، الأسنوى المولد، وقد تبحر فى العربية يافعا، ثم حذق النحو وانتقل إلى الشام فتهافت المتعلمون عليه، وأقبلوا إليه، وأعجب به «ابن خلكان» ثم قفل راجعًا إلى القاهرة وتصدر بالمدرسة الفاضلية، ثم انتقل إلى الإسكندرية، وقد شرح «المفصل» للزمخشرى، على أن أشهر آثاره «الكافية» وشرحها وكانت وفاته «سنة ٦٤٦ هـ».

«وعلم الدين السَّخَاوى» وهو أبو الحسن على بن محمد تلميذ البوصيرى ومعاصريه، وهو نحوى أديب مقرئ، إمامٌ فى النحو واللغة والتفسير، عالم بالقراءات، من تصانيفه النحوية شرح أحاجى الزمخشرى وشرح المفصل توفى «سنة ٦٤٣ هـ».

«وأبو حيان أثير الدين الأندلسى» المشهور الذى كان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، وقد ولد فى غرناطة، وأوفى على الغاية فى التلقى على علماء الأندلس، ثم استقر به النوى فى مصر، ومن شيوخه فيها: البهاء ابن النحاس، توفى «سنة ٧٤٥ هجرية».

و «شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل» أستاذ ابن هشام، وهو الذى نوَّه

به، وأشاد بفضله، وقدّره حق قدره، وقديمًا قالوا:

إنما يُقـــدر الكرام كـــريم
ويقـــيم الرجـــال وزن الرجـــال

ولو لم يكن من بر ابن هشام بشيخه ابن المرحل إلا كلـمته الباقية «إن الاسم في زمانـه ـ زمان ابن المرحل ـ كـان لأبي حيان، والانـتفاع كـان بابن المرحل» لكفاه فخرا [١].

تصدر ابن المرحل بالجامع الحاكمي، وأخذ عنه كثير منهم ـ غير ابن هشام ـ: ابن الصائغ.

وتوفي بالقاهرة «سنة ٧٤٤ هجرية».

ومن نوابغ نحاة مصر في هذا العصر صاحب اللسان [٢]، وقد أسلفت أن ابن هشام انتفع بمؤلفه كثيراً، وقد توفي ابن مكرّم «سنة ٧١١ هجرية».

و « الرضي الشاطـبي » وهو محمـد بن علي بن يونس الذي ولد ببلنسـية « سنة إحدى وستمـائة »، وكان إمام عصره في اللغة ، وتصـدر بالقاهرة ، وأخذ عن أبي حيان وغيره، توفي «سنة ٦٨٤ هجرية».

***

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ص ٢ : ٤٠٧ .
(٢) حسن المحاضرة ص ٢٤٦ .

بيئة ابن هشام وأثرها فيه

لقد كان القرن السابع الهجرى وما زخر به وانتشر فيه من حركة علمية بمثابة تربة طيبة، تعهدها ومهدها حذاق الزراع، وأودعوا فيها أنفس ما وصلوا إليه من بذور، وأنزل الله عليها من الْمعصرات ماء ثجاجًا، ليخرج به حبًا ونباتا، وجنات ألفافا، أزهرت وأثمرت وآتت أكلها ضعفين.

فى هذه التربة النقية، أو البيئة العلوية، نشأ ابن هشام، فتعلم ما كان يتعلمه نجباء هذا العصر من أبناء مصر، وقد أسلفت أنها خلفت بغداد فى كل ما كان لها، ومَنْ طَالع اليُمن والسعد انصراف همم المماليك الذين كانوا يحكمونها إلى تقرِيب العلماء والأدباء، وغمرهم بالعطايا الفاخرة؛ بعثًا لهممهم، وشحذًا لقرائحهم، واستدرارًا لصوب عقولهم.

من أجل ذلك كان عصر المماليك ولا سيما البحرية وهو العصر الذى تلا انفراط عقد الدولة الأيوبية، من العصور التى بلغت فيها اللغة مبلغًا عظيمًا من الرقى والنهوض، وزخرت القاهرة بالعلماء والأدباء.

وإن آثار ابن هشام لتضع يد الباحث فيها والمطلع عليها على أسباب نموه وسموه فى لغة العرب ، وتعطى الدليل - أبلغ الدليل - على ما كان الرجل يتمتع به من مواهب نادرة ، جعلت منه نسيج وحده وفريد نوعه ، وأن ما أصابه ابن هشام من حظ عظيم فى العلم، وما بلغه وشف عنه قلمه من علو كعبه فى الأدب، وما امتاز به أسلوبه من إشراق فى العبارة، وبلاغة فى الإشارة، وروعة فى التركيب، وما إلى ذلك من صفات لا ينالها إلا الآخذ بناصية علمه البارع فى فنه.

كل ذلك ينطق بما كان للرجل من عقلية خصبة، وذكاء نادر، وما انطوى عليه من قريحة وقَّادة، وحس مرهف، وطبع سخى، وذوق سليم، وما تمتع به من فكر ثاقب، وذهن صاف، وحسن تدبير وتقدير.

***

الفصل الثالث

شخصية ابن هشام

كان ابن هشام عظيمًا فى نفسه، معتزًا بكرامته، ذا شمم وإباء، مترفعًا عما ارتضاه سواه، لم يؤثر عنه أنه تهالك على دنيا، أو ترامى فى أحضان أمير بل لقد كان زاهدًا فى زهرة الدنيا معرضًا عن زينتها، قانعًا بالكفاف من مال الله الذى آتاه، يفسر لنا هذا عزوفه عن جمع المال، ولو «أراد ثراء كان له وفر».

ولكن الرجل صان كرامة العلم وترفع عما اتصف به بعض معاصريه من ركض فى أعقاب دنيا يصيبها من وراء تكسبه بالعلم.

قال ابن حجر، فى كتابه «أنباء الغمر بأبناء العمر» فى ترجمة الشيخ شمس الدين السيوطى، وهو غير السيوطى المشهور: «كان عالمًا بالعربية ماهرًا فيها حسن التعليم لها عارفًا بعدة فنون، انتفع به جماعة، وكان يعلم بالأجرة ويقرىء كل بيت من الألفية بدرهم، وله فى ذلك وقائع عجيبة، تنبىء عن دناءة شديدة وشح مفرط» (١).

ومن متكسبى القدامى مبرمان المتوفى «سنة ٣٤٥ هجرية» كان لا يقرىء كتاب سيبويه إلا بمائة دينار، وله حكاية طريفة مع ابن هاشم الجبائى» (٢).

ولقد طبقت شهرة ابن هشام الآفاق، وسارت بذكره الركبان، ولم تقع العين منه على مغمز له فى صدر مؤلف من كتبه.

وليس غريبًا على رجل من سلالة الأنصار أن يكون عزوفًا عيوفًا، فهو فرع دوحة عربية عريقة فى المجد «وهل ينبت الخطى إلا وشيجه».

أجمع المؤرخون على أن ابن هشام كان عف اللسان رقيق القلب، متواضعًا حليمًا برًا كريمًا، على خلق عظيم، وكان لهذا أبلغ الأثر فى كتابته؛ فقد ظهرت مؤلفاته مبرأة مما يشبه المهاترة فلا تراه فى مناقشاته يسفه رأيًا، أو يذكر لفظًا نابيًا، أو يقسو فى تعقيبه، وإنما أخذ نفسه بالأدب الجم ينفق منه فى مقارعة الحجة ودفع الشبهة ودرء الخطأ، وإحقاق الحق وإبطال الباطل، دون تشف، أو

(١) بغية الوعاة ص ٣٧ .

(٢) بغية الوعاة ص ٧٤ ـ ٨٧ .

تحامل، ولولا انحرافه عن أبى حيان وتتبعه لآرائه بالتزييف لكان أمّة وحده فى سلامة التأليف.

حياته العلمية

إن الكلام فى الحياة العلمية لإمام من رجالات العلم يتناول طورين من أطوار هذه الحياة.

الأول: طور التعلم والتكوين: وهو يشمل مكان دراسته وبيان شيوخه وأساتذته وما نبغ فيه، وبعض معاصريه.

والثاني: طور التعليم والتدوين: وهو يشمل المكان الذى تصدَّر فيه والعلوم التى خدمها بالتدريس والتأليف، ومدى ما أفاد الناس منه ومِنْ مؤلفاته.

ولعل أسبق العلماء كتابة عن ابن هشام العلامة «ابن حجر العسقلانى» وهو مصرى قاهرى ولد «سنة ٧٧٣ وتوفى سنة ٨٥٢» فقد ترجم له فى كتابه «الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة» [١].

قال ـ عفا الله عنه ـ بعد ذكر نسب المترجم له المتقدم: «ولزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل [٢]، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ «تاج الدين التبريزى» وقرأ على الشيخ «تاج الدين الفاكهانى» جميع شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى، ثم تحنبل، فحفظ مختصر الخِرَقِى فى أقل من أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية ففاقَ الأقران بل الشيوخ، وحدث عن ابن جماعة «بالشاطبية» هكذا».

ومن هذه العبارة نتطلع إلى صدر حياة ابن هشام العلمية ونقف أمام شيوخه متسائلين: كيف كان منهم ابن السراج؟ ومن عجب أن السيوطى نقل هذه الترجمة إلى كتابه «بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة» [٣] ورددها فى كتابه «حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة» [٤]، وكرر فيها أنه تلا على ابن السراج.

---

(١) الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٨ .

(٢) الدرر الكامنة ٢ : ٤٠٧ .

(٣) البغية ص ٢٩٣ .

(٤) الدرر الكامنة ١ : ٢٣١ .

ثم رأيت ذلك مسطوراً فى «شذرات الذهب لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد»[1] وما كان لجرس ابن السراج أن يرن فى أُذنى دون أن ينصرف ذهنى إلى خليفة المبرد ببغداد الذى تتلمذ عليه ودرس كتاب سيبويه بين يديه.

وابن السراج هذا هو أبو بكر محمد بن السرى صاحب كتاب «الأصول فى النحو» ولقد جعل «ياقوت» كتابه خير مؤلفات النحو إذا قال فى شأنه: «وهو أحسنها وأكبرها، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب».

وله عدا ذلك مؤلفات كثيرة، ولقد كان ضليعًا فى علمه حتى لقد قيل فيه: «ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج» [2].

ومن تلاميذه: الزجاجى والسيرافى والفارسى والرّمانى، وتوفى «سنة ٣١٦ هجرية».

ومن هذه الإشارة العابرة نرى أن القصد إلى أبى بكر محمد بن السرى غير مستقيم وإن كان لا ينبغى قصد سواه عند الإطلاق، فهل فى النحاة مسمى غيره ينصرف إليه هذا اللفظ كما ينصرف سيبويه إلى صاحب الكتاب؟

هذا ما بحثت عنه ونقبت فى أكثر من مرجع، وإنى مورد هنا ما عثرت عليه بعد طول البحث.

١ ـ محمد بن الحسن بن عبد الله بن عمر بن حمدون أبو يعلى الصرفى، ويعرف بابن السراج، قال الخطيب: كان أحد الحفاظ بعلم النحو وحروف القرآن ومذاهب القراء شار إليه فى ذلك، ولكنه ولد يوم الأحد فى أحد الربيعين «سنة ٣٧٣ هجرية»، ومات ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ذى الحجة «سنة ٤٢٧ هجرية» [3] فيكون غير مراد أيضا، وما كان للسيوطى وهو ابن بجدتها وفارس حلبتها أن يقحم ابن السراج بين شيوخ ابن هشام، ويفرض علينا أن نسلم له ونقبله منه مذعنين.

ولقد راجعت فيما راجعته من كتب إلى فهرس «بغية الوعاة» له فألفيته قد عقد فيه بابًا للكنى والألقاب، واليك عبارته فى باب السين:

---

(١) توفى ابن العماد الحنبلى «سنة ١٠٨٩ هجرية» .

(٢) بغية الوعاة ص ٤٤ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٧ .

«السـرّاج» بتشـديد الراء، صاحب «مـصارع العـشاق» جـعفـر بن أحمـد، وبالـرجوع إليه فى ترجمته «صـفحة ٢١١» نراه قد قال عنه: أنه ولد «سنة ٤١٧ هجـرية» أو سنة ٤١٨ هجـرية ،وتوفى سنة ٥٠٠ أو سنة ٥٠١، أو سنة ٥٠٢ هجرية» وأيّامـا ما كان الأمر فـبينه وبين ابن هشام قـرنان وجل الثالث، ثم تراه يقول فى نفس الفهرس: «السرّاج» جماعة أشهرهم: أبو بكر محمد بن السرى، وهو المعـول عليه عند الإطلاق، وقد تبين أنه توفى «سنة ٣١٦ هجرية»، وأمعن فى التاريخ قبل ظهور ابن هشام.

وجاء فى هذا الباب وبعد العنوان السالف: «ابن سِراج» بتـخفيف الراء وكسر السين: عبد الملك، وقد رجـعت إلى ترجمته «صـفحة ٣١٢ من «بغـية الوعاة» فرأيتـه يقول عنه أنه قد عكف علـى كتاب سيـبويه ثمانيـة عشر عـامًا لا يعرف سواه، ومات «سنة ٤٨٩ هجرية».

ثم رأيت العلامـة «الشوكانى المتـوفى سنة ١٢٥٠ هجـرية» فى كتـابه «البدر الطالع بمحاسن من بعـد القرن السابع» قد ترجم لابن هـشام فى الجزء الأول: صـفحة ٤٠٠ من كتابه وقـد جرده من تلمذته على ابن السرّاج، وجـاء كذلك خلواً منها فى «دائرة المعارف الإسلامية».

ولعله قد وقر فى نفـوسهم حين الكتابة عنه والترجمة لـه ما وقر بادىء الأمر فى نفسى، ولكن أنّى لابن حـجر وهو من تعلم تحقيقًا وتدقـيقًا أن يقع فى هذا الخطأ! وكـيف يتفق للسـيوطى وهو بحـر الاطلاع أن يقره على خطئـه، وينقله للناس وكلاهما ثبت ثقة.

الحق والحق أقول لقـد تملكنى الدهش، ونازعتنى النفس إلى معـاودة البحث ومواصلة التنقيب، وما الحقـيقة إلا بنت البحث، ومن سار على الدرب وصل؛ راجعت فـهارس المراجع فى القـرنين السابع والثامن وأردفـت ذلك باستيـعاب جميع التراجم التى ذكرها السيـوطى فى «بغية الوعاة» ولم أدع فى هذا الكتاب حـرفا إلا وقع عليـه نظرى ووعـاه فكرى، والسَّراج وجهـتى، والسِّراج قـبلتى وبغيتى، ومـا اشتق منهما ضـالتى، وفى الليلة الظلماء تفتـقد السُّرج، وكان أن هديت إلى تسعة عشر علمًا، اشـتقت أسماؤهم من تلك المادة ويترددون بين ابن السرّاج وابن سِراج وبين السَّراج وسِراج .

الأول : ابن السرّاج، فى الصـفحات: «٨ ـ ٩ ـ ٣٧ ـ ٤٤ ـ ١٠١ ـ ٢١٢ ـ ٢٧٢ ـ ٣٠٠ ـ ٤١٢ .

الثانى: ابن سِراج، فى الصفحتين: «٢١٢ ـ ٢١٣».

الثالث:السَّراج: فى الصفحات: «٩٥ ـ ٩٧ ـ ٩٩ ـ ٢١١ ـ ٢٢٦ ـ ٢٧٥ـ ٣٣٩».

الرابع: سِراج، فى صفحة ٢٥١».

ووجدت أولهم أولاهم بأن يكون شيخًا لابن هشام، ويقربه التعبير بلفظ التلاوة «تلا على ابن السَّراج» فقد جاء فى ترجمته أنه المقرىء النحوى، تصدى لإقراء القرآن والنحو فى دمشق وقصده الطلبة، ثم إنه أقرأ لأبى عمرو بادغام الراء فى اللام من قوله تعالى: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها﴾ [النحل:٨] ورآه سائغًا فى العربية، والتزم إخراجه من القصيد وصمم على ذلك، فروجع فصمم، فمنع من الإقراء بذلك، فتألم وامتنع من الإقراء جملةً.

ثم أقرأ بالجامع وجلس للإفادة، وازدحم عليه الطلبة، ثم تولى مشيخة التربة الصالحية بعد المجد التوني؛ بحكم أنه أقرأ أهل دمشق، وتوفى «فى خامس ذى الحجة سنة ٧٤٣ هجرية».

ويبعده أن إقراء ابن السَّراج ـ المذكور ـ كان بدمشق، ويدفع هذا البعد قرب المسافة بين القطرين «مصر والشام»، مضافًا إلى هذا ما امتاز به بدر الدين بن السراج من رسوخ قدمه فى الإقراء، ولا مانع من أن يكون ابن هشام قد دلف إلى الشام وكان فى عداد الطلاب الذين قصدوه وازدحموا عليه، ولكن هذا لا يشفى الغليل.

والذى تطمئن إليه النفس إنما هو «محمد بن محمد بن نصير الشيخ شمس الدين بن السَّراج ويكنى أبا بكر» قال الحافظ ابن حجر: قرأ على «نور الدين الكفتى» [١] وعلى «المكين الأسمر» [٢] وغيرهما، وعنى بالقراءات، وكتب الخط المنسوخ، وبرع فيه، وتصدر للإقراء والتكتيب، وانتفع الناس به، وكان سليم الباطن يعرف النحو ويقريه، ومات فى شعبان «سنة ٧٤٧ هجرية» [٣]. ولكن السيوطى لم يشر إلى البلد الذى أقرأ فيه هذا المقرىء، ولم يطنب فى الثناء عليه إطنابه فى سابقه.

---

(١) هو شيخ القراء بديار مصر توفى «سنة ٦٨٩ هجرية»، حسن المحاضرة ص ٢٥١ .

(٢) المكين الأسمر هو شيخ القراء بالأسكندرية توفى «سنة ٦٩٢ هجرية» حسن المحاضرة ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٠١ .

أما البلد فقد رأيت ما يُعين أنه مصرى؛ وذلك فى ترجمة «شمس الدين بن اللبان الدمشقى» من «شذرات الذهب» صفحة ٢٤٣، فقد جاء فيها أنه أخذ القراءات عن سبط السلمونى «السلقونى»، ثم رحل فأخذ عن ابن السرّاج والمرادى وأبى حيان وغيرهم.

والمرادى وأبو حيان معلوم أنهما كانا يُعلمان بمصر، فَقَرْنُ ابن السراج بهما دليل على أنه كان معهما فى مكان واحد هو القاهرة.

ومما يقطع بصحة ما ذهبت إليه أن السيوطى ذكر فى «حسن المحاضرة» عن شمس الدين ابن السرّاج أنه كتب الخط المنسوب وبرع فيه، وصار معلمًا له فى الجامع الأزهر، وأنه ولد بعد السبعين وستمائه، ومات بالقاهرة فى شعبان سنة سبع وأربعين وسبعمائة من الهجرة (١).

نقد وملاحظة(٢)

لقد كان الأجدر بالعلامة ابن حجر أن يفصح عن المراد بابن السرّاج ما دام يشركه فى هذا الاسم كثير من النابهين، وهذا النقد لا يسلم منه السيوطى، فما كان أحراه أن ينأى عن هذا الغموض، وأن يجنب الباحث فى «بغية الوعاة» مؤنة الخبط والتخمين، ولا يشفع له - فى نظرى - ما ذكره فى «حسن المحاضرة» فهذا مؤلف وذاك مؤلف، والوفاء للعلم يقتضى المؤرخ كشف الغموض وإزالة الإبهام أينما كتب حتى لا يشط طالب الفائدة من الكتاب، أو يضل ضلالاً بعيدا.

وإذا كان ابن حجر والسيوطى ملومين مرة فالشوكانى ومن ترجم لابن هشام فى دائرة المعارف يتجه إليهم اللوم مرات من جراء إغفال ابن السرّاج وهو مع البحث يلفى لدى الباب.

ومن ملازمة ابن هشام لابن المرحل وحضوره دروس الشيخ تاج الدين التبريزى وقراءته على تاج الدين الفاكهانى شرح الإشارة له وتحديثه عن ابن جماعة، تفهم أن شيوخه فى النحو هم الثلاثة:

الأول: «عبد اللطيف بن المرحل».

---

(١) حسن المحاضرة ١ : ٢١٧ .

(٢) تقدم أنه توفى «سنة ٧٤٤ هجرية بالقاهرة» الدرر الكامنة ص ٤٠٧ .

الثانى: «تاج الدين التبريزى».

الثالث: تاج الدين الفاكهانى».

وهولاء هم فطاحل النحو فى عهدهم، وقد سبقت كلمة ابن هشام فى شيخه ابن المرحل، وأما تاج الدين التبريزى فقد كان أحد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم، وكان عديم النظير فى عصره، متضلعًا فى غالب الفنون من المعقولات، والفقه والنحو، وفد إلى القاهرة بعد أن تفجرت العلوم من جوانبه ونطقت الحكمة من نواحيه(١)، توفى «سنة ٧٤٦ هجرية».

وأما تاج الدين الفاكهانى فهو من نحاة الأسكندرية، مهر فى العربية والفنون، وكان مالكى المذهب، وله فى النحو «شرح الإشارة» الذى قرأه عليه ابن هشام، وله غيره، توفى بالأسكندرية «سنة ٧٣١ هجرية» (٢).

شيوخه فى الفقه

كان ابن هشام بادىء الأمر شافعى المذهب وعليه فشيوخه هم: «عبد الطيف بن المرحل، والتاج التبريزى».

أما التاج الفاكهانى فقد كان مالكى المذهب، ورأيت فى هامش «الدرر الكامنة» (٣) أنه تفقه على «التقى السبكى» مجتهد زمانه وصاحب التصانيف العديدة المتوفى «سنة ٧٥٦ هجرية» (٤).

ومنهم «المجد الزنكلونى» وهو إسماعيل بن عبد العزيز الذى ولى مشيخة البيبرسية ودرس بها وبالجامع الحاكمى، وتوفى «سنة ٧٤٠ هجرية» (٥).

وقد صار حنبليًا قبل وفاته بخمسة أعوام لينال منصب معلم بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة كما جاء فى «دائرة المعارف الإسلامية»، فحفظ لذلك عن ظهر قلب كتاب المختصر «للخِرَقى» فى أقل من أربعة أشهر.

وفى «القاموس» المحيط (٦) لمجد الدين يقول: أن الخِرَقِى هو والد صاحب

(١) طبقات الشافعية ٦ : ١٤٦، حسن المحاضرة ١ : ٢٣٥ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٦٢ .

(٣) حسن المحاضرة ٢ : ٣٠٨ .

(٤) طبقات الشافعية ٦ : ١٤٦، حسن المحاضرة ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٥) حسن المحاضرة ١ : ١٧٩ .

(٦) حسن المحاضرة ٣ : ٢٢٥ .

المختصر واسمه «أبو الحسين بن عبد الله بن أحمد» وظاهر من هذا أن دراسته لمذهب ابن حنبل كانت استقلالية، وأنه كان دائب التحصيل، لا ينفك يطلع، ولا يثنيه عن ذلك اشتغاله بالتأليف؛ فإنه كان فى تلك المدة يؤلف كتابه «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب»، وقد جاء فى «كشف الظنون» عند الكلام على «المغنى»: «أن ابن هشام فرغ من «المغنى» فى ذى القعدة من نفس السنة التى بدأ فيها» [1].

وقد قال ابن هشام فى خطبة هذا الكتاب: «ولما مَنَّ اللهُ علىّ فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانيًا، ووضعت هذا التصنيف».

وقد قال الدمامينى: إن المؤلف توفى بعد فراغه من هذا الكتاب بزهاء، ستة أعوام.

شيوخه فى الحديث

قيل: إنه حدث عن ابن جماعة «بالشاطبية» هكذا، وابن جماعة مسماة أسرة من علماء العرب أصلها من حماة يعرف أفرادها بهذا الاسم وحده مما أدى إلى كثير من الاختلاط بينهم.

اشتهر منهم «بدر الدين محمد بن إبراهيم الكنانى» [2] الذى ولد «سنة ٦٣٩ هجرية» وعمر حتى «سنة ٧٣٣ هجرية»، تلقى العلم بدمشق ثم أصبح مدرسًا بها، وصار فيما بعد قاضى القضاة ببيت المقدس، ثم القاهرة، فدمشق، فالقاهرة، وكان إلى جانب قيامه بأعباء منصبه لا يفتأ يؤلف، ولا ينفك يدرس فى عدة مدارس، وحدث ودرس بالكاملية وغيرها، وكان محقق عصره، وكان يمتاز بقوة الحفظ امتيازاً ظاهراً، وهو من تلاميذ البوصيرى، وقد حضر السلطان[3] «الناصر محمد بن قلاوون» حلقته فى الحديث «سنة ٧٢٥ هجرية» فسمع عليه ٢٠ حديثًا، وأجازه إجازة سنية.

وعز الدين ابنه [4] الذى أكثر من السماع فبلغت شيوخه ألفًا وثلاثمائة،

---

(١) كشف الظنون ص ٢٩٧ .

(٢) حسن المحاضرة ص ١٩٤ طبقات الشافعية الكبرى ص ٢٣٠، دائرة المعارف الأسلامية ص ١٢١ .

(٣) حسن المحاضرة ٢ : ١٦٣ .

(٤) حسن المحاضرة ٢ : ١٦٥ ، دائرة المعارف الإسلامية ص ١٦٥ .

وصنف «تخريج أحاديث الرافعى» وغيره، وولى القضاء بالديار المصرية، وتولى تدريس الخشابية، وكانت معرفته بالحديث أمثل من معرفته بالفقه، وقد ولد «سنة ٩٩٤ هجرية»، وتوفى «سنة ٧٦٧ هجرية».

وحفيده: «برهان الدين» ولد بالقاهرة «سنة ٧٢٥ هجرية» ودرس بها وبدمشق، ثم صار قاضى القضاة بالقاهرة، وتوفى «سنة ٧٩٠ هجرية» (١).

وأرى أن ابن هشام كان أوثق اتصالاً بأولهم، ولا مانع من تلمذته على ابنه عز الدين أيضًا فقد ترجم له السيوطى فيمن كان بمصر من حفاظ الحديث ونقاده.

وأرى أيضًا أن رواية ابن هشام للحديث عن ابن جماعة كانت «بالخشابية» وأن «الشاطبية» تحريف لأنها لم تذكر إلا هنا على العكس من «الخشابية» التى ذكرت مرارا، وفى مناسبات شتى، فقد جاء ذكرها فى تدريس عز الدين بن جماعة (٢).

وجاء فى الكلام على العلامة «عبد الوهاب السبكى» (٣) أنه ولى التدريس بالخشابية، وهو معاصر لابن هشام.

وفى ترجمة صدر الدين بن المرحل أنه درس بالخشابية والمشهد الحسينى والناصرية (٤).

وقد بحثت عن الشاطبية فى «الخطط التوفيقية» وفى «الخطط المقريزية»، وفى غيرهما فلم أعثر عليها بين المساجد والمدارس والأضرحة والمزارات.

***

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ص ١٢٢ .
(٢) حسن المحاضرة ١ : ١٦٥ .
(٣) حسن المحاضرة ١ : ١٣٥ .
(٤) حسن المحاضرة ١ : ١٧٦ .

مكان دراسة ابن هشام

مما سبق نفهم أن دراسة ابن هشام لم تَعْدُ القاهرة، ويمكن حصرها فى الجامع الحاكمى[١] ، والخشابية - لا الشاطبية - وفى الكاملية، وفى المسجد الحسينى، وفى الأزهر، وفى القبة المنصورية، وجامع الأقمر.

فإن هاتيك المساجد والمدارس هى التى كان يغشاها هؤلاء الشيوخ يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم وتقوم بين جنباتها حلقات الدروس، ويؤمهم فيها طلاب العلم على اختلاف أنواعه.

وكتب التاريخ التى بأيدينا على كثرتها لم يذكر فى واحد منها أن ابن هشام برح مصر فى طلب العلم، وما أفاء الله عليه منه إنما أصابه بين سَحْرِ القاهرة ونَحْرِهَا، ولم يهاجر منها إلا إلى الأرض المقدسة ليحج البيت، ويجاور الحرم، ويعاود إنشاء «المغنى» الذى أصيب به فى منصرفه من الحجاز فى رحلة سابقة.

وبعد... فهل وقفت تلمذة ابن هشام عند هؤلاء الأعلام أو أنه كان مشغوفًا بالإكثار منهم والطواف بحلقاتهم طواف النحل بالزهر فى رياض الجنات؟ إن المراجع التى ترجمت له ولسواه من معاصريه لم تذكر غير من قدمت، ولم تقل عنه فى هذا الصدد ما قالته فى معاصريه: عز الدين بن جماعة الذى أكثر السماع حتى بلغت شيوخه ألفين [٢]، والتلمسانى الذى بلغت شيوخه ألفين أيضًا[٣] وأبى حيان الذى بلغت شيوخه خمسين وأربعمائه [٤].

وتلك مفخرة لابن هشام تدل على أن الرجل كان حصيف الرأى، نافذ البصيرة مرهف الحس، قوىّ الاعتماد على النفس، وتلك صفات تجعل من صاحبها منهومًا يلتهم العلم التهامًا، يصبر على البحث، ويصابر فى الدرس، ويثابر فى اقتناص الشوارد، ويواصل تقييد الأوابد، وكلما وصل الى غاية استهوته غايات، حتى يصل إلى أعلى الدرجات.

وهكذا كان ابن هشام محلقًا فى الأجواء جادًا فى أثر الجوزاء، فكان له ما

---

(١) الدرر الكامنة ص ٤٠٧ لقد جاء فيها إن ابن المرحل تصدر بالجامع الحامى، ومعلوم أن ابن هشام كان ملازمًا له.

(٢) حسن المحاضرة ١ : ١٦٥ .

(٣) ولد بتلمسان سنة ٧١١ وتوفى سنة ٦٧٦ هجرية، بغية الوعاة ص ١٩ .

(٤) بغية الوعاة ص ١٢١ .

أراد، وكان للعربيـة منه أبر الأبناء، ومؤلفاته ـ وإن شئت فقل معجزاته ـ آيات بينات تنطق بما تمتع به من مواهب، وتـدل على أن اطلاعه كـان جـد عظيم: **﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾**.

هذا وإن ابن هشام لم يكن وحـده مقتصداً فى عـدد الشيوخ، بل لقد سـبقه ابن مالك.

قال السيـوطى وهو يترجم له [1] : قال أبو حيان : بحـثت عن شيوخه فلم أجد له شـيخًا مشهوراً يـعتمد عليـه ، ويرجع فى حل المشكلات إليه ، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بجيان وجلست فى حلقة أبى على «الشلوبين» نحـواً من ثلاثة عشـر يوما، ولـم يكن ثابت بن حـيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقـرئين، ثم قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة [2] لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخـاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه.. انتهى.

قال السيوطى: قلت: وله شـيخ جليل وهو «ابن يعيش الحلبى» ذكر ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه.

***

---

(١) بغية الوعاة ص ٥٣ .

(٢) المناقشة كما فى الأصل.

سر تحامل ابن هشام على أبي حيان

إن الإنسان ليحار في تعليل تحامل ابن هشام على أبي حيان وانحرافه عنه ومخالفته له، وأبو حيان بالمكان الذي ترنو إليه الأبصار في هذا المضمار، وابن هشام جلس بين يديه وتتلمذ عليه وسمع منه ديوان صاحب الحوليات، وقد أجمع المؤرخون على اتصافه بالبر والشفقة ودماثة الأخلاق، أفلا يكون براً بشيخه الذي علمه ديوان زهير؟!

لقد عنيت بتتبع ما عرض من آراء أبي حيان في «المغني» وابن هشام له بالمرصاد لم يهادنه مرة واحدة ولم يترك له قولاً دون تزييف له ونبذ به دون هوادة، ثم بحثت عن الباعث على هذه الحملات التي من شأنها أن يقوم بها كل متعطش لإرواء نهمه من خصمه، فلم أجد في النحاة من أماط اللثام عن هذا السر الغامض، فعولّت على كتب التراجم، فوجدت العلامة الشوكاني قد انبرى من بينهم للحديث في هذا الموضوع، وإليك كلامه:

«وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك ـ والله أعلم- لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة «ابن هشام»، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها، إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة، وهكذا نافس أبو حيان «الزمخشري» فأكثر من الاعتراض عليه في النحو «والنهر الماد» لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره متصلاً بعصره».

ثم قال الشوكاني: «وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص».

وكأني بالعلامة الشوكاني يريد أن يثبت أن ابن هشام كان متحرفًا متوثبًا، يطمع في الشهرة، ويمد عينيه إلى مكان سام بعيد المنال، وهو الذي رفع الله ذكره وأعلى قدره، وجعله وجيهًا في الدنيا والآخرة، ومن المقربين - إن شاء الله- لأنه كما أجمع المؤرخون كان متواضعًا لله متحابًا في الله، ولقد كانت مؤلفاته تسري كالبرق في الآفاق تعلن عنه، وتنوه به.

ومن كان البر شيمته، والتواضع شرعته، والتحقيق بغيته، فإنه لا يطمح إلى اشتهار قبل أوانه، ولم يؤثر عن ابن هشام أنه تعجّل شيئًا قبل أوانه، ولم يقلٍ أحد فيه ما قد قيل لأبي الفتح بن جِني: «ذيت قبل أن تحصرم» [(١)] حينما مر عليه شيخه فيما بعد «أبو علي الفارسيّ» ورآه متصدراً للدراسة وهو يافع وسأله في الصرف فلم يحر جوابا!

على أن أبا الفتح لما بلغ أشده، واستوى وآتاه الله ما آتاه، وعلمه ما علمه، ما كان ليُسَفِّه رأيًا لأبي عليّ الفارسيّ، وإنما يسوق آراءه في مقام الاستدلال بأدب وإجلال.

والذي أراه وقد طالعت ترجمة أبي حيان وتراجم تلاميذه، أنه رأى صنيع الله بابن هشام، وما أصفاه به من مواهب، ولم يشهد له ولم يشد به على حين أنه ـ كما جاء في ترجمته ـ كان عنده تعظيم للطلبة الأذكياء، وله إقبال عليهم، وأثر عنه أنه كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم.

ومن تلاميذه الذين ظفروا بتقديره، وانتزعوا منه الإعجاب، العلامة ابن عقيل إذ كان سخيًّا متلافًا، يعرف من أين تؤكل الكتف، فكان أبو حيان يطريه، ويقول فيه: «ابن عقيل أسخى النحويين» وهذه شهادة لا تحفظ ابن هشام ، ولكن الذي لا يحتمل أن يبالغ الرجل، فيقول: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل» [(٢)]! أفترى هذا القول مقبولاً منه، أم مردودًا عليه، ورادًا لشهادته، وداعيًا إلى القيل والقال في حقه، على فضله، وقديمًا قيل:

ومن دعا الناس إلى ذمّه
ذمّوه بالحق وبالباطل

ولكن حاش لله أن يكون ابن هشام قد ذمه ، أو نفس عليه وبخسه علمه ، ولكّن أبا حيان أَلَّفَ ومن أَلَّفَ فقد استهدف ، والأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف ، وابن هشام لم يطب له المقام بين يدي أبي حيان وفي حلقته بعد أن سمع منه ديوان زهير، وأجمع المؤرخون على أنه لم يلازمه ولا قرأ عليه غيره.

ثم أعرني سمعك وأصغ إلى قلبك، وخبرني عن مغزى قول أبي حيان:

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٢٣ .

(٢) البدر الطالع ص ٢ : ٢٦٧ .

يظنّ الغمر أن الكُتب تهدى
أخا ذهن لادُراك العلوم
وما يدرى الجهول بأنّ فيها
غوامض حيّرت عقل الفهيم
إذا رُمْتَ العلوم بغير شيخ
ضللت عن الطريقِ المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتّى
تصير أضلّ من تُوْمَا الحكيم(١)

أتراه يعرض بمثل ابن هشام الذى اشتهر بفرط الاطلاع، وكاد يستقل بتكوين نفسه، أم ماذا يريد!

ثم إن ابن هشام محقق، والحق أحب إليه من غيره، ويعنيه ألا يؤخذ كلام أبى حيان لشهرته حجة مسلمة، فليس غريبًا إذن أن يتناول آراءه بالنقد وأقواله بالرد، ما دامت عن القوة أو الصواب بمعزل، وسيأتى عرض كثير من آرائه، ودفع ابن هشام لها، وتبيان خطلها، على وجه لا يخفى على أحد مما جعل العلماء يحكمون لابن هشام، وينحازون إلى جانبه فى كثير.

الكتب التى تأثر بها ابن هشام

إذا علمنا أن ابن هشام امتاز بالاطلاع الواسع، والتحقيق البارع، ومؤلفاته ولاسيما «المغنى» مرآة انعكست فيها صور الكتب التى طالعها، ساغ لنا أن نقول: إن الرجل لم يدع كتابًا فى عهده وصلت إليه يده، من كتب القدامى والمحدثين إلا استوعبه بحثًا وتمحيصًا، ناهيك بمؤلفات رجالات الأندلس الذين جلوا من بلادهم بين يدى الفتن التى جلجلتهم، وأوضعت خلالهم، فوجدوا فى مصر حرمًا آمنًا من بغى نصارى الأندلس عليهم، وتنكيليهم بهم، وقد حذا حذوهم وإن تأخر فى الزمن عنهم علماء الشام حينما لاح لهم شبح التتار.

أفادت اللغة العربية عامة والنحو خاصة من هؤلاء وأولئك ، وكانت مؤلفاتهم مناهل الناشئين ، إليها يردون، ومنها يمتحون، وعلى منوالها ينسجون، وكان ابن هشام فتى مصر فى هذا العصر، جم النشاط، مشتعل الذكاء، جذع

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٧ : ٣٥ .

الإقدام، قارح البصيرة، مُعَوِّلاً إلى حد ما على نفسه، معتمداً عليها في بحثه؛ يدل على هذا اقتصاده في عدد الشيوخ الذين تخيرهم وتتلمذ عليهم، ولم يكن لحطام الدنيا سلطان عليه، فلا ريب أن يهب نفسه للعلم يدرسه في كتب السابقين.

ولقد كان لمدرسة ابن مالك الممثلة في مؤلفاته تأثير فيه وتوجيه له، فيما اختطه لنفسه وسار عليه، شأنه في ذلك شأن قرينه ابن عقيل.

وكان لأبي حيان معلم الزمان ومعلمهما في هذا الأوان فضل الإشادة بمؤلفات ابن مالك، فهو أول من تعصب لها ونوّه بها ودعا إليها، وحببها إلى قلوب الباحثين، وزينها في عيون الناظرين.

قال السيوطي: «وهو الذي جسر الناس على مؤلفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لُججها»[1].

ومدرسة ابن الحاجب لا تقل تأثيرا عن مدرسة ابن مالك في ابن هشام بل لعله بها آنس، واليها أقرب.

وإن الإنسان ليسائل نفسه عن السر في أن يغفل ابن هشام إمامًا له في النحو رفيع المقام ، ذلك هو الإمام الرضي ، وشرحاه على الكافية والشافية لابن الحاجب كفاء وشفاء ، مع قرب بينهما سمح للرضي أن يشرح مؤلفات ابن الحاجب.

فكيف لا يسمح باطلاع ابن هشام على ما جاش به صدر الرضي من تحقيق وما وصل إليه من تجديد.

أغلب الظن أن ما كتبه الرضي لم يصل إلى يد ابن هشام، حينما ألف ما بأيدينا من كتب، وقد يكون اطلع عليهما وأفاد منهما وأشاد بهما فيما لم يصل إلينا من مؤلفاته.

وإن كنت أرجح أنه لم يرهما أبدًا، يؤيد هذا أن الرضي فرغ من شرح «الكافية» في شوال سنة ٦٨٦ هجرية، على حين أن ابن الحاجب مؤلف الكافية توفي سنة ٦٤٦ هجرية، وطبعي أن يسبق تأليفه «الكافية» وفاته بزمن غير قصير؛ لأنه بعد أن أتم «الكافية» تداولها الناس، ثم شرحها، ثم نظم الكافية، وسمى نظمها «الوافية»، ثم شرحها، وله «الشافية» وشرحها، على ما في نسبة الأخير إليه من مقال.

---

(١) بغية الوعاة ص ١٢١ .

وقد جرت عادة القوم بأن يقفوا على آثار النحو بالصرف، فإذا انضاف إلى هذا أن ابن الحاجب مصرى وأنه من رجالات القرن السابع، وأن مصر فى هذا العهد كانت الآخذة بنواصى العلوم، وأن العلماء آثروها بالإقامة فيها، وأن النور الكامل كان يشع منها دون سواها، وأن ابن الحاجب رحل إلى الشام، ولبث حقبة من الزمن فى دمشق، ودرس بجامعها فى زاوية المالكية، وأكبَّ الناس على الاشتغال معه، وكان الأغلب عليه علم العربية ولابد أن يكون قد حمل معه كتابيه «الكافية» و «الشافية» إن لم يكونا قد سبقاه، ولابد أن يتمتع الناس فى القطرين حينًا من الدهر بهذين السفرين الجليلين دون أن يحفلوا بغيرهما مهما كان مبلغه من العلم، ما داما متحدين معه فى الغرض، فإذا جد مؤلف فى غير القطرين وكان فيهما مثله فى الغرض الذى ألف فيه فإنه يدخلهما متأخرًا ويزيد فى تأخيره نسبته إلى المكان الذى نبع منه.

ولم يكن لدى القوم من مطابع تيسر لهم إذاعة مؤلفاتهم فى زمن وشيك.

الفنون التى نبغ فيها ابن هشام

لقد كان ابن هشام نحويًا لغويًا، مفسرًا محدثًا، فقيهًا أديبا، آخذًا من كل فن بطرف، كدأب القوم الذين ترسم خطاهم، وسار على نهجهم، وكثيرًا ما يتلقاك فى ترجمة أحدهم.

وكان من الفنون بحيث يقضى
له فى كل فن بالجميع

بيد أن تفوق ابن هشام كان كاملاً فى النحو، فهو نحوى عصره غير مدافع، وهو المجلى فى هذا العلم لا يشق له غبار ولا يسابق فى مضمار، انتهت إليه مشيخة النحو فى عهده، وأصبح فخر مصر فى عصره، وصار صاحب مدرسة حديثة يشار إليها بالبنان، وتسير بذكرها الركبان، وتشدّ إليها الرحال.

ولقد كان فى اللغة طويل الباع واسع الاطلاع، والنحو واللغة صنوان أو هما جناحان لابن هشام، بلغ بهما الأرب، وتطامن له معهما الأدب، وكان الرجل عبقريًا موهوبا، ذا قلب حافظ، ولسان لافظ، والذى يحفظ مختصر الخِرَقى فى أقل من ثلث عام بعد ما خلع برود الشباب لابد أن يكون كتاب الله وحديث مصطفاه ﷺ قد خالطا قلبه، ومازجا لبه، وهذا ما أفاض فيه، وفاضت به مؤلفاته، ولاسيما «شذور الذهب»، و «مغنى اللبيب».

وكلام الله وما صح من حديث مصطفاه ﷺ هما نعم الظهير وأكبر نصير على النبوغ لمن رام تثبيت القواعد، ونشد حسن العبارة، وجودة السليقة، أُثِرَ عن حفيد ابن هشام أنه قال:

«إنما تمهرة فى العربية بقراءة البخارى وتنزيلى ما أقرأه على الاصطلاح»[١].

وقيل لابن هشام يومًا: هلا فسرت القرآن، أو أعربته؟ فقال: «أغنانى المغنى» ارأيت تورية أبلغ من هذه التورية؟!!

وعبارة ابن هشام تدل على تمكنه من القراءات، وعلى رسوخ قدمه فى فهم آى الذكر الحكيم، وأنه لو أراد أن يفرد لكل منهما مؤلفات لواتاه استعداده، وأسعفه اطلاعه، ولكن «المغنى» جمع فأوعى.

أما مكانة الرجل فى الفقه فتفصح عنها المجالس النحوية التى كان يغشاها والتى كانت تفيض بالألغاز الفقهية فى ألفاظ الطلاق، والتعليق.

وفى «الأشباه والنظائر» للسيوطى من ذلك شىء كثير، ولابن هشام فيه نصيب كبير، ولقد كان شافعى المذهب جل حياته، ثم صار حنبليًا، وفى عمره بقية لينال منصب التدريس فى المدرسة الحنبلية [٢].

ولو أتيح لابن هشام أن يؤلف فى الفقه لأتى فيه بالعجب العجاب، ولأعانة نبوغه فى النحو على المهارة فى الفقه، ألا ترى إلى الكسائى حينما سئل عن حكم السهو فى سجود السهو: أيجبر بالسجود؟ فقال: لا، فقيل له: لماذا، فقال: لأن المصغر لا يصغر، فقد اشتق الجواب من الصرف، وجاء بقياس هدى إليه العقل، ولا يتأباه النقل، فإذا كان هذا الجواب قد صدر من الصرفى الصرف، فما بال ما يصدر من صرفى ونحوى، دَرَسَ الفقهين، وفَقَهَ المذهبين، ثم هو إلى ذلك ذو لسان قوَّال، وقلم سيَّال، أزِمَّة البيان رهن لسانه، وأعِنَّة الكلام طوع بنانه، إنه يكون شافيًا وافيا.

ولا غرو فالرجل أديب ممتاز، غذاؤه الأدبىُّ ديوان الحكيم العربى «زهير بن أبى سلمى» صاحب الحوليات، تلقاه ووعاه عن الأديب المطبوع أبى حيان، وقد أكسبه ذلك أسلوبًا أدبيًا رائعًا، يتجلى فى خطب كتبه، حيث صاغها فى أسلوب رقيق الحواشى، حسن الرواء، كالدر المنثور، والروض الممطور، يبدو فيه الطابع الصحيح، والبيانُ الفصيح.

أما شرحه: لـ «بانت سعاد» فتغلب عليه مسحة النحو واللغة وأبنية التصريف.

---

(١) الضوء اللامع ٥ : ٥٦ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية.

أشهر معاصريه من العلماء

عاصر ابن هشام جماعة من كبار العلماء، لكنهم كانوا معه كالكواكب مع الشمس «إذا ظهرت لم يبد منهن كوكب».

وسأذكر بعضهم على ترتيب وفاتهم.

١ - «ابن قدامة المقدسي» وهو محمد بن أحمد بن عبد الهادى بن عبد الحميد بن عبد الهادى بن يوسف بن محمد الحنبلى شمس الدين.

قال الذهبى: الفقيه البارع المقرىء المجود النحوى المحدث، الحافظ الحاذق ذو الفنون.

وقال ابن حجر: أحد الأذكياء، ولد فى رجب «سنة خمس وسبعمائة هجرية» صنف شرحا على التسهيل، فى مجلدين وله كتب أخرى. توفى سنة ٧٤٤ هجرية» [١].

٢ - «الشيخ فخر الدين الجاربردى» وهو أحمد بن الحسن الذى شرح شافية ابن الحاجب، وله «المغنى» فى النحو توفى «سنة ٧٤٦ هجرية» [٢].

٣ - «المرادى» وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى المصرى اللغوى الفقيه البارع بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهى جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من العرب تعرف بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، مات يوم عيد الفطر «سنة ٧٤٩ هجرية» [٣].

٤ - «ابن الفخار» وهو محمد بن على بن أحمد الخولانى أبو عبد الله النحوى، قال فى تاريخ غرناطة: أستاذ الجماعة، وعلم الصناعة، وسيبويه العصر، يتفجر بالعربية تفجر البحر، ويسترسل استرسال القطر، توفى بغرناطة «سنة ٧٥٤ هجرية» [٤].

٥ - «النشابى» وهو محمد بن أحمد بن مكى صدر الدين الحنفى، ولد «سنة تسع عشرة وسبعمائة هجرية»، وبرع فى الفقه والأصول والنحو، وشارك فى الحديث، توفى بالقاهرة «سنة ٧٦٠ هجرية» [٥].

---

(١) بغية الوعاة ص ١٢ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣ .

(٣) بغية الوعاة ص ٧٤٦ .

(٤) بغية الوعاة ص ٧٤ .

(٥) بغية الوعاة ص ٢١ .

٦ - «بهاء الدين بن عقيل» وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني الأصل، ثم المصري، قاضي القضاة، الشافعي، نحويّ الديار المصرية، قال الصفدي وابن حجر: ولد يوم الجمعة تاسع محرم «سنة ٦٩٨ هجرية»، وناب في الحكم عن العز ابن جماعة بالقاهرة، ودرس بـ «القطبية» و«الخشابية» والجامع الناصري بالقلعة، وتوفي «سنة ٧٦٩ هجرية» (١).

٧ - «الأسنوي» وهو أبو محمد عبد الرحيم جمال الدين بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم القرشي الأموي، المصري الشافعي، الإمام العلامة ولد بأسنا في رجب «سنة ٧٠٤ هجرية»، وقدم القاهرة «سنة ٧٢١ هجرية»، وهو فقيه أصولي نحويّ مشهور، توفي «سنة ٧٧٢ هجرية» (٢).

٨ - «ابن الصائغ» وهو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين الحنفي النحوي، قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة، واشتغل بالعلم وبرع في اللغة والنحو والفقه، وأخذ عن الشهاب ابن المرحل وأبي حيان وغيرهم، وله عدة تصانيف، منها حاشيته على مغني ابن هشام وصل فيها إلى حرف الباء، مات «سنة ٧٧٦ هجرية» (٣).

٩ - «أبو البقاء السبكي» وهو محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بهاء الدين الفقيه الشافعي النحويّ المتفنن شيخ الإسلام وبهاؤه، كان حجة في التفسير، واللغة، والنحو، والأدب، انتقل إلى دمشق وناب عن قريبه الشيخ تقي الدين في الحكم، ثم وليه استقلالاً بعد صرف ابنه تاج الدين صاحب الطبقات، ثم ولي قضاء طرابلس، ثم رجع إلى القاهرة فولي قضاء العسكر ووكالة بيت المال، والقضاء الكبير بعد ابن جماعة، ولد «سنة ٧٠٨ هجرية»، وتوفي «سنة ٧٧٧ هجرية» (٤).

١٠ - «الأعمى والبصير» أما الأعمى: فهو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي النحوي، ولد «سنة ٦٩٨ هجرية»، وقرأ القرآن والنحو على ابن يعيش، ثم رحل إلى مصر ومعه البصير، وهو أحمد بن يوسف الرعيني، فكان الأعمى يؤلف وينظم والرعيني يكتب، ولم يزالا هكذا على

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .
(٢) بغية الوعاة ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .
(٣) بغية الوعاة ص ٦٥ .
(٤) بغية الوعاة ص ٦٣ - ٦٤ .

طول عمرهما، وسمعا بمصر من أبى حيان، ودخلا الشام وسمعا الحديث من المزدى والجزرى، ولهما مؤلفات مشهورة، مات البصير «سنة ٧٧٩ هجرية»، ومات الأعمى «سنة ٧٨٠ هجرية» (١).

أشهر تلاميذ ابن هشام

١ - «التبانى» وهو جلال بن أحمد بن يوسف المعروف بالتبانى لنزوله بالتبانة، أخذ العربية عن ابن هشام، وابن عقيل، وابن أم قاسم، توفى «سنة ٧٩٣ هجرية»(٢).

٢ - «الدمشقى» وهو محمد بن نصر الله بدر الدين الدمشقى النحوى، قال ابن حجر: لزم الجمال ابن هشام، ومهر فى العربية، توفى فى رمضان «سنة ٧٩٤ هجرية» (٣).

٣ - «اللخمىّ» وهو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمىّ الشافعىّ الشيخ جمال الدين.

قال ابن حجر ولد «سنة ٧١٥ هجرية» وأخذ العربية عن ابن هشام النحوى الحنبلى، وتوفى «سنة ٧٩٦» (٤).

٤ - «الدجوى» وهو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوى المصرى النحوى، قال ابن حجر: أخذ عن الشهاب بن المرحل والجمال ابن هشام وغيرهما، ومهر فى العربية، عمّر، وتوفى «سنة ٨٣٠ هجرية» (٥).

٥ - «مجد الدين البلبيسى» وهو محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسى، إسكندرانىّ الأصل، أخذ عن ابن هشام (٦).

٦ - «النويرى» وهو محمد بن أحمد بن عبد العزيز جمال الدين أبو الفضل النويرى، نسبة إلى نويرة من أعمال القاهرة، الشافعى المكىّ، كان يُنسب إلى عقيل بن أبى طالب. أخذ العربية عن الجمال بن هشام (٧).

---

(١) بغية الوعاة ص ١٤ .
(٢) بغية الوعاة ص ٢١٣ .
(٣) بغية الوعاة ص ١٠٩ .
(٤) بغية الوعاة ص ١٨٧ .
(٥) بغية الوعاة ص ١٨٧ .
(٦) شذرات الذهب ٦ : ٢٦٢ .
(٧) شذرات الذهب ٦ : ٢٩٢ .

٧ - «جلال الدين بن طوع»وهو أحمد بن يوسف بن طوع التبانى الحنفى، قدم القاهرة فى آخر دولة الناصر، وتلمذ لابن هشام وابن عقيل [١].

٨ - « ابن الفرات المالكى » وهو عبد الخالق بن على بن الحسين بن الفرات المالكى ، جاء فى «شذرات الذهب » : أنه حمل عن الشيخ جمال الدين بن هشام[٢].

٩ - «ابن الملقن» وهو عمر بن على بن أحمد بن عبد الله السرَّاج الأنصارى الأندلسى المصرى المشهور بابن الملقن، قال العلامة القاضى الشوكانى: بلغت تصانيفه ثلاثمائة مجلد، أخذ فى العربية عن أبى حيان وابن هشام [٣].

١٠ - «السبكى» وهو محمد بن أحمد بن على بن عبد الكافى السبكى ابن شيخ الإسلام بهاء الدين شقيق تاج الدين عبد الوهاب السبكى صاحب طبقات الشافعية الكبرى [٤].

هذا وقد تلمذ على ابن هشام كثير غير هؤلاء منهم ابنه محمد مجد الدين كما جاء فى «شذرات الذهب» [٥].

***

(١) شذرات الذهب ٦ : ٣٢٧

(٢) شذرات الذهب ٦ : ٣٣٣ .

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ص ٥٠٨ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٥ ٣٣٦

(٥) شذرات الذهب ٦ ٣٦١

اتجاهات ابن هشام

سبق القول أن ابن هشام استقبلته مدرستان نحويتان:

إحداهما: مدرسة ابن الحاجب «٥٧٠ أو ٥٧١ - ٦٤٦ هجرية».

والأخرى: مدرسة ابن مالك «٦٠٠ - ٦٧٢ هجرية».

أما مدرسة ابن الحاجب: فكان اعتمادها على الفلسفة والمنطق، وكان عميدها من أذكياء العالم، بارعًا فى الأصول والعربية، وكان الأغلب عليه النحو، ولحذقه فى فنه خالف النحاة فى مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها، وهو فقيه مالكى، أصولى، مقرىء بالسبع، أخذ عن الشاطبى وغيره، فهو لذلك بالبصريين أشبه، ومدرسته إلى مدرستهم أقرب، وتصانيفه مُنَقَّحَة.

قال ابن خلكان: «كان أحسن خلق الله ذهنًا، وجاءنى مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع فى العربية مشكلة فأجاب أبلغ جواب، بسكون كثير، وتثبت تام» (١).

وأما مدرسة ابن مالك: فقد كاد يكون تعويلها على مجرد الرواية، وكان عميدها إماما فى القراءات وتعليلها، وكان أُمَّةً فى الاطلاع على الحديث.

وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريب اللغة، والاطلاع على وحشيها.

فإذا رجعنا لحكم أبى حيان عليه، وهو ما سبقت الإشارة إليه بأنه «كان لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة» ساغ لنا أن نقول إن مدرسة ابن مالك أقرب شبهًا بمدرسة الكوفيين، وكان إلى ذلك شافعى المذهب.

وقد قال عن الشيخ جمال الدين ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه عن صاحب «المفصل» وصاحب «المفصل» نحوى صغير (٢).

وكانت مصر فى عهد المدرستين قبلة أنظار العلماء ومحط رحالهم، عاذ بها المشارقة راهبين، كما هبطها ووفد عليها المغاربة من قبل راغبين، ولكلٍّ وجهة هو موليها وجهه فى النحو.

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٢٣ .

(٢) بغية الوعاة ص ٢٥ .

أما المشارقة: الذين أعجلهم التتار على الفرار فكان على نحوهم مسحَة المذهب البغدادى الذى انفرط عقده، ولم يتقلص ظله.

وأما طلائع الأندلسيين: فقد دلفوا إلى مصر قبل حوادثهم بسنين وبعد نضجهم في بلادهم «والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى إنهم فى هذا العصر ـ وهو القرن السابع ـ كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم فى أى علم لا يكون متمكنًا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء» (١).

وعلى كرِّ الأيام كثرت مسائل مذهب المغاربة الجديد، وذاعت قواعده، وامتدت حياته، حتى أخذه عنهم المشارقة بعدما ضعف شأنهم، إذ قد نزح كثير من المغاربة إلى المشرق إما للحج، أو للإقامة، ودرسوا فى مساجده ومدارسه ومعهم مؤلفاتهم، كابن خروف المتوفى «سنة ٦٠٣ هجرية» وغيره.

وبعد نكبة بغداد وانقطاع مدد العراق إلى القطرين: «مصر والشام» كثر تدفق المغاربة إليها، كالأندلسى الذى ورد مصر ثم دمشق وتوفى «سنة ٦٦١ هجرية»؛ فنفحوا القطرين نفحة طيبة سجلها التاريخ.

ولما كانت جالية الأندلس أسبق من جالية المشارقة إلى مصر فقد تشبع العلماء من روح المغاربة وتغلب المذهب الأندلسى على المذهب البغدادى، وتغلغل فى الدراسة والتصنيف.

فهل كان ابن هشام كوفى النزعة يركض فى أعقاب الكسائى ويردد معه:

إنما النَّحو قياسٌ يُتَّبعْ
وبه فى كلِّ أمر يُنْتَفَعْ

ويركن إلى التساهل فى الروايات التى قد تكون منحولة، أو شاذة، أو تحصل الوهن والضعف، أم كانت عباراته فى مؤلفاته تحمل مصطلحات القوم العلمية كما نمت عبارات ابن آجروم عن مذهبه فى مقدمته؟!

قال السيوطى: «وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين فى النحو؛ لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر فى أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر فى الجوازم «كيفما» والجزم

---

(١) من نفح الطيب للمقرى ١ : ١٠٣ .

بها رأيهم، وأنكره البصريون، فتفطن، وكانت وفاته «سنة ٧٢٣ هجرية»[١].

كلا لم يكن ابن هشام هذا الذى يعول على القياس المطلق الذى يتردد سنده بين الشاهد الواحد ممثلاً فى بيت، أو نصفه، ولو لشاعر مجهول مثل:

* ولكننى من حبها لعميد[٢] *

وبين الشواهد المستفيضة التى تحمل الدَّخَنْ والوهن والشاذ والمنحول، فهو إذن ليس كوفيًا قُحًا، ولا متشبثًا بأستار الكوفيين فى مصطلحاتهم، ولا مقتفيًا أثر من أوشك أن يترسم خطاهم كابن مالك الذى كان بحرًا لا يجارى فى الشواهد، وحَبْرًا لا يُبارى فى المرويات.

وإذا لم يكن للكوفيين من التابعين، فهل كان ينزع فى قوس البصريين المحافظين الذين كانوا يتزمتون ويتشددون ويرفضون الشاهد؟ إلا إذا ألفوا له نظائر متواترة، أو كان التأويل يدخله فى القواعد التى قطع بصحتها أكثر من دليل، ولذلك اتسع بساط الضرورة وامتد سماط الشاذ لدى البصريين.

لا، ما كان ابن هشام ضيق العطن جامد القريحة محدود الأفق يقف مغلول اليدين بسلاسل البصريين، رهن دائرة ضيقة لا يروم فيها شططا، ولا يبغى عنها حولاً، بل كان خصب التفكير، حر الضمير، تحامى أسر البصريين، وجانب إصرهم والأغلال التى كانت عليهم، فما كان معهم ضربة لازب، بل له فى مؤلفاته سجاحة تفكير، ورجاحة تقدير، مما سأذكره بعد.

بقى المذهب البغدادى، وهو فى عمومه ملفق من المذهبين، وإن كان تارة يجنح إلى مذهب البصريين، وطورًا يأرز إلى مذهب الكوفيين، وحينًا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء وإنما يستقل بقواعد هدى إليها استنباط البغداديين.

وبعرض هذا المذهب على ابن هشام، نراه قد صدف عنه، ومن قواعد البغداديين التى رفضها وردّ عليها تجويزهم اتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته.

قال ابن هشام: فى باب العطف على المحل بعد أن ذكر الشرط الأول لصحة العطف عليه من كتابه «المغنى».

الثانى: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل،

---

(١) بغية الوعاة ص ١٠٢٣ .

(٢) صدره: يلوموننى فى حب ليلى عواذ لى.

وأجازه البغداديون، وستأتى أمثلة أخرى ذكر فيها آراء القوم، ثم كرَّ عليها ودفعها.

فلم يبق أمام الباحث إلا مدرسة الأندلسيين النارحين إلى مصر، ولقد سبق القول أن مدرسة ابن مالك ـ وهو منهم ـ أشبه بمدرسة الكوفيين، أما أبو حيان فبينه وبين ابن هشام ما بين الضب والنون.

وغير هذين الإمامين ممن هبطوا مصر لم يكونوا له قدوة ولم تكن له فيهم أسوة، ألا تراه يحكى أقوالهم، ثم لا يبدو عليه ما يقطع بأنه قد أطمان إليهم، وقد ذكر فى «المغنى» فى باب التعليق من الجمل التى لها محل من الإعراب قولاً لهم، ثم عارضه قول غيرهم، وإليك عبارته:

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت علمت زيداً لأبوه قائم، أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب، وألا يؤثِّر العامل فى لفظها وإن لم يوجد، نحو: علمت زيداً أبوه قائم.

وهنالك رأى لابن خلدون أرى من الأمانة أن أذكره، ولدى تعقيب عليه:

قال: «وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه[1]».

ولقد هممت بادىء الأمر بدراسة طريقة أهل الموصل، وهم من العراق بمكان قصيٍّ إذ ربما تكون لهم مدرسة مستقلة، ولكن ابن خلدون حكى أنهم اقتفوا أثر ابن جنى فكفانى مؤنة السعى إليهم والبحث فى نحوهم ما دام ابن جنى مثلهم الأعلى، الذى كانوا إليه يهدفون، وعلى آثاره يقتدون، فنحو ابن جنى وطريقته فى البحث تلقى ضوءاً على نحوهم وطريقتهم، وعلى نحو ابن هشام وطريقته واتجاهه إذا صح أنه اتبعهم ونحا نحوهم.

وبأيدينا كتاب «الخصائص»، وهو يمثل نحو أبى الفتح ويرى شرعته ومنهاجه ولقد رجعت إليه، ولم أكتف بدراستى فيه من قبل فألفيته كتابًا قيما، ومؤلفًا نفيسا، لصاحبه فيه جولات، هو موفق فيها كل التوفيق، ومواقف تنم عن البحث الحر وسلامة الفكر، وحسن العرض، وأصالة الرأى، ودقة التحقيق، والحجة البالغة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٨٣ .

فإذا كان هذا هو ما يريده ابن خلدون ويرمى إليه فإنى أوافقه فيه وأقره عليه وأرتضيه رأيًا وَقَرَّ فى نفسى من أمد بعيد؛ لأنى وجدت بين الرجلين شبهًا قويًا فى تجلية الحقائق العلمية وبحثها بحثًا ينير السبيل، ويشفى الغليل، ودعمها بما صح من النقل وبما هدى إليه العقل.

ولكن ابن جنى له فى «الخصائص» نهجٌ آخر يغاير ما سار عليه ابن هشام فى مؤلفاته التى بأيدينا، فإنه فيها ـ ما عدا المغنى ـ نحوىٌّ خالص يتحدث عن النحو الصرف فى مواطنه، أما الصرف فإنه قد نحاه إلى محله وتحدث عنه مستقلاً فى مواضعه.

وهو فى «المغنى» محقق للبناء والبنية على وجه لا أراه قريبًا مما توخاه ابن جنى فى «الخصائص» إذ جعل ابن جنى كتابه مزيجًا من النحو والصرف، والأدب واللغة، فبينما يستهل كلامه بالتحقيق اللغوى إذا هو يقصد إلى الصرف ويوغل فى بحث الأبنية، ثم يسلمك إلى البحث النحوى، ثم يأخذك بسحر بيانه فتلفى نفسك على الصراط المستقيم بين البصريين والكوفيين.

وقصارى القول أن كتاب «الخصائص» بفقه اللغة أشبه وإليه أقرب، أما كتب ابن هشام فإنه قد اتجه فيها إلى النحو اتجاهًا كليًا دون أن يتناول فيها سواه من مسائل الصرف التى أفرد لها أبوابًا خاصة بها وقاصرة عليها كما فعل فى «أوضح المسالك»، وما جاء من بحث فى البنية أثناء الكلام على النحو إنما هو استطراد مست إليه الحاجة.

والذى أراه أن ابن هشام كان عبقريًا ألمعيًا ماهرًا موهوبًا، وأنه شغف بدراسة العلوم العربية أيما شغف فعكف على تحصيلها ودأب على تفهمها حتى تطامن له مركبها، وصفا مشربها، فعل من أمثال العرب ونهل من شواهد أشعارهم حتى امتلأ فهمًا لأساليبهم، وفقهًا لتراكيبهم، وصارت له ملكة تامة وذوق سليم يدرك به كلام العرب كأنه نشأ بينهم، أو شافههم.

ثم كان للنحو من باحث فيه، منقب فى نواحيه، مستوعبٌ لمذاهبه، متتبعٌ له فى كل مكان انحاز إليه، أو طور كان له تأثير فيه.

ثم هو بعد ذلك مستقل الرأى لا ينزع إلا عن قوسه، ولا يتبع أحدًا فى رأيه، ويخطىء من يقول: إنه بصرىٌّ صرف خطأ من يزعم أنه كوفىٌّ قح.

وليست مدرسة البغداديين، أو رصيفتها عند المغاربة والأندلسيين بأسعد حظًا لدى ابن هشام من مدرستى البصريين والكوفيين، بل هو تجاه تلك المدارس

المختلفة المشارب المتباينة المذاهب، كأنه تتلمذ فيها، ودرت عليه أخلاقها، فلما، استحكم منه الفتل، وصار فى عداد البزل، عاد إليها أستاذًا بها فمفتشًا عليها وقد أحاط بما لديها، وأحصى كل شيء فيها، ثم صحت عزيمته على أن يخرج للناس صورًا مما انطبع فى ذهنه بعد طول تجاربه، فجاءت كتبه تحمل آراءه وتبين أنه عالم ضليع يقول فصلاً، وقاض نزيه يحكم عدلاً، ومعلم ألمعى يحكى أقوال السابقين، فما رآه منها حسنًا أقره وأطراه، وما ألفاه قد جانف جادة الصواب زيفه ونفاه.

ثم لا يعجز أن يطل على الباحثين برأى طريف لم يسبق إليه يتوج به الكلام ويجعله مسلك الختام، وهذا طابع المجددين، وطالع سعد المجتهدين، هدم وبناء، وإماتة وإحياء.

أما الهدم والإماتة: فللضعيف الوهنان، وأما الإحياء والبناء: فللذى الدليل والبرهان: **﴿كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض﴾** [الرعد:١٧].

فابن هشام صاحب مدرسة حديثة، يباهى بها المتأخرون مدارس السابقين الأولين؛ لأنه قد استدرك عليهم، وأتى بشيء عجيب لم تصل إليه قدرهم.

«وكم ترك الأول للآخر؟!» فهو إذن من المجتهدين، ولدينا مزيد يذكر عند الكلام على مدى ما أفاد النحو من ابن هشام.

***

الفصل الرابع

مؤلفات ابن هشام

لقد كان ابن هشام مباركًا أينما كان، فهو وإن لم يُنسأ فى أجله، قد بُورك له فى عمره، وليس أدل على ذلك من أنه عاش ثلاثًا وخمسين سنة، وأخرج لقراء العربية مؤلفات لا تقل فى بابها نضجًا عن الحوليات.

فإذا كان قد أدرك واستوى فى سن الثالثة والعشرين، فإنه يكون قد نفح الناطقين بالضاد فى كل عام بكتاب، مما وصل إليه العلم، دون ما طواه الزمن.

وإنى مورد هنا ما وقع فى يدىّ وما رأيته مذكوراً فى مؤلفاته وفى بطون الفهارس والتراجم مرتبًا على حسب حروف المعجم وهى:

١ - **«الإعراب عن قواعد الأعراب»**، وهو كتيب صغير فى الحجم، غزير فى العلم، يشبه فى الإيجاز مقدمة «ابن آجروم» وقد قسمه إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: فى الجملة وأحكامها.

الباب الثانى: فى الجار والمجرور.

الباب الثالث: فى تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، وهى عشرون كلمة على ثمانية أنواع:

النوع الأول: ما جاء على وجه واحد، وهو قط، وعوض، وأجل، وبلى.

النوع الثانى: ما جاء على وجهين، وهو «إذا» فتارة يقال: فيها إنها ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه، وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة.

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه، وهى سبع:

أحدها: «إذ» فتارة تكون ظرف زمان، وتارة تكون حرف مفاجأة، وتارة تكون تعليلاً.

الثانية: لمّا.

الثالثة: نعم.

الرابعة: أى.

الخامسة: حتى.

السادسة: كلا.

السابعة: لا.

النواع الرابع: ما يأتى على أربعة أوجه: وهو أربعة: لولا، وأن، وإن، ومن الشرطية.

النوع الخامس: ما يأتى على خمسة أوجه، وهو: أى، ولو.

النوع السادس: ما يأتى على سبعة أوجه، وهو «قد».

النوع السابع: ما يأتى على ثمانية أوجه، وهو الواو.

النوع الثامن: ما يأتى على اثنى عشر وجهًا، وهو «ما».

الباب الرابع: فى الإشارة إلى أمور محررة مستوفاة موجزة:

بدأها بقوله: ينبغى أن تقول فى نحو ضُرِبَ، من «ضرب زيد» إنه فعل ماض لم يسم فاعله، ولا تقل مبنى لما لم يسم فاعله، لما فيه من التطويل والخفاء، وأن تقول فى نحو زيد نائب عن الفاعل، ولا تقل مفعول ما لم يسم فاعله لخفائه وطوله وصدقه على نحو درهما «من أعطى زيد درهما».

ثم قال: واعلم أنه يعاب على الناشىء فى صناعة الإعراب أن يذكر فعلا ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ ولا يتفحص عن خبره، أو ظرفًا، أو مجروراً ولا ينبه على متعلقه.

وهذا الكتيب على صغطه حافل بالشواهد من آى الذكر الحكيم وجيد الشعر القديم ولقد كان بحق نواة لكتابه «المغنى» كما قال المترجم له عنه، ولقد طبع، وترجم إلى الفرنسية، وللشيخ خالد الأزهرى شرح عليه.

٢ - **«الألغاز»**، وهو كتاب فى مسائل نحوية، يشتمل على النكت الأدبية والألغاز النحوية، ألفه لخزانة السلطان الكامل، وهو مطبوع.

٣ - **«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»**، وقد شرحه الشيخ خالد الأزهرى وسمى شرحه: «التصريح بمضمون التوضيح» كما شرحه الشيخ أبو بكر الوفائى، وعليه حواشى كثيرة اشتهر من بينها:

حاشية «يس»، وحاشية السيوطى وسمَّاها «التوشيح»، وحاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هجرية، وحاشية جمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام النحوى المتوفى سنة ٨٣٥ هجرية،

وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هجرية، وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى حدود سنة ٨٩٠ هجرية، وحاشية محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم السعدى المالكى والمكى المتوفى سنة ٨٨٠ هجرية سماه: «رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك»، وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠ هجرية، وحاشية الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبى الصفا من تلامذة ابن الهمام، وحاشية الشنوانى.

ونظم التوضيح: القاضى شهاب الدين محمد بن أحمد الخولى، ولابن الحاج أبى عبد الله محمد بن حمدون المسلمى المرداسى حاشية على نظمه لأوضح المسالك.

وأوضح المسالك له كلام سيأتى فى الموازنة بينه وبين وصيفيه «شرح الأشمونى» و «شرح ابن عقيل».

٤ - «التذكرة» نوه بها العلامة السيوطى وقال عنها فى «بغية الوعاة»: إنه كتاب يقع فى خمسة عشر مجلداً، كما نوه بها ابن حجر فى «الدرر».

٥ - «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل» ذكره السيوطى وقال: إنه يقع فى عدة مجلدات، وذكره العلامة ابن حجر فى كتاب «الدرر».

٦ - «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»، وهو مختصر فى تفسير شواهد شرح الألفية لابن مالك، بين فيه كل شاهد منها مع ذكر القصيدة التى ذكر فيها البيت المستشهد به، وما اشتمل عليه الشاهد المذكور من حكم نحوى، أو شاهد لغوى، وما جاء فيه من حكمة، أو مثل، أو تشبيه، أو نحو ذلك، وبهامشه بعض تقاييد، وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، وفى أوله ثلاث ورقات بها قصائد لبعض شعراء العرب، وفى آخره ما نصه.. انتهى. الموجود من نسخة بخط الإمام بدر الدين الزركشى الشافعى تلميذ المؤلف ابن هشام، ولا يعلم إن كان المؤلف أتم هذا الكتاب أم وقف قلمه إلى هنا «١٨ ش».

٧ - «الجامع الصغير» فى النحو، يوجد فى المكتبة الأهلية بباريس رقم ١٤٥٩(*)

٨ - «الجامع الكبير» نسبه السيوطى إليه، ويفهم من ذكره بعد «الجامع الصغير» أنه فى النحو أيضاً.

(*) طبع فى مكتبة الخانجى، بتحقيق أحمد الهرميل، ١٩٨٠ م.

٩ - «رسالة صغيرة» فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن، توجد فى برلين رقم ٦٨٨٤ .

١٠ - «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» نسبه السيوطى إليه، وقال: إنه أربعة مجلدات، وجاء مثل ذلك فى «الدرر» لابن حجر صفحة ٣٠٩ جـ ٢ .

١١ - «الروضة الأدبية» فى شواهد علوم العربية، وهو شرح للشواهد الشعرية التى أوردها ابن جنى فى كتابه «اللّمع» يوجد ببرلين رقم ٧٦٥٢ .

١٢ - «شذور الذهب فى معرفة كلام العرب» وأبلغ دليل على قيمته من بين كتبه منحه هذا اللقب، ولكل مسمى من اسمه نصيب.

١٣ - «شرح البردة» ذكره السيوطى، وجاء ذكره فى «دائرة المعارف الإسلامية» وقال صاحب «كشف الظنون»: إن ابن هشام من شراح البردة، ولكنى لم أعثر عليه رغم طول البحث والسؤال عنه.

١٤ - «شرح شذور الذهب»، وهو شرح جد نافع، لما اشتمل عليه من تحقيق وتحليل، وما جاء فيه من بحث وتعليل، وما امتاز به من إيضاح وتفصيل، فهو كما قال عنه مصنفه فى مقدمته.

«فهذا كتاب شرحت به مختصرى المسمى «شذور الذهب» فى معرفة كلام العرب تممت به شواهده وجمعت به شوارده، ومكنت من اقتناص أو ابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المبانى والأقسام، لا إلى نثر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب، أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك إلى أمثال هذا الطالب» (*).

ولو حاول محاول أن يصور ما حواه الكتاب لما أتى بمثل هذا البيان الخلاب، وقديمًا قيل:

اسمعه ممن قاله تَزْدَدْ به
حُسْنًا فحسن الورد فى أغصانه

فابن هشام مجدد فى هذا الشرح، وآية تجديده ما أشار إليه وأتى به من

(*) شرح شذور الذهب ص ١١ دار الأنصار.

تقفيتـه على أثر كل مسألة بآية تتعلق بها من آى التنزيل، وإردافهـا بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، أثم لا تراه قد اسـتبق الباب فيما أتى به من تدريب للطلاب، وهو الطريقة المثلى لتربية الملكة فيهم، وتبـسيط النحو أمامهم وسهولة فهمـه عليهم، وقد حرص على تلك الطريقـة المتأخرون، وعابوا بسبب إغـفالها على المتقدمين.

فابن هشام بـعد النظر فى كتب معاصـريه وسابقيه وخلوها مـن حلية «شذور الذهب»، هو فى نظرى صاحب هذا النهج ومبدعه، وإن لم يكن مـخترعة فهو مجدده وناشره، وفضل الإذاعة والإظهار يدانى فضل الابتكار.

ويعجـبنى فى هذا المقام كـلام للعلامـة «حفنى بك ناصف»، قـاله يهنىء به ناشراً لمخترع.

«ولعل حاسداً يقول: إن هذا عمل منقول وجماعة أوربا سبقت إليه، وعولت فيما تقول عليه، فقل لهذا الأعشى، واصفع قفاه ولا تخشى إن فضيلة النشر فى البقاع، لا تقل عن فضيلة الاختراع».

وابن هشام قد أرسى أصول الأدب فى الإعـراب، لجماعة الطلاب إذا تصدوا لشاهد من كـتاب الله بالإعراب، وإلـيك ما قاله فى إعـراب قول الله سبـحانه: ﴿ولولا دفع الله النَّاس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة: ٢٥١].

«لولا» حـرف يدل على امـتناع الـشيء لوجـود غـيـره، تقـول: «لولا زيد لأكرمتك» تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد.

و «دفع» مبتدأ مـرفوع بالضمة و «الله» اسم الله مضاف إليـه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع؛ لأنه فاعل الدفع، و «الناس» مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع؛ لأنه مصدر حال محل إن والفـعل، وكل مصدر كان كذلك فإنه يعمل عمل الفعل، أى: ولولا أن دفع الله الناس.

و«بعضهم» بدل بعض من كل، وهو منصوب بالفتحـة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دفع الله الناس موجود.

والمعنى: ولولا أن يدفع الله بـعض الناس ببـعض لغلب المفـسـدون وبطلت مصالح الأرض.

أفبعد هذا أدب وبيان أم وراءه جمال عبارة وجودة تمثيل وحسن تعليل، اللهم لا؛ ولكن وقف دون إتمام الإعراب ولعـله قد نسيـه، أو تركه لوضوحـه، وكان الخير لو ذكره.

ومما يذكر فيشكر أنه أتى فى هذا المختصر بما أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، وهو الحال المؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿لآمنَ مَنْ فى الأرض كلّهم جميعًا﴾ [يونس:٩٩] وكما يقال: جاء الناس قاطبة، أو كافة، أو طراً.

وقد استدرك على ابن مالك تمثيله بالآية للحال المؤكدة لعاملها وقال: أنه سهو، والقول ما قالت حذام.

وفى حاشية عبادة صفحة ٥٤ جـ ٢ تمحل لصحة التمثيل على وجه سريان العموم من المعمول إلى العامل، والمراد بابن مالك ابنه «بدر الدين» ابن الناظم لا والده محمد بن مالك.

وهو فى تمثيله يعنيه أن يضبط ما يأتى به من أمثلة، وأن يذكر المراجع اللغوية التى اعتمد عليها إذا تصدى للرد على مخالفيه، فقد ضبط الزرافة بفتح الفاء «الزاى» ورمى بالجهل من عاب عليه الجزم بفتحها.

قال: فى التمثيل للحال اللازمة وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقوله تعالى: ﴿وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصّلا﴾ [الأنعام:١١٤] أى: مبينا، وقول العرب: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» فالزرافة بفتح الزاى مفعول لخلق، ويديها بدل منها: بدل بعض من كل، وأطول حال من الزرافة، ولو قال: حال من يديها لكن أوزن، بل لعله يريد ذلك، ومن رجليها متعلق بأطول، وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى، وقال: فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب ابن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال فى باب: «ما جاء مفتوحًا والعامة تضمه» ما نصه: «وهى الزرافة - بفتح الزاى - لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس»: «زرافة» بالفتح وهو الوجه والعامة تضمه.. انتهى كلامه.

واللغات الشاذة لا تحصى وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم، وقد رأيت الوجهين فى «القاموس» (١) - وفى «مختار الصحاح» (٢) دون ترجيح.

وقال: الشيخ عبادة: (٣) «وحكى النووى فى تحريره الضم عن الجوهرى».

ثم قال فى الكلام على «حرى» التى من أخوات كاد: «ولا أعرف من ذكر

(١) حاشية الشيخ عبادة ٣ : ١٤٧ .
(٢) حاشية الشيخ عبادة٢ : ٢٧١ .
(٣) حاشية الشيخ عباده ٢ : ٥٥ .

حرى من النحويين غير ابن مالك، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها، وإنما هى حريٌ بالتنوين اسمًا لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكره أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقطي وابن طريف وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى:

أن يقل هُنَّ من بنى عبد شمس
فحرىٌ أن يكوّن ذاك وكانا

وابن هشام فى تعقيبه هنا على أبى حيان يكشف عن ناحية من نواحيه التى سبقت الإشارة إليها، وهو هنا يقيم الدليل عليها، تلك الناحية هى تبحره فى اللغة والاستعانة بها وبما أصفاه الله منها على تصحيح ما ذكره ابن مالك ولولا ما قيل: من أن هذا البيت غير موجود فى ديوان الأعشى ميمون الذى شرحه أبو العباس ثعلب وما يمكن أن يتطرق إليه من احتمال حذف تنوين «حرى» على نية الوقف لكان لابن هشام الحجة البالغة على إثبات هذا الفعل.

وفى هذا المؤلف ظاهرة أخرى هى محاولة ابن هشام رد من ند عن الجماعة إليها معتمداً على سلامة ذوقه، وإليك ما ختم به الكلام على باب التوكيد، تحت عنوان «مسألة»: قال بعض العلماء فى قوله تعالى: ﴿**فسجد الملائكة كلّهم أجمعون**﴾ [الحجر: ٣٠] فائدة ذكر «كل» رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر «أجمعون» رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد، بل سجدوا فى وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثانى باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**لأغوينهم أجمعين**﴾ [ص: ٨٢] لأن إغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد، فدل على أن «أجمعين» لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى: «كل» سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنَّما ذُكر فى الآية تأكيداً على تأكيد كما قال تعالى: ﴿**فمهل الكافرين أمهلهم رويدا**﴾ [الطارق: ١٧] ولعل هذا البعض هو الفراء.

ثم هو قد تعقب ابن مالك فى إبدال المضمر من مثله، وفى إبداله من الظاهر، فقال: وإبدال المضمر من المضمر نحو «ضربته إياه» فإياه بدل، أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثانى، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل.

وإنى أفسح المجال هنا قليلاً للعلامة الشيخ عبادة، وارتضى ما نقله وذكره رأيًا لى فى الرد على ابن مالك.

قال ـ رحمه الله[1] ـ في حاشيته: «الحاصل أن: قمت أنت ورأيت أنت ومررت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصرى والكوفى، ورأيتك إيّاك توكيد عند الكوفى، وابن مالك، لا بدل، خلافًا للبصريين.

قال ابن مالك فى شرح التسهيل: وقول الكوفيين عندى أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بالإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا، فالفرق بينهما تحكم.

قال الشاطبى: والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عند العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع فقالت: جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت، وإذا أرادت البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقال: جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به إياه فيتحد لفظ التوكيد، والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره، هكذا نقل عن سيبويه، وتلقاه عنه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما يتلقون، فهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل... إلى آخر مقالة ابن مالك السابقة.

ثم قال ابن هشام: وإبدال المضمر من الظاهر نحو: ضربت زيدًا إياه، وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من البدل وزعم أنه ليس بمسموع؛ قال: ولو سمع لأعرب توكيدًا لا بدلاً وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القوى بالضعيف، وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون فى «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدءًا، وأن يكون فصلاً.

١٥ - شرح الشواهد الصغرى.

١٦ - شرح الشواهد الكبرى.

وهذان الكتابان لم أرهما، ولكن السيوطى ـ رحمه الله ـ نوه بهما ونسبهما إلى ابن هشام، وذكرهما من قبله العلامة ابن حجر فى كتابه «الدرر» [2].

١٧ - **«شرح قصيدة بانت سعاد»** لكعب بن زهير فى مدح الرسول ﷺ، وهو شرح ذائع مطبوع، تغلب عليه النزعة النحوية والصرفية، وهو إلى الناحية اللغوية أقرب منه إلى الناحية الأدبية.

---

(١) حاشية الشيخ عبادة ٢ : ١٨٩ .

(٢) حاشية الشيخ عبادة ٢ : ٣٠٩ .

ومن يطلع عليه يجد فيه كثيراً من آرائه وآراء العلماء التي أودعها مؤلفاته النحوية، وقصارى القول: أن القارئ في هذا الشرح يعزوه لابن هشام إذا هو نظر فيه قبل أن يعلم أنه له، إذا كان قد قرأ في كتبه من قبل؛ لأن روحه تتجلى فيه، وقلمه يشف عنه.

وهذه القصيدة قد شرحها غيره، ولكل شرح طابعه الأدبي الخاص، وإني ذاكر على سبيل المثال ما خطته يمينه في شرح البيت الأول:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ
مُتَيَّمٌ إثرها لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

قال رضي الله عنه: قوله: «بانت» معنى «بان» فارق، وله مصدران: البين وسيأتي في البيت الثاني، والبينونة، ووزنه عند البصريين فيلولة، وأصله بيينونة بياءين الأولى زائدة، والثانية عين، ثم أدغمت الأولى في الثانية فصار بيّنونة، ثم خفف بحذف الثانية كما فعل بسيد وميت، فصار بينونة على وزن فيلولة، والتزم فيه التخفيف لطوله.

ومذهب الكوفيين أنه فُعلولة بالضم كعصفورة، ثم كسرت الفاء لتسلم الياء، ثم فتحت لثقل كسرة وضمة ليس بينهما حاجز حصين، ثم فعلوا ذلك في ديمومة ونحوه حملاً لذوات الواو على ذوات الياء؛ لأن ذوات الواو في هذا الباب أقل، والتاء حرف تأنيث لا اسم للمؤنث كالياء في «قومي»؛ بدليل أنها تجامع الضمير بخلاف الياء، تقول في «قامت» قامتا إذا أردت الاثنتين ولا تقول في «قومي» قوميا.

قوله: «سعاد» هو علم مرتجل يريد به امرأة يهواها حقيقة، أو ادعاء، وكونه حقيقي التأنيث موجب للحاق التاء للفعل بخلاف نحو طلعت الشمس ففيه الوجهان وزيادته على الثلاثة موجب لمنع صرفه، بخلاف نحو هند ففيه الوجهان، ومانع من لحاق التاء إذا صغر بخلاف نحو هند وشمس وقدم فتجد فيهن التاء، والجملة مستأنفة فلا محل لها.

قوله: «فقلبي» أعلم أن للفاء ثلاث حالات:

أحدها: أن تأتي لمجرد السببية والربط، نحو: إن جئتني فأنا أكرمك؛ إذ لو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطًا واحتيج للجواب، ونحو: **﴿إنا أعطيناك الكوثر * فصلِّ لربِّك وانْحَرْ﴾** [الكوثر ١ ، ٢] لأنه لا يعطف الإنشاء على الخبر

ولا الخبر على الإنشـاء، هذا قول الأكثرين، وهو الصحيح، واسـتدل من أجاز ذلك بقوله:

تُنَاغى غـــزالاً عنـد باب ابـن عـــامـــر
وكـــحّل مـــاقـــيك الحَـســـان بإثمـــدِ

وقوله:

وإنَّ شـــفـــائى عـبــرة إن ســفـــحـتـــهـــا
وهل عــند رســم دارسٍ منْ مـــــعـــــول

ولا دليل فى هذا؛ لأن الاستفهام مـراد به الإنكار فهو مثله فى: ﴿هَل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ [الرحمن: ٦٠] فهو خبر لا إنشاء.

وأما الأول: فلا نسلمه إلا بعد الوقوف على ما قبله من الأبيات.

والثانية: «أن» تأتى لمحض الـعطف، نحو: جاء زيد فعمـرو، وقوله تعالى: ﴿والذى أخرج المرعى فجعله غُثَاءً أحْوَى﴾ [الأعلى: ٥].

والثـالثة: «أن» تأتى لهـمـا كـقوله تعـالى: ﴿فوكـزه موسى فـقضى علـيه﴾ [القصص: ١٥]، ﴿فـتلقى آدم من ربّه كلمات فَتَابَ عليـه﴾ [البقرة: ٣٧] وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة ومنها الفاء فى هذا البيت.

وعطف الاسمـية على الفـعلية جائز عند الجـمهور مطلقًا؛ بدلـيل قولهم فى نحو: «قـام زيد، وعمرًا أكرمـته» أن نصب عمـرو أرجح من رفعهـما وتعليلهم ذلك بأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

وقيل: ممتنع مطلقًا وإن ارتفاع الضرس من قوله:

عـــاضــــهـــا الله غـــلامًا بعــــد مـــا
شـــابت الأصــــداغ والـضـــــرس نقـــد

على إضمار فعل يفسره نقد.

وذهب «الفارسى» إلى جوازه إذا كان العاطف الواو خـاصة، نقله عنه تلميذه أبو الفـتح فى «سر الصنـاعة» وعلى هذين المذهبين فـالفـاء لمحض السبـبيـة لا للعطف.

وللقلب أربعة معان:

أحدها: الفؤاد: ومنه: ﴿ختم الله على سمعه وقلبه﴾ [الجاثية: ٢٣] وهو المراد

هنا، وإنَّما سمى قلبًا لتقلبه، وقيل: القلب أخص من الفؤاد، ومنه الحديث: «أتاكم أهل اليمن، هم أرق قلوبًا، وألين أفئدة، الإيمان يمان، والحكمة يمانية»، فوصف القلوب بالرقة، والأفئدة باللين.

والثاني: العقل: ومنه: ﴿إنَّ في ذلك لذكرى لمن كان له قَلْبٌ﴾ [ق:٣٧].

والثالث: خالص كل شيء ومحضه، ومنه الحديث: «لكل شيء قلب وقلب القرآن يس».

والرابع: مصدر قلبه.

وجمع القلب قلوب عن اللحياني.

قوله: «اليوم» فيه مسألتان:

أحداهما: أنه يطلق على أربعة أمور:

أحدها: مقابل الليلة، ومنه: ﴿سخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ وثمانية أيام﴾ [الحاقة:٧].

الثاني: مطلق الزمان كقوله تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دُبُرَه إلا مُتَحَرِّفًا لقتال﴾ [الإنفال:١٦] الآية، ﴿وآتوا حَقَّه يوم حصاده﴾ [الأنعام:١٤١]، ﴿إلى ربِّك يومئذ المَسَاق﴾ [القيامة: ٣٠] المراد: ساعة الاحتضار، تقول فلان اليوم يعمل كذا.

قال الشاعر:

* إذا جاء يومًا وارثى يطلب الغنى *

ومنه بيت كعب هذا، ويستعمل هذا الاستعمال الساعة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الذين اتَّبعوه في ساعة العسرة﴾ [التوبة: ١١٧] المراد به: زمن غزوة تبوك، وكذلك الغداة وسيأتي في البيت بعد هذا.

والثالث: مدة القتال نحو: يوم حنين، ويوم بُعَاث، وهو يوم للأوس والخزرج، وهو بضم الباء الموحدة، وبالعين المهملة وبالتاء المثلثة.

والرابع: الدولة: ومنه: ﴿وتلك الأيام نُدَاولها بين النَّاس﴾ [آل عمران: ١٤٠].

المسألة الثانية: أنه ظرف لما بعده، وهو متبول، لا لمتيم؛ لأنه لم يجمع حتى استوفاه الأول، ولئلا يلزم فصل العامل من معموله بالأجنبي.

ومن جوز تنازع العاملين المتأخرين وجعل منه: ﴿بالمؤمنين رءوف رحيم﴾

[التوبة: ١٢٨] جاز ذلك عنده هنا؛ لأن التنازع يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره من الفصل.

وإذا قيل بذلك فيترجح إعمال الأول عند الجميع لاجتماع صفتى القرب والسبق فيه، ولا يجوز فيه أن يتعلق بكون محذوف على أن يكون خبراً؛ لأن الزمان إنَّما يكون خبراً عن الأعراض دون الجواهر.

وقوله: «متبول» خبر، يقال: تبلهم الدهر أى: أثناهم.

وتبلهم الحب: أى: أسقمهم وأضناهم.

ومن الأول قول الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضرّ به
ريب الزمان ودهر مفسد تبل

ودهر متبلٌ مفن للأهل والمال.

ومن الثانى بيت كعب، ويقال من معنى الإفناء: أتبلهم أيضًا، وعليه يروى: ودهر متبل خبل.

وقوله: «متيم» خبر ثان عند من أجاز تعدد الخبر، أما من منعه فهو عنده خبر عن هو محذوفًا، أو صفة لمتبول عند من جوز وصف الصفة، وحجة المانع أنها كالفعل، وهو لا يوصف، ولو صح هذا لم يصح التصغير، وهو جائز بلا خلاف نعلمه، ويقال: تيّمه الحب وتامه بمعنى استعبده وأذله.

ومن الثانى: تيم اللات سموا بالمصدر، وقول الشاعر:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

استشهد به «ابن الشجرى» (*) على أن «لو» قد تجزم حملاً على إن، ولا دليل فيه لاحتمال أنه سكنه تخفيفًا لتوالى الحركات، كقراءة أبى عمرو: ﴿وما يشعرْكم﴾ [الأنعام:١٠٩] بإسكان الراء، أو للضرورة كقول امرىء القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب
إثمًا من الله ولا واغل

(*) هو هبة الله بن على بن حمزة، أبو السعادات «شذرات الذهب ٦: ٢١٥».

وقوله: «إثرها» فيه مسألتان:

الأولى: الإثر بالكسر والسكون، أو بفتحتين، ونظيره مما جاء على فعل وفعل قيد رمح وقاده، وقيب قوس وقابه، وقلت قيلاً وقالاً، وكيح وكاح لعرض الجبل، وحاؤه مهملة، وقد عقد يعقوب(*) لذلك في كتاب الإصلاح بابًا.

ويقال لفرند السيف: أثر بفتح الهمزة وضمها كلاهما مع سكون العين قال:

جلاها الصيقلون فأخلصوها
صفاء كلها يتقي بأثر

أي: كل يستقبلك بفرنده.

ويقال: اتقاه يتقيه بالتشديد، وتقاه يتقيه بالتخفيف كما في البيت، وكقوله:

زيارتنا نعمان لا تنسينها
تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

المسألة الثانية: أنه إما ظرف لمتيم متعلق به، وإما حال من ضميره فيتعلق بكون محذوف، ولا يحسن أن يكون متعلقًا بمتبول، ولا كونه حالاً من ضميره للبعد اللفظي والمعنى، وليس بممتنع.

وعلى تقديره ظرفًا له، فيكون الوصفان قد تنازعاه كما تنازع «ممطول» ومعنى الغريم في قوله:

قضى كلّ ذي دين فوفّى غريمه
وعزة ممطول مُعَنّى غريمها

في قول بعضهم، ولا يصح ذلك على تقدير الحالية؛ لأنهما حينئذ إنّما يطلبان الكون المطلق الذي تعلق به؛ لأنه الحال بالحقيقة، ولم يثبت التنازع في المحذوف ولأنا إذا أعملنا الأول أضمرنا في الثاني والضمير لا يعمل، والحال لا يضمر؛ لأنها واجبة التنكير، وجوز ابن معط وقوع التنازع في الحال في نحو زرني أزرك راغبًا قال: وإذا أعملت الأول قلت زرني أزرك في هذه الحالة راغبًا، ويروى عندها بدل إثرها، وعند اسم لمكان حاضر، أو قريب، فالأول نحو: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾، والثاني نحو: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾ وقد يكون الحضور والقرب معنويين.

(*) هو يعقوب بن السكّيت، النحوي البغدادي، أبو يوسف «شذرات الذهب ٣: ٢٠٣».

نحو «قال الذى عنده علم من الكتاب» ونحو ﴿رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة﴾ وقد تفتح فاؤها وقد تضم ولا تقع عند إلا منصوبة على الظرفية، أو مخفوضة بمن، وفيها الغز الحريرى بقوله: «وما اسم منصوب أبدا على الظرف، ولا يخفضه سوى حرف» وقول: العامة ذهبت إلى عنده لحن.

وقوله: «لم» هى حرف جزم لنفى المضارع وقلب زمنه ماضيًا، وقيل حرف جزم لنفى الماضى وقلب لفظه مضارعا.

وقوله: «يفد» مضارع فدى الأسير إذا أعطى فداءه واستنقذه، وكذلك معنى: فاداه وقال: قوم إنَّما يقال: فاداه بالألف إذا كان الفداء أسيرا أيضًا لا مالاً، فإن ضعفت عين فداه صار معناه: جعلت فداءك، وجعلت لم يفد إما خبر آخر إن قلنا بجواز تعدد الخبر مختلفا بالإفراد والجملة، وهو ظاهر إطلاق كثير منهم، وصرح بضعهم بتجويزه فى قوله تعالى: ﴿فإذا هم فريقان يختصمون﴾ [النمل: ٤٩].

﴿فإذا هى حية تسعى﴾ [طه: ٢٠] ولكن أبا على صرح بالمنع، وإما صفة لمتيم كما يقول أبو على: فى الجملة من هاتين الآيتين، وإما حال، إما من ضمير متيم وهو الظاهر، أو من ضمير متبول، وعلى هذا التجويز فيمتنع أن تكون المسألة من التنازع لتعذر الإضمار من وجهين، كون الحال واجية التنكير، وكون الجملة لا تضمر، ويروى لم يشف.

قوله: «مكبول» يقال كبله كضربه، وكبّله مشددا ومعناهما: وضع فى رجله الكبل بفتح الكاف وقد تكسر، وهو القيد فقيل مطلقا، وقيل أعظم ما يكون من الأقياد، فهو مكبول ومكبّل ويقال فى المكبّل مكلّب على القلب. قال أفيل:

أبانا بقتلانا من القوم ضعفهم
وما لا يعد من أسير مكلَّب

ومعنى: أبانا قتلنا ويقال: أيضًا كبله بالتخفيف بمعنى: حبسه فى سجن، أو غيره، وفى الحديث: «إذا وقعت السهمان فلا مكابلة» أى: فلا يحبس أحد عن حقه وقال:

إذا كنت فى دار يهينك أهلها
ولم تك مكبولا بها فتحول

ووافق الفراغ من شرح هذه القصيدة كما ذكر الشارح ـ رحمه الله ـ فى

آخرها: الثامن عشر من رجب الفرد سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية.

ويلاحظ أنه حج فى هذا العام للمرة الثانية، وطفق يؤلف كتابه «المغنى» بعد ما أصيب بأصوله فى إيابه من الرحلة الحجازية الأولى سنة تسع وأربعين وسبعمائة هجرية.

١٨ - «**شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية**» يوجد فى مكتبة ليدن [بهولندا] وقد طبع ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطى، كما طبعت القصيدة اللغزية فى هذا الكتاب[1].

١٩ - «**شرح قطر الندى وبل الصدى**» وهذا الشرح له فضل كبير على الناشئين؛ لأنه يجمع إلى الإيجاز سهولة العبارة، ووضوح الإشارة، فلا يجد الطالب فيه تعقداً لفظيًا، أو معنى مستعصيًا، بل لا يحتاج فى دراسته إلى شيخ يأخذ بيده، أو يساعده، ثم هو يقطع فى الزمن القصير منه المقدار الكبير مع تعليق الفوائد، وتحصيل الفرائد.

وابن هشام فى هذا المختصر قد أحسن العرض، وذكر كثيراً من أقوال النحاة ووقف نفسه موقف الحكم، فطوراً يُرجح قول البصريين، وتارة يجنح إلى رأى الكوفيين، وحينا يناصر سواهم، وقد يرد على الجميع، ويذكر ما يعن له أنه فصل الخطاب.

وهذا الشرح حافل بالشواهد العربية من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية التى بلغت تسعة وأربعين ومائة بيت من جيد الشعر العربى بيد أن كثيرًا من الأبيات لا يعرف لها قائلٌ تُنسب إليه، وعذره أنه تبع فيها غيره ممن سبقه، أو عاصره، وجاء بعضها فى كتاب سيبويه، وقد لاحظت عليه أنه ذكر بيتًا للمتنبى عند الكلام على الندبة وهو قوله:

واحرّ قلباه ممن قلبه شبم

ومن بجسمى وحالى عنده سقم

ولكن ذلك لا يؤاخذ عليه؛ لأن الظاهر من كلامه أنه ساقه مثالاً لا شاهدا، ويرجح ذلك التنصيص عليه، حيث قال: والثانى: يعنى المنادى المتوجع منه كقول المتنبى، فلعل تصريحه بذكر لفظ المتنبى ليفهم أنه يريد مجرد التمثيل، ولو أنه أراد الاستشهاد بهذا البيت لطوى اسم قائله كما طواه فى البيت الذى

---

(١) الأشباه والنظائر ص ٣٥٢ .

قبله، حيث قال: فالأول؛ يعنى المنادى المتفجع عليه كقول الشاعر: [١] يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه:

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له
وَقُمْتَ فيه بأمر الله يا عُمَرَا

وهذا دأبه فى أكثر ما استشهد به من أبيات فتراه يصدر البيت بقوله: كقول الشاعر، أو يقدم له بقوله: قال الشاعر، وإنى مورد هنا بعض الشواهد التى ذكرها فى هذا الكتاب مع مقدماتها.

قال عند الكلام على ترخيم المنادى المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفًا واحداً وهو الغالب كما مثلنا.

والثاني: أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط.

أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا.

الثاني: أن يكون معتلاً.

الثالث: أن يكون ساكنا.

الرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها وذلك نحو: سليمان، ومنصور ومسكين علما، تقول: يا سلم ويا منص ويا مسك، قال الشاعر [٢]:

يامرو إن مطيتى محبوسة
ترجو الحباء وربها لم ييأس

ثم قال فى باب الحال، وشرط صاحب الحال واحد من أربعة:

الأول: التعريف: كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعًا أبصارهم يخرجون**﴾ [القمر:٧] فخشعًا حال من الضمير فى قوله تعالى: ﴿**يخرجون**﴾ [القمر:٧] والضمير أعرف المعارف.

والثاني: التخصيص: كقوله تعالى: ﴿**فى أربعة أيام سَواء للسائلين**﴾ [فصلت:١٠] فسواء حال من أربعة، وهى وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

والثالث: التعميم: كقوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلا لها مُنْذِرون** ﴾

---

(١) هو جرير.

(٢) هو الفرزدق.

[الشعراء:٢٠٨] فجملة «لها منذرون» حال من قرية، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى.

والرابع: التأخير عن الحال: كقول الشاعر [(١)]:

لميـــة مـــوحـــشـــا طلـل

يـلـــوح كـــــــأنـــه خـلـــل

وغيـر ذلك كثيـر، وإنَّما آثرت أن أذكر مع الشـاهدين ما سبـقهمـا من كلام ليكون ذلك دليلاً ملـموسا، وشاهداً مـحسوسـا على ما امتـاز به ابن هشام من فصاحـة فى الكلام، وروعة فى البيان، وسهولـة فى التركيب والتعبيـر، وتخير للأمثلة التى يأتى بها لإيضاح القواعد قبل دعمها بالشواهد.

قـال طيب الله ثراه: تراه فى الاسم الذى لا ينصـرف «ص» وما لا ينصـرف فيجر بالفـتحة نحو مررت بأفضل منه إلا مع «أل» نحـو: بالأفضل، أو الإضافة نحو: بأفضلكم.

ثم قال فى الشرح: الباب الخامس مما خرج عن الأصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

فالأول: كفاطمة فإن فـيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعـيتان عن التنكير والتذكير.

والثانى: نحو مـساجد ومـصابيح فإنهـما جمـعان والجمع فـرع عن المفرد، وصيغتهما صيغة منتهى الجـموع، ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما، وانتهت إليـهما، فلا تتجاوزهمـا، فلا يجمعمان مـرة أخرى، بخلاف غيـرهما من الجـموع فـإنه قد يجـمع، تقول كلب وأكلب كـفلس وأفلس، ثم تقـول: أكلب وأكـالب، ولا يجوز فى أكـالب أن يجـمع بعـده، وكذا أعـرب وأعارب فـلا يجوز فى أعارب أن يجمع كـما يجمع أكلب على أكـالب وآصال على أصائل، فـكأن الجمع قد تكرر فـيهـما فنزلا لذلك منزلة جـمعين، إلى أن قال: وحكمـه أن يجر بالفتحـة نيابة عن الكسرة وحـملوا جره على نصبه كـما عكسوا ذلك فى الباب السابق «يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين».

تقـول: مررت بفـاطمـة ومسـاجد ومـصابيـح وصحـراء، قال الله تعـالى: ﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب﴾ [النساء:١٦٣]، وقال تعالى:

---

(١) هو كثير عزة.

﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾ [سبأ:١٣] ويستثنى من ذلك صورتان:

إحداهما: أن تدخل عليه «أل».

والثانية: أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: ﴿وأنتم عاكفون فى المساجد﴾ [البقرة:١٨٧] والثانية نحو: ﴿فى أحسن تقويم﴾ [التين: ٤] وتمثيلى فى الأصل بقولى: «بأفضلكم» أولى من تمثيل بعضهم بقوله: مررت بعثماننا؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية فدخل فى باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف «أفضل» فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه، وكذلك تمثيلى بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا
شديداً بأعباء الخلافة كاهله

لأنه يحتمل أن يكون قدر فى «يزيد» الشياع فصار نكرة، ثم أدخل عليه «ال» للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقيًا على علميته، وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به، وهذا البيت لابن ميادة «وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان»، وميادة اسم أمه، وهو من الشعراء المقدمين الذين يحتج بشعرهم.

ولولا استشهاد ابن هشام بهذا البيت فى «أوضح المسالك» وفى غيره من كتبه على أن أل فى «اليزيد» زائدة ضرورة، وعدم قيام الدليل القاطع بقصد التنكير الذى أشار إليه لاستقامت عبارته، ولكن الكمال لله وحده، وحسبه عبارته السهلة وما أودع فيها من جيد الشواهد وصحيح الأمثلة، وقد ذكر كل ذلك عرضًا ووفاه حقه فى مكان آخر من عجز هذا الكتاب حيث عقد لموانع الصرف بابًا كان فيه أطول نفسًا، وأوسع باعا.

وإنى مورد بعد هذا لونًا آخر من تحقيقه ممثلاً فى استعراض أقوال النحاة، وذلك بصدد الكلام على «مهما»، قال رحمه الله:

«وأما مهما فزعم الجمهور أنها اسم بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تأتنا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢] فالهاء من «به» عائدة عليها والضمير لا يعودُ إلا على

الأسماء، وزعم السُّهَيلي وابن يسعون أنها حرف واستدلاً على ذلك بقول زهير:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإنْ
خَالَهَا تخفى على النَّاس تُعْلَمِ

وتقرير الدليل أنهما أعربا «خليقة» اسمًا لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون «مهما» لا موضع لها من الإعراب إذا لا يليق بها هاهنا لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب تعين كونها حرفا، والتحقيق: أن اسم تكن مستتر «ومن خليقة» تفسير لهما كما أن «من آية» تفسير لما في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] ومهما مبتدأ والجملة خبر.

وقال في رافع الفعل المضارع: أجمع النحويين على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا كقولك: يقوم زيد ويقعد عمرو، وإنَّما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ما هو؟

فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم.

وقال الكسائي: حروف المضارعة.

وقال ثعلب: مضارعته للاسم.

وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو «أن» و «لن» و «لم» و «لما» امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم.

وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ويفسد قول الكسائي: أن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائل به.

ويرد قول البصريين: ارتفاعه في نحو هلا يقوم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض، فنرى أن ابن هشام هنا قد اختار رأي الفراء وأصحابه وعد رأيهم صوابًا، وهم من الكوفيين، وزيف رأي البصريين ومن لف لفهم من الكوفيين.

وفي باب العلم صحّح ابن هشام مذهب الكوفيين وانحاز إليهم إذا اجتمع

الاسم واللقب وكانا مفردين حيث قال: وإن كانا مفردين كزيد قفة، وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم فى بقية الأقسام؛ يريد بالإتباع: جعله بدلاً، أو عطف بيان، ويعنى ببقية الأقسام: ما إذا كان الاسم واللقب مضافين، أو كان الأول مفردًا والثانى مضافا، أو كانا بالعكس.

ثم قال: والثانى إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الإضافة والصحيح الأول، والإتباع أقيس، والإضافة أكثر.

وقد اصطفى قول الكوفيين ومعهم المبرد وابن السراج فى عدم جواز تقدم خبر ليس عليها، وقال عنه: وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل «ذاهبا لست»، ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق.

ثم قال: وذهب الفارسى وابن جنى إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ [هود:٨] وذلك لأن يوم متعلق بمصروفًا وقد تقدم على ليس، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، والجواب: أنهم توسعوا فى الظروف ما لم يتوسعوا فى غيرها، ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع.

ولا يفهم مما ذكرت الآن أن ابن هشام فى هذا الكتاب ساير الكوفيين ونأى بجانبه عن البصريين، فما إلى هذا قصدت، وإنَّما أردت أن أبرهن على أنه كان حر الرأى يحبذ ما يراه حسنًا وينفى ما يلفيه متهافتا، غير عابىء بمصدره، أو معول على صاحبه، وهو فى هذا الكتاب وفى غيره يدنو فى تحقيقه من البصريين ويأوى معهم إلى ربوة ذات قرار ومعين.

وَنُبَذُه فى هذا المختصر لآراء الكوفيين كثيرٌ لا يحتاج إلى تدليل، وإن احتاج النهار إلى دليل فإنى أسوق ما ذكره فى إعمال المصدر، قال بعد أن ذكر شرطين لإعماله:

الثالث: ألا يكون مضمرًا، فلا تقول: ضربى زيد حسن وهو عمرًا قبيح؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله[1]:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذُقْتُمُ
وما هو عنها بالحديث المُرَجَّمِ

---

(١) هو زهير بن أبى سلمى.

أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نادر وقابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة.

ثم رده عليهم في عدم جواز إعمال أمثلة المبالغة حيث قال: ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: «أما العسل فأنا شراب».

وصفوة القول: بأن هذا الكتاب على إيجازه حافل بالفوائد النحوية والتحقيقات العلمية واستيفاء البحث فى حدود الدائرة التى رسمها لنفسه وتوخاها فى هذا المختصر، بيد أنه إنسان يجوز عليه النسيان كما وقع له فى الكلام على النعت. قال حيال موافقته للمنعوت: «ولا يجوز فى شيء من النعوت أن يخالف منعوته فى الإعراب، ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير، فإن قلت هذا منتقص بقولهم: هذا جحر ضبٍّ خرب، فوصفوا المرفوع، وهو الجحر بالمخفوض، وهو خرب.

وبقوله تعالى: ﴿ويلٌ لكلِّ هُمَزَة لُمَزة الذى جَمَعَ مالاً وَعَدَّده﴾ [الهمزة: ١]، وبقوله تعالى: ﴿حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول﴾[غافر: ٢ ، ٣] فوصف المعرفة، وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهى شديد العقاب، وإنَّما قلنا أنه نكرة؛ لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عقابه لا ينفك فى المعنى عن ذلك.

قلت: أما قولهم: «هذا جحر ضبٍّ خرب» فأكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه بمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

* قَدْ يؤخذ الجارُ بجرم الجارِ *

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك.

وعلى هذا الوجه ففى خرب ضمةٌ مقدرةٌ منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب كما نقول: إن المبتدا والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى ﴿الحمدِ لله﴾ بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام، ولا يمنع أيضًا قوله فى الحكاية: «من زيدًا» بالنصب، أو «من زيد» بالخفض إذا سألت من قال: رأيت

زيداً، أو مررت بزيد، وأردت أن تربط كـلامك بكلامه بحكاية الإعـراب، وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لا بد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وإنى أسمح لنفسى أن أقول بعد كلام ابن هشـام: أما تبعية النعت لمنعوته فى إعرابه فقد تبينت صـحتها، وصارت حتمًا مقضيًا من كلامـه، وأما تبعية النعت للمنعوت فى التـعريف والتنكير فـقد بقيت دون تمحـيص بعد أن أورد عليهـا ما ظاهره أنه ينقضها من الآيتين الكريمتين.

٢٠ - «شرح اللمحة البـدرية فى علم العربية» لأثير الدين أبى حـيان، وهو مـؤلف مـن مـؤلفـات ابـن هشـام المخطوطة، ويـوجـد بدار الكتب المـصـرية «١٢٢٢»(*).

٢١ - «عمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب» ذكره السيوطى، وذكر أنه فى مجلدين، كما ذكره العلامة ابن حجر فى «الدرر» (١).

٢٢ - «فوح الشذا فى مسـألة كذا» وهو شرح للكتاب المـسمى بـ «الشذا فى مسـألة كـذا» تأليف أبى حيـان، وهو مطبوع ضـمن كتـاب «الأشبـاه والنظائر» للسيوطى (٢).

٢٣ - «قطر الندى وبل الصدى» سبقت الإشارة إليه فى الكلام على شرحه.

٢٤ - القواعد الصغرى.

٢٥ - القواعد الكبرى.

ذكر هذين الكتابين السيوطى ونسبهما إليه.

٢٦ - «مخـتصر الانـتصاف من الكشـاف والانتصـاف من الكشاف» تأليف الإمام ناصر الدين أحمد بن مـحمد بن المنير الأسكندرى (٣) بين فيه مـا تضمنه كتـاب «الكشاف» للزمـخشرى من آراء المعـتزلة ورد عليهـا وناقشـه فى أعاريب وأحسن فيها الجدال، وتلاه الإمام علم الدين عبد الكريم بن على العراقى (٤) فى كتاب «الإنصاف» جعله حكمًا بين الإنصاف والانتصاف، ولخصهما الإمام جمال

(*) طبع بتحقـيق هادى نهر، بغداد، مطبـعة الجامـعة ١٩٧٧م، وبتـحقيق صـلاح روّاى، القاهرة، مطبعة المدنى ١٩٨٢م.

(١) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٢ : ٣٠٩ .

(٢) الأشباه والنظائر ٤ : ١٢٠ ـ ١٣١ .

(٣) توفى ابن المنير سنة ٦٨٣ هجرية.

(٤) توفى سنة ٧٠٤ هجرية.

الدين بن هشام فى مختصر لطيف مع يسير زيادة [1]، ويوجد هذا الكتاب فى برلين رقم ٧٩١ .

٢٧ - «المسائل السفرية» وهو كتاب فى النحو ذكره السيوطى (*).

٢٨ - «المغنى» وسيأتى الكلام عليه.

٢٩ - «موقد الأذهان وموقظ الوسنان»، وهو فى الألغاز النحوية والفكاهات الأدبية، وقد رأيته ضمن مجموعة مخطوطة فى ست وستين ورقة بدار الكتب المصرية فى المجموعة رقم ٤ «٧٣٠ مجاميع» (**).

٣٠ - «المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية» وهى مخطوطة أيضًا بدار الكتب المصرية، أولها: هذه ثلاث مسائل متعلقة بمن الشرطية وغيرها من أسماء الشرط، وتليها فوائد مختلفة، وهى ضمن مجموعة مخطوطة «٤٥٩» مجاميع، وله «نبذة الإعراب» المشهورة بجمل جمال الدين بن هشام، وهو كتيب مخطوط استهله بقوله: هذه نكتة يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب تسهيلاً على الطلاب، وقد جعلها المؤلف على ثلاثة أبواب، الباب الأول: فى الجملة، والباب الثانى: فى الظرف، والباب الثالث: فيما يقال عند أدوات يكثر استعمالها فى الكلام، وقد فرغ الكاتب من كتابته فى يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة «١٢٧٢» هجرية، وشرحه العلامة محمد سعيد بن على بن أحمد الأسطوانى وسمى شرحه «لب الألباب بشرح نبذة الإعراب» «١٥٧٣» بدار الكتب، وللعلامة السيد محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين (٢) حاشية على هذا الشرح أسماها «فتح رب الأرباب بحواشى لب الألباب» «١٥٧٤» بدار الكتب المصرية(*).

***

(١) توفى سنة ١٢٥٤ هجرية.

(*) طبع بتحقيق أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٦٣م.

(**) طبع بتحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

(***) طبع أكثر من مرة انظر: المعجم الشامل للتراث العربى المطبوع ٥: ٣٠٢ .

(****) وله أيضًا «مسالة الحكمة فى تذكير قريب فى قوله تعالى: ﴿إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾» طبع بتحقيق عبد الفتاح الحموز، عمان، دار عمار ١٤٠٥ هـ.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لقد ساير ابن هشام فى «أوضح المسالك» ألفية ابن مالك، فجلى ما اشتملت عليه من معان، وفتح ما استغلق من آياتها، وأوضح ما أبهم من أشاراتها، وجعل محتوياتها سهلة سائغة، يحس هذا ويلمسه من قرأ فصلاً من هذا الكتاب، ثم قفى على أثره بمراجعة ما نظمه ابن مالك فى هذا المعنى.

« وأوضح المسالك » أحد ثلاثة من الكتب المشهورة التى محورها ألفية ابن مالك ، وهو أوسطها، ويدنو منه شرح ابن عقيل، ويكبره شرح أبى الحسن الأشمونى.

وهذه الكتب الثلاثة كانت ولا تزال تدرس فى الأزهر مهد النحو الوثير فى هذه العصور، وسيأتى الكلام عليها فى موطن آخر من هذه الكتاب.

والذى أريد أن أثبته الآن أن «أوضح المسالك» سهل المبانى دقيق المعانى يشف لفظه عن معناه، ويدرك الناظر فيه ما رمى إليه مؤلفه دون أن يلتبس عليه غرض، أو تخفى عليه خافية، وهو إلى الألفية أهدى سبيل، وللناشىء نعم الدليل، ولا يجد الباحث فى معاجم اللغة العربية لهذا الكتاب عنوانًا أكثر مطابقة أو اسمًا أتم موافقة مما خلعه عليه مؤلفه، فهو بحق «أوضح المسالك» إلى ألفية ابن مالك، ولعل تمامه فى الإيضاح وكماله فى الإفصاح وما اشتمل عليه من تفريع وتنويع وحكاية لأقوال العلماء، وذكر للمذاهب والآراء، مع بيان الفاضل والمفضول، والصحيح والمدخول، وتعقيب المؤلف ببيان ما ارتضاه رأيًا له، وحجة على من سبقه، كل أولئك حدا بابن هشام إلى جعله هذا الكتاب وحدة قائمة بذاتها وتركه دون شرح له، أو تعليق عليه، على حين أنه شرح كتابيه «قطر الندى» و «شذور الذهب» وأنى وإن لم أعثر فى المراجع التى اطلعت عليها على تاريخ تأليف ابن هشام لهذا الكتاب أكاد أحكم بأنه ألفه بعد كتابيه السالفين آنفا؛ لأن سنة التدرج تقضى بالانتقال من الصغير إلى الكبير، وأوضح المسالك كمتن يكبر الشذور حجمًا، ويفوقه علمًا، والشذور أحفل وأجمع من القطر.

وإنى مورد هنا بعض عباراته التى تُرى الباحث لونًا من اتجاهاته فى هذا المؤلف، وسأكتفى بأمثلة أربعة:

١ - قال - أضاء الله مثواه - فى باب العلم بعد أن قسَّمه إلى اسم وكنية ولقب وعرَّف كل واحد، ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين كعبد الله وزين العابدين، أو كان الأول مفردًا والثانى مضافًا كزيد زين العابدين، أو كانا بالعكس كعبد الله كرز، أتبعت الثانى للأول، إما بدلاً أو عطف بيان، أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين كسعيد كرز، جاز ذلك. ووجه آخر؛ وهو إضافة الأول إلى الثانى، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان «بضم النون».

ولعمرى إن هذا الكلام لدقيق واضح، وآية دقته أمران:

الأول: فى اختياره الاسم وقصده إليه وعود الضمير عليه فى قوله: فإن كان اللقب وما قبله، إذ هو الذى تتأتى معه الأقسام الأربعة، وهى كون الاسم مع اللقب مضافين، أو مفردين، أو الاسم مضافًا واللقب مفردًا، أو الاسم مفردًا واللقب مضافًا، وقد مثل لها وبين حكمها.

أما إذا سبق اللقب بالكنية فاللقب له حالتان؛ الأولى: الإفراد، والأخرى: الإضافة، وعلى كلتا الحالتين فالكنية مضافة لا محالة كأبى القاسم الأمين، وأبى محمد جمال الدين، ومثل هذا إذا سبق الاسم بالكنية فتارة يكونان مضافين كأبى محمد عبد الله، وتارة أخرى يكون الاسم مفردًا والكنية لا تنفك عن الإضافة ضرورة مثل أبى الحسن على، والحال لا تتغير، والأمثلة لا تنكر إذا سبق الاسم الكنية، فهما إما أن يكونا مضافين نحو: سعد الدين أبى رافع، أو يكون الاسم وحده مفردًا مثاله: محمد أبو القاسم ﷺ، ألا تراه قد طوى هذه الأقسام وأمثلتها وأغناه عنها ما تكلم عنه ومثّل له، لما كانت هذه الأقسام لا تختلف عما ذكره فى الأحكام إذ إن جميعها داخلٌ تحت قوله: «أتبعت الثانى للأول، إما بدلاً، أو عطف بيان، أو قطعته عن التبعية».

ولا يشذ واحد منها عن هذا الحكم، فأغناه ما اختاره عن ذكر هذا ما دام حكمه معلومًا وأمره مفهومًا.

وليس كذلك لو أنه آثر بالذكر قسمًا آخر من الأقسام التى طواها وهى فى نفسه قائمة وأمام عين المتأمل ماثلة؛ لأنها غير جامعة للأنواع الأربعة، وتلك دقة ومقدرةٌ زمامها بيد ابن هشام، مكنا له من الإيجاز والإيضاح مجتمعين، وجعلا الفصاحة والبلاغة تأتيات له طائعين.

الثانى: قوله: «وإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك، ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثانى، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان» بضم النون.

ألا تراه قد ارتضى مذهب الكوفيين، ودل على ذلك مقابلته بما رآه جمهور البصريين، وقد نفى ما ذهب إليه هذا الجمهور من البصريين بدليلين:

الدليل الأول: عقلى، وهو ما يلزم عليه من إضافة الشىء إلى نفسه، وذلك معيب فى الصناعة النحوية، ولا مفر منه إلا بتأويل الأول بالمسمى، وتأويل الثانى بالاسم حتى تكون مغايرة فتستقيم الإضافة، ومما هو مسلم أن ما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إلى ذلك التأويل، وهذا معنى قوله: «ويرده النظر» إنَّه إيجازٌ يشبه الإعجاز!

والدليل الآخر: نقلى، وهو ما نطقت به العرب وتلقاه القوم بالقبول، وهو قولهم فى رجل ضخم العينين: «هذا يحيى عينان» بضم النون، فلو أنه كان مضافًا لقالوا على اللغة الفصحى: عينين، ولكنهم لم يقولوه، بل لم يقولوا عينان بكسر النون على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة، كما أنهم لم يقولوا عينان بفتح النون حتى يقال أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى جميع أحواله ويعربه إعراب ما لا ينصرف، فاستبان من هذا دقة المؤلف وسلامة عبارته، وقوة حجته، والله يزيد فى الخلق ما يشاء.

٢ - وقال فى المستثنى: فصل:

والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير فى وجوب الخفض ، ثم قال الزَّجَّاج وابن

مالك: سوى كغير معنًى وإعرابًا ويؤيدهما حكاية الفراء «أتانى سواك» قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر كقوله:

ولم يبق سوى العدوا
ن دناهم كما دانوا

وقال الرمانى والعكبرى: «تستعمل ظرفًا غالبًا وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب» ألا تراه قد حكى أقوال العلماء وذكر أدلتهم واختار مذهب بعضهم، ومن عجب أن ما اصطفاه وذهب إليه لم يدلل عليه، ولم يعلل له، وإن كانت العلة واضحة؛ وهى سلامته من تكلف التأويل.

وقال فى مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة: فصل:

وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال نحو: فى الدار جالسًا رجل، وقوله:

* لمية موحشًا طلل *

أو يكون مخصوصًا إما بوصف كقراءة بعضهم: ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقًا﴾ [البقرة: ٨٩].

وقول الشاعر:

نجيت يا ربّ نوحًا واستجبت له
فى فلكٍ ماخرٍ فى اليمّ مشحونًا

وليس منه: ﴿فيها يُفرق كل أمرٍ حكيم أمرًا من عندنا﴾ [الدخان: ٤] خلافًا للناظم وابنه، فقد أعرب الناظم «أمرًا» الثانية حالاً من «أمر» الأولى فى التسهيل، كما أعربه ابنه بدر الدين فى شرح النظم، والذى حملهما على هذا الإعراب كون أمر المجرور مختصًا بالوصف «حكيم»، وقد نفى ابن هشام ما ذهبا إليه، وله الحجة البالغة عليهما من كلامهما حيث قال ابن مالك:

ولا تجز حالاً من المضاف له
إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كـــان جـــزء مـــالـه أضـــيـــفـــا
أو مـــثـل جـــزئه فـــلا تحـــيـــفـــا

ووافقـه ابنه، وأعانه عليـه النحاة السابقـون واللاحقـون، و «أمر» الأولى هنا مضاف إلى «كل»، وليس كل بعض الأمر، أو مثل بعضه، أو عاملاً النصب فى «أمر» الثانية، فالحق مع ابن هشام، والحق أحق أن يتبع.

وكان على ابن هشام أن يبين لنا وجه النـصب ولعله تركه لوضوحه، وهو أنه منصوب بأخص مـحذوفًا، أو مفـعول لأجله، أو حـال من «كل»، أو حال من فاعل «أنزلنا»، أو من مفعوله فى قوله الله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣].

هذا وقد استدرك ابن هشام على ابن مـالك وابنه بدر الدين الذى شرح ألفية والده فى أكثر من موضع، منها: الحال المؤكدة لصـاحبها فقد أغفلاها على حين أن ابن هشام أثبتها ومثَّل لها فى هذا الكتاب، وفى غيره من مؤلفاته.

٤ - ثم انظر إلى براعته حيث انحاز إلى مذهب الكوفيين واختار رأيهم فى مجىء «من» لابتداء الغاية الزمانية لما رأى أن الحق معهم والشواهد تؤيدهم.

قال رضى الله عنه: «الثالث: ابتداء الغـاية المكانية باتفاق نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] والزمانية خلافًا لأكـثر البصريين» ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] والحديث: «فمطرنا من الجـمعة إلى الجمعة»(*).

وقول الشاعر:

تخـــيـــرن من أزمـــان يوم حليـــمـــة
إلى اليـــوم قـــد جـــربـن كل التـــجـــارب

وتبدو دقة ابن هشام ولباقته إذا وزنت عبارته بعبارة ابن مالك فى هذا المعنى: قال جمال الدين الطائى فى ألفيته رحمه الله:

(*) أخرجه البخارى فى الجمعة ٩٦٠، مسلم فى الاستسقاء ١٤٩٠، النسائى فى الكسوف ١٤٨٦ .

بَعْضٍ وَبَيِّنْ وابتـــدىء فـي الأمكـنـه
بمـن وقـــد تـأتى لـبـــدء الأزمنـه

فإن بيت ابن مالك لم يدل صراحة على رأيه، ولم يشر إلى مذهب البصريين أو الكوفيين.

وقد عنى العلماء بالتعليق على «أوضح المسالك»، فشرحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى وسمى شرحه «التصريح بمضمون التوضيح» فرغ من كتابته سنة ٨٩٠ هجرية.

ومن الحواشى على التوضيح حاشية العلامة السيوطى سمّاها التوشيح، وحاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة [١]، وحاشية جمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام النحوى [٢]، وحاشية بدر الدين بن محمود بن أحمد العينى [٣]، وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى [٤]، وحاشية محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم السعدى المالكى [٥]، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك» وحاشية سيف الدين محمد بن البكرى [٦]، وقد نظم هذا الكتاب وشرح نظمه [٧].

***

(١) توفى سنة ٨١٩ .
(٢) توفى سنة ٨٣٥ .
(٣) توفى سنة ٥٥٨ .
(٤) توفى سنة ٨٩٠ .
(٥) توفى سنة ٨٨٠ .
(٦) توفى فى حدود سنة ٨٧٠ .
(٧) الذى نظمه وشرحه هو أبو عبد الله محمد بن حمدون السلمى المرداسى المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ١٢٧٤ هجرية، وللشيخ يس حاشية على «التصريح مشهورة».

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب

لهذا الكتاب من اسمه أوفر حظ وأوفى نصيب، والحق أن ابن هشام كان موفقًا فى كل كتاب، ملهمًا فى تخير الألقاب، وقد تجلى توفيقه كاملاً فى مغنيه الذى هذب فيه النحو، وجمع فيه إلى دقة اللفظ رقة حواشيه، ولم يغادر شاردة لهذا العلم إلا أحصاها، ولا واردة إلا جلاها، وكل شىء له مساس بالنحو فصَّله، وكل حكم بحثه وحلَّله.

وقد تصدى فى هذا السفر الجليل لجميع المسائل فقتلها بالبحث الدقيق، وتعرض لكافة المشاكل فتناولها بالدرس العميق، ثم أخرجت يده الصناع عصارة فى الفن صافية تسر الناظرين، وخلاصة للعلم شافية تسوغ للشاربين، وليس غريبًا على ابن هشام أن يمنح العربية كتابًا «كالمغنى» مبرأ من الهفوات، سليمًا من التكرار والزيادات، لا شية فيه مما ألفه المؤلفون السابقون؛ إذ كانوا عن التكرار لا يعدلون، ومن ذِكرِ مسائل ليست فى صميم العلم يكثرون، وبإعراب الواضح يولعون ويلهجون، مما وسم كتبهم بالطول والفضول.

ولكن ابن هشام نثر كنانة النحو بين يديه، ونخل هذا العلم أمام عينيه، وجعل «المغنى» فى صميمه، لا غثاء معه، ولا غبار عليه، ووشَّاه بحلية تحببه إلى قلوب الباحثين، وتثبته فى نفوس القارئين، هى مسائل التدريب والتمرين، التى استبق فيما أعتقد بابها، وأرسى أصولها وأحكم أسبابها، وجعل متعاطى النحو فى مدرسته قادرًا على فهم التراكيب، بارعًا فى محاكاة الأساليب.

قال رحمه الله فى مقدمة هذا الكتاب: «واعلم أننى تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار: فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى: ﴿**هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب**﴾ [البقرة: ٢ ، ٣] ذكروا فيه

ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ [المائدة: ١١٧] ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، أله محل باعتبار ما قبله، أما باعتبار ما بعده أم لا محل له، والخلاف فى كون المرفوع فعلاً، أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» فى نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق: ١]، أو «أن» نحو: ﴿وإن امرأة خافت﴾ [النساء: ١٢٨] إلى أن قال: وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصى أمل القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة فى الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد فيه كنزاً واسعًا تنفق منه، ومنهلاً سائغًا ترده وتصدر عنه.

الأمر الثانى: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام فى اشتقاق «اسم» أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أم من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على «ألفه» لم حذفت من البسملة خطًا، وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا، وكالكلام على ألف «ذا» الإشارية، أزائدة هى كما يقول الكوفيون، أم منقلبة عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون، والعجب من «مكى بن أبى طالب» إذ أورد مثل هذا فى كتابه «الموضوع لبيان مشكل الإعراب» مع أن هذا ليس من الإعراب فى شىء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روى من القراءات وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شىء من الإعراب.

والثالث: إعراب الواضحات: كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك «الحوفى» وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر، ومن إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية.

فجزاه الله كفاء ما مرّن عن خواطر وبصر من نواظر، وأقدر الناشئين على

صناعة الإنشاء بعد أن كان العاكف على النحو سنين عددًا يعجز عن إنشاء كتاب كريم من الخطأ النحوى سليم.

وابن هشام أبدع فى هذا الكتاب على غير مثال سابق يحتذ به، وليس غريبًا على إمام فى قمة حياته العلمية أن يفتح فتحًا مبينًا فى المؤلفات النحوية، وقد تطامنت له اللغة العربية وصارت مسائل النحو أمامه كَدُرٍّ مختلف حجمه، ولولؤ لم يرقه نظمه، فأعمل ذوقه السليم فى رصفه، وضم الإلف إلى إلفه، بعد نفى خزفه وزيفه، مما طفحت به كتب النحو، وهو منه براء، ثم أضفى عليه من فصاحة لسانه وسحر بيانه ما جعله كالدر فى العقد، أو كالعقد فى الجيد، وتوجه بالإشارة إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها؛ فجاء روضًا ممطورًا، وكتابًا مسطورًا، سواء العاكف فيه والباد:

كالبحر يقذفُ للقريب جواهرا
جودًا ويرسل للبعيد سحائبا
كالشمس فى كبد السماء وضوؤها
يغشى البلاد مشارقًا ومغاربا

***

متى وأين ألفَ هذا الكتاب؟

لقد كفانا ابن هشام مؤنة البحث عن الزمان والمكان اللذين دبج فيهما هذا الكتاب؛ قال فى مقدمته: «وقد كنت فى عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة - زادها الله شرفًا - كتابًا فى ذلك منورًا من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إننى أصبت به وبغيره فى منصرفى إلى مصر، ولما منَّ الله علىَّ فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة فى خير بلاد الله، شمَّرت من ساعد الاجتهاد ثانية، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانيا، ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطًا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها، فدونت كتابًا تُشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله».

***

السبب فى هذا الكتاب

قال رحمه الله: «ومما حثنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه: المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب، حسن وقعها عند أولى الألباب، وصار نفعها فى جماعة الطلاب، مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة لما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر».

***

متى فرغ منه؟

قال رحمه الله في ختامه: «وأسأل الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسر عليَّ إتمام ما ألحقت به من زوائد في شهر رجب الحرام أن يحرم وجهي على النار».

هل المغني منتحل لابن هشام؟

دفع هذه الفرية

مما تقدم نعلم ونجزم بأن «المغني» من صنع ابن هشام، كيف لا، وقد ألف كتابًا بهذا المعنى في رحلته الحجارية الأولى عام الوباء الفتاك بالديار المصرية وبغيرها من بقاع الأرض، وبأن الدافع له على إخراجه هذا المؤلف تهافت الناس على نواته التي ألفها من قبل وهي الإعراب عن قواعد الإعراب، ومما ينفي احتمال انتحاله ما اتصف به المؤلف من طيب أعراق، وما أجمع عليه الكرام الكاتبون من أن ابن هشام كان معدن أخلاق، وما يقال من أن المؤلف انتحله ونسبه إلى نفسه فهو محض افتراء، بل هو حسد واجتراء، «وقديمًا كان في الناس الحسد»، ﴿وقالوا أساطيرُ الأولين اكتتبها فهي تُملى عليه بكرة وأصيلا﴾ [الفرقان: ٥].

***

هل فى النحو مغن لغير ابن هشام؟

أجل: أن فى النحو وفى غيره كتبًا أخرى تحمل لقب «المغنى» والذى يعنينا هنا إنما هو ما أطلق عليه هذا الاسم من كتب النحو، وهى ثلاثة، وواضح أن الذى أطلق على كل واحد منها لفظ المغنى وحده، على حين أن مؤلف ابن هشام اسمه فى الأصل «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب».

وأول الثلاثة: مغنى محمد [١] بن إسحق بن أسباط الكندى أبى النضر المصرى النحوى، وهو متقدم، أخذ عن الزجاج، وله فى النحو غير المغنى «العيون والنكت»، و «الموقذ»، و «البلغتان»، وكان شيخ أهل الأدب، وله تقدم فى المنطق وعلوم الأوائل».

والثانى: مغنى منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى الشيخ تقى الدين أبى الخير المشهور بابن فلاح النحوى [٢]، له مؤلفات فى العربية منها: «الكافى»، جزء فى غاية الحسن، توفى سنة ثمانين وستمائة هجرية.

والثالث: مغنى أحمد فخر الدين بن الحسن الجاربردى» [٣]، وهو الذى كتب على شافية ابن الحاجب، وقد توفى بتبريز سنة ٧٤٦ هجرية.

وظاهر أن هذه الكتب الثلاثة مجتمعة ومتفرقة لم تبلغ معشار ما بلغه مغنى اللبيب؛ والدليل على ذلك أنها ظلت مغمورة وتوشك أن تكون مقبورة، لم ترزق سعة فى القبول وما بزغ نجمها حتى هدده الأفول، وإن كان ابن هشام بين اونة وأخرى يشير إلى أحدها، وهو فيما أعتقد مغنى ابن فلاح.

***

(١) بغية الوعاة ص ٢١ .
(٢) بغية الوعاة ص ٣٩٨ .
(٣) كشف الظنون ٢ : ٢٩٧ .

عود على بدء

أرى مما تقدم أن ابن هشــام ـ وهو الراسخ فى علمه الناضج فى فنه، الأمين فى نقله ـ لم ينتحل هذا الكتاب، ويؤيدنى فى هذا الرأى أن جــمهرة من فحول النحاة «كـالدمامينى، والشُمنّى، وابن الصائغ، والدســوقى، والأبيارى» تناولوا هذا الكتاب بـالشرح والتعليق، ولم يـقل واحد منهم إن ابن هشــام انتحل هذا الكتاب.

وأنّى لرجل عفــيف شريف يأوى إلى بيت الله الحرام فى الأشهــر الحرم، ثم يسطو على تراث غيره فى مهد النبى الصادق، ومبعث الرسول الأمين ﷺ، ومما يزيد فى هذا البعد أن كان الفراغ من تأليف هذا العــقد فى ذى القعدة من أشهر الحج، وإن روح ابن هشام متجلية فيه وطابعه باد عليه، وبحوثه تشف عنه.

***

مميزات هذا الكتاب إجمالا

مما امتاز به «مغنى اللبيب» عن كتب المعاصرين واللاحقين وعن بقية مؤلفات ابن هشام نفسه ما يأتى:

١ - الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تدع شيئًا دون أن تنص عليه وتبينه.

٢ - التعمق فى بحث المسائل وتقليبها على جميع وجوهها، ودعمها بالأدلة والبراهين.

٣ - الإفاضة فى الشواهد العربية الصحيحة التى تؤيد ما ذهب إليه، ولها كلام يأتى.

٤ - بسط القول فى آراء النحاة وتمحيص الصواب من بينها وتعقيبه عليها بتبيان رأيه فيها، أو انحيازه لواحد منها.

٥ - كثرة الاحتجاج بالقراءات وتخريجها وفق القواعد العربية السليمة.

٦ - إنارة السبيل لدفع اعتراضات تَرِدُ على كتاب الله تعالى وسنة رسول ﷺ وغريب الشعر.

٧ - الدقة فى التأليف والإحكام فى التصنيف، ووضع كل شىء فى مكانه اللائق به والملائم له، ويتجلى ذلك فى كل باب من أبوابه الثمانية.

٨ - وضع قوانين فى إعراب القرآن الكريم تضبط آياته المحكمات.

٩ - ذكر أمور يزين المعرب علمها ويشينه جهلها، وترك أمور ذِكْرُهَا فى الإعراب فضول.

١٠ - فتح باب التدريب على مصراعيه، وهو الذى سبقت الإشارة إليه، وهذا أثر بارز لابن هشام يذكر فيشكر؛ لأنه عبَّد به طريق النحو ونخله، فأبقى على اللباب ونفى النفاية، ونقله إلى الناحية الفنية، وهى ناحية الإعراب وأسبغ عليه من عباراته الطلية ما حببه إلى النفوس وقربه من الأفهام، وجعل المتلمذ

على كتابه يتذوق طعم النحو وشيكا، ثم لا يلبث أن يصيب منه ملكة تصير له كالغريزة ويصبح معها يسنّ فى النحو ويقطع.

وطريقة ابن هشام فى كتبه - ولاسيما المغنى - هى الطريقة المثلى، بل المثل الأعلى الذى سار عليه وهدف إليه من جاء بعده بأمد بعيد، واقتفى أثره بعض المعاصرين [(١)] فأسعفوا الناشئين فى الناحية التطبيقية بما جلا عن النحو ما تراكم عليه وشوه من جماله من صدأ الحواشى والتقارير التى أوغل فى حشوها بالمصطلحات العلمية من تنكّب طريقة ابن هشام، والتى لا تلائم إلا من قطع مرحلة كبيرة فى دراسة هذا العلم.

أما الطالب الناشىء فإنه يضلّ فى بيدها ويملّ تحصيلها.

فلهذا الإمام فضل تصفية النحو وتنقيته، وتبسيطه وتسهيله، وجعله فنًا يستهوى الناظر فيه، ويأخذ بيده إلى حيث يفقهه وينبغ فيه ويحاكيه، ولم يعد جادة الصواب من حكم بأن «المغنى» أحيا ثلث النحو، والثلث كثير إذا كان مرتبطًا بالناحية الفنية.

فكتب ابن هشام وفى طليعتها «المغنى» من النحو كالعلاج فى الطب والخطابة فى الأدب والمثقف بها كالطبيب المداوى، والخطيب المدوّى، - وسواها إلا قليلا من كتب سابقيه ومعاصريه ولاحقيه - تعوزه فصاحة العبارة، ويزهد فيها ما اشتملت عليه من تعقيد وما غصّت به الشروح والحواشى والتقارير من اصطلاحات لا يمسها الاستطراد من قريب وإنما يتمحل لها المؤلفون، ويتلمسون لها الأسباب، إظهاراً لما تكنه صدورهم فى تلك المواد، ومثل ذلك ما كلفوا به فى مقدمات كتبهم من تقديم الكلم عن مواضعه، وهذا من شأنه أن يشوش على الناشىء ويجعل ذهنه كليلاً، وفهمه للمقصود عليلاً.

إن جل الكتب نأى بها ما جللت به عن أن يستفيد منها الفائدة التامة المرجوة أولئك الناشئون، وكاد يجعلها ما علق بها وقفًا على طبقات خاصة هى التى قطعت مراحل فى العلم وهؤلاء لا يشفون غليلهم منها ولا يحسنون الحديث

---

(١) أمثال الأساتذة الأعلام «أحمد بك يوسف نجاتى، وعلى بك الجارم» وأولهما اطول باعًا وأبعد مدى وأكثر شبهًا بابن هشام فى كتابه: التطبيقات العربية.

عنها إلا بعد عكوفهم عليها وكدّ فكرهم فيها، وهذا الطوائف في أعلى مراتبها من نضج في العلم لا تبلغ الفن فالحاذق لها يشبه المسن، وهذا ما صدف عنه ابن هشام في كتبه على تفاوتها قبضًا وبسطًا، فهو إن أوجز ففي النحو يتكلم ويلقن، وإن أرخى العنان وأطال النفس ففيه يخدم، وعنه يعلن، حتى فتح مجاهله وحل مشاكله وصوره فأحسن صوره، وألبسه حلة زادته جمالاً وجلالاً، وأكسبته رواجًا وقبولاً.

والنحو علم قديم كالصرح العظيم، تناوله المصلحون بالطلاء والترميم، حتى جاء ابن هشام، فرآه يريد أن ينقض فنقضه، ثم أعمل فيه فكره وأنعم نظره، واستلهم الذوق العربي، واستوحى الفن الهندسي، وطفقت يده الصناع ترفع القواعد من البيت حتى أنشأه خلقًا آخر ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ [المؤمنون: ١٤].

***

شواهد المغنى

إن «المغنى» من أغنى الكتب بالشواهد، وإذا صح أن الشاهد في علم النحو هو النحو، وهو قول مُسَلَّمٌ مقبول إذا توفر للشاهد ما قرره البغدادى فى مقدمة «خزانة الأدب» فإن المغنى كالنبع الصافى والجدول المتدفق بالصحيح من الشواهد التى تأخذ بنواصى القواعد؛ أما الآيات القرآنية فقد أفاض فيها وكان لها الغلب على سواها من سائر الشواهد.

وأما الأحاديث النبوية فقد حوى الكتاب قدرًا مما صح منها.

وأما جيد الشعر العربى، السليم من الوهن والتجريح، فأحسب أن الكتاب أوفى على الغاية منه، وقد بلغت الأبيات فى مجموعها اثنين وتسعمائة شاهد.

وقد وعى الكتاب طائفة من كلام العرب تأتى فى المرتبة الأخيرة، ولم يفت المؤلف أن يشرح شواهد هذا الكتاب، وقد شرحها السيوطى، وكتابه مطبوع مشهور، كما شرحها العلامة البغدادى شرحًا دقيقًا مفصلاً، وهو مخطوط فى مجلدين ضخمين توجد منه نسخة واحدة فى دار الكتب المصرية «رقم ٢ نحو ش خصوصية رقم ٤٢٧٤٧ عمومية».

وقد اطلعت عليها وسأنقل عنها بعض ما كتبه فيما يأتى:

«شواهد من الآيات القرآنية يتخللها غيرها من حديث وشعر ونثر»

١ - قال رحمه الله فى معانى «عن» الحرفية:

الثانى: البدل نحو: ﴿واتَّقوا يومًا لا تجزى نفسٌ عن نفس شيئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وفى الحديث: «صومى عن أمك»(*).

الثالث: الاستعلاء نحو: ﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾ [محمد: ٣٨] وقول ذى الأصبع (١):

(*) أخرجه: مسلم فى الصيام ١٩٣٨، البخارى فى الصوم ١٨١٧.

(١) هو حرثان العدوانى حكيم عربى جاهلى.

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

الرابع: التعليل: نحو: ﴿ما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو: ﴿وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك﴾ [هود: ٥٣]، ﴿وما فعلته عن أمرى﴾ [الكهف: ٨٢].

الخامس: مرادفة بعد نحو: ﴿عَمَّا قليل ليصبحُنَّ نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠] ﴿يُحَرِّفُون الكلم عن مواضعه﴾ [النساء: ٤٦] بدليل أنّ فى مكان آخر: ﴿من بعد مواضعه﴾ [النساء: ٤٦]، ونحو: ﴿لتركبن طبقًا عن طبق﴾ [الانشقاق: ١٩] أى: حالة بعد حالة.

وقال:

* ومنهل وردته عن منهل *

السادس: الظرفية: كقوله: (١)

وآس سراة الحى حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأن ونى لا يتعدى إلا بفى بدليل: ﴿ولا تنيا فى ذكرى﴾ [طه: ٤٢] والظاهر أن معنى ونى عن كذا: جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه: دخل فيه وفتر.

السابع: مرادفة من نحو: ﴿وهو الذى يَقْبَلُ التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات﴾ [الشورى: ٢٥] الشاهد فى الأول: ﴿أولئك الذين نَتَقَبَّلُ عنهم أحسن ما عملوا﴾ [الاحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فتقبل من أحدهما ولم يُتقبل من الآخر﴾ [المائده: ٢٧] ﴿ربنا تقبل منَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

الثامن: مرادفة الباء: نحو: ﴿وما ينطقُ عن الهوى﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

---

(١) هو الأعشى ميمون.

التاسع: الاستعانة: قاله ابن مالك، ومثله: رميت عن القوس لأنهم يقولون أيضًا رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية، وحكى أيضًا على القوس [(١)].

٢ - عند اسم للحضور الحسن نحو: ﴿فلما رآه مستقرًا عنده﴾ [النمل: ٤٠] والمعنى نحو: ﴿قال الذى عنده علمٌ من الكتاب﴾ [النحل: ٤٠] وللقرب كذلك، ﴿عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾ [النجم: ١٤] ونحو: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ [ص: ٤٧] وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفًا، أو مجرورة بمن.

وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن، وقول بعض المولدين

كل عند لك عندى
لا يساوى نصف عندى

قال الحريرى: لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف فيها تصرف الأسماء، وأن تعرب ويحكى أصلها.

***

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٢٦ : ١٢٧ .

«تنبيهان»

الأول: قولنا «عند» اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر، وتأتى أيضًا لزمانه نحو: «الصبر عند الصدمة الأولى» (١).

الثاني: تعاقب عند كلمتان لدى مطلقًا نحو: ﴿لدى الحناجر﴾ [غافر: ١٨] ﴿لدى الباب﴾ [يوسف: ٢٥] ﴿وما كنت لديهم إذ يُلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾ [آل عمران: ٤٤]، ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه، وقد اجتمعا فى قوله تعالى: ﴿آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

٣ - كل: ذكرت فى موطن آخر شواهد شعرية لكل، وإنى مورد هنا بعض الشواهد النثرية من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية:

قال تعالى: ﴿إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدّهم عداً وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً﴾ [مريم: ٩٥] وفى الحديث القدسى: «يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته» الحديث، وقال عليه الصلاة والسلام: «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ومن ذلك: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ [الإسراء: ٣٦] (٢).

٤ - قال فى الكلام على «بلى»: وتختص بالنفى وتفيد إبطاله سواء أكان مجردًا نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى﴾ [التغابن: ٧] أم مقرونًا بالأستفهام حقيقيًا كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخيًا نحو: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم﴾ [الزخرف: ٨٠] بلى ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه﴾ [القيامه: ٣] بلى، أو تقريريًا نحو: ﴿ألم يأتكم نذير قالوا بلى﴾ [الأنعام: ١٣٠] ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢] .

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٣٢ : ١٣٣ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٦٦ .

ثم حكى الاتفاق على أن «بلى» لا يجاب بها عن الإيجاب، واستدرك بما وقع في كتب الحديث مما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام المجرد فذكر ما روى في صحيح البخارى في كتاب الإيمان من أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا بلى»(*).

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال بلى، قال: فلا آذن»(*).

وفيه أيضًا أنه قال: «أنت الذى لقيتنى بمكة؟ فقال له: بلى» (*).

ثم قال ابن هشام: وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل [1].

٥ - وقال في «بيد» هو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها، وله معنيان:

أحدهما: «غير» إلا أنه لا يقع مرفوعًا، ولا مجرورًا بل منصوبًا، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»(*).

وفي مسند الشافعى رضى الله عنه: «بيد أنهم» وفي الصحاح: «بيد» بمعنى «غير» يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل.

وفي «المحكم» أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى: «على» وأن تفسيرها «بغير» أعلى.

والثانى: أن تكون بمعنى «من أجل» ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت في بنى سعد بن بكر»[2].

(*) أخرجه: البخارى في الرقاق ٦٠٤٧، مسلم في الإيمان ٣٢٤، الترمذى في صفة الجنة ٢٤٧٠ .

(**) أخرجه: مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ١٣٧٤، النسائى في الطهارة ١٤٧، ابن ماجه في الطهارة وسننها ٢٧٩ .

(***) أخرجه: البخارى في الهبة ٢٣٩٧ مسلم في الهبات ٣٠٥٩، الترمذى في الأحكام ١٢٨٨ .

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٢ .

(****) أخرجه: البخارى في الجمعة ٨٢٧، مسلم في الجمعه ١٤١٢، النسائى في الجمعة ١٣٥٠ .

(٢) هو النابغة الذبيانى.

وقال ابن مالك وغيره إنها هنا بمعنى: غير على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل:

عمداً فعلت ذاك بيد أني
أخاف إن هلكت أن ترنّى[1]

هل يشف المغني عن ابن هشام؟

لما كان «مغنى اللبيب» كالديوان لابن هشام، وديوان الشاعر يدل عليه وينبىء عنه إذا كانت روحه تبدو فيه فقد وجب علينا أن نتبين شخصية ابن هشام من ثنايا هذا الكتاب، ونتنتزع منه صورة تنطبق عليه وتضاهيه وتمثله وتحكيه، وتوضح شرعته ومنهاجه، وتكون أمثلة لما سيق النص عليه، وأدلة لما سلفت الإشارة إليه من موقفه بين البصرين والكوفين، وانحرافه عن بعض السابقين، وهل كان من المجتهدين، أو من المرجحين، وما انفرد به، وما أُخذ عليه، ودفع هذه المآخذ إن وجد إلى الدفع سبيل، مع الاستعانة ببعض مؤلفاته الأخرى؛ لأنها تنم عنه وتحمل طابعه.

***

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٣ .

الباب الثاني

مدرسة ابن هشام النحوية

- ابن هشام بين البصريين والكوفيين -

سبق القول أن ابن هشام لم يكن من التابعين للبصريين ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين، وما كان متشددًا تشدد الأولين، ولا متهاونًا تهاون بعض الآخرين، بل كان أمة وسطًا بين الفريقين، وحكمًا عدلاً بين الحزبين، إن أحسن البصريون أطراهم، وارتضى مذهبهم، وإن وُفق الكوفيون أقرّهم واصطفى رأيهم، بيد أن المسائل التى فضل فيها رأى البصريين أكثر من المسائل التى رجح فيها مذهب الكوفيين؛ لأنه كان بالبصريين أشبه وإلى مدرستهم أقرب.

***

بعض ما وافق فيه البصريين

١ - إِنْ بكسر الهمزة وسكون النون، وسأنقل كلامه برمته؛ لأن فيه أكثر من مثال لما أشرت إليه عدا ما هو مسوق له من الدلالة على موافقته للبصريين.

قال رحمه الله: إنها تأتى على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية نحو: ﴿**إن ينتهوا يُغْفَرْ لهم**﴾ [الأنفال:٣٨]، ﴿**وإن تعودوا نعد**﴾ [الأنفال:١٩]، وقد تقرن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية نحو: ﴿**إلا تنصروه فقد نصره الله**﴾ [التوبه: ٤٠]، ﴿**إلا تنفروا يعذبكم**﴾ [التوبه: ٣٩]، ﴿**وإلاَّ تغفر لى وترحمنى أكُنْ من الخاسرين**﴾ [هود: ٤٧]، ﴿**وإلا تصرف عنى كيدهن أصب إليهن**﴾ [يوسف: ٣٣]، وقد بلغنى أن بعض من يدعى الفضل سأل فى ﴿**إلا تفعلوه**﴾ [الأنفال: ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء امتصل أم منقطع؟

الثانى: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الإسمية نحو: ﴿**إنْ الكافرون إلا فى غرور**﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿**إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم**﴾ [المجادلة: ٢٠].

ومن ذلك: ﴿**وإن من أهل الكتاب إلا ليومن به قبل موته**﴾ [النساء: ١٥٩] أى: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، حذف المبتدأ وبقيت صفته.

ومثله: ﴿**وإن منكم إلا واردها**﴾ [مريم: ٧١].

وعلى الجملة الفعلية نحو: ﴿**إن أردنا إلا الحسنى**﴾ [التوبه: ١٠٧]، ﴿**إن يدعون من دونه إلا إناثًا**﴾ [النساء: ١١٧]، ﴿**وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً**﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿**إن يقولون إلا كذبا**﴾ [الكهف: ٥].

وقول بعضهم: لا تأتى «إنْ» النافية إلا وبعدها إلا كهذا الآيات، أو لما المشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿**إنْ كل نفس لَّما عليها حافظ**﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أى: ما كل نفس إلا عليها حافظ مردود بقوله تعالى: ﴿**إن عندكم من سلطان بهذا**﴾ [يونس: ٦٨].

﴿قل إن أدرى أقريبٌ ما توعدون﴾ [الجمعة: ٢٥]، ﴿وإنْ أدرى لعلَّه فتنة لكم﴾ [الأنبياء: ١١١] وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى: ﴿إن كنا فاعلين﴾ [الأنبياء:١٧]، ﴿قل إن كان للرحمن ولد﴾ [الزخرف:٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا.

وقوله تعالى: ﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ [الأحقاف: ٢٦] أى: فى الذى ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول: ﴿مكناهم فى الأرض ما لم نمكن لكم﴾ [الأنعام: ٦٠]، وكأنه إنما عدل عن «ما» لئلا تتكرر فيثقل اللفظ.

قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: مهما.

وقيل: هى فى الآية بمعنى: «قد» وإن من ذلك ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ [الأعلى:٩] وقيل فى هذه الآية: إن التقدير: وإن لم تنفع، مثل ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ [النحل: ٨١] أى: والبرد.

وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة.

وقيل: ظاهره الشرطية، ومعناه: ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك «عظ الظالمين إن سمعوا منك»، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ [فاطر:٤١]، الأولى: شرطية، والثانية: نافية جواب للقسم الذى آذنت به اللام الداخلة على الأولى وجواب الشرط محذوف وجوبًا.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائى والمبرد أعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بنون مخففة مكسورةٍ لالتقاء الساكنين ونصب عبادًا وأمثالكم.

وسمع من أهل العالية أن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، وإن ذلك نافعك، ولا ضارك «بنصب نافع وضار».

ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغة الأكثرين قول بعضهم: «إن قائم»

وأصله أن أنا قائم فحذفت همزة أنا اعتباطًا وأدغمت نون «إن» فى نونها وحذفت ألفها فى الوصل، وسمع إنّ قائمًا على الإعمال.

وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون وأدغمت مردود؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ولهذا تقول: هذا قاض بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهى مقدرة الثبوت، وحينئذ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزة فاصلة فى التقدير، ومثل هذا البحث فى قوله تعالى: ﴿لكنا هو الله ربى﴾ [الكهف: ٣٨].

والثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجمتلين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفين، ولنا قراءة الحرميين [١] وأبى بكر: ﴿وإنْ كلا لما ليوفينهم﴾ [هود: ١١١]، وحكاية سيبويه: إنْ عمراً لمنطلق [٢].

وقد كان الوجه الثالث يكفى للتدليل على أنه اختار مذهب البصريين، وأنه لأبلغ دليل حيث سلك نفسه فى سماطهم وأضاف شخصه إليهم حيث قال: ولنا.

ولكني ذكرت الوجهين الأولين لاشتمالهما على الألوان التى اصطبغ بها كلام ابن هشام من سبك فى العبارة وقوة فى الحجة واستعراض لآراء النحاة وإفاضة فى الاستشهاد بالقرآن وبالحديث، وهذا دأبه، وأكثر ما يتجلى فى هذا الكتاب حيث يطالع القارىء بالشواهد القرآنية يأخذ بعضها بحُجَز بعض.

٢ - وقال فى الكلام على «أنْ» بفتح الهمزة وسكون النون: وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن: ﴿لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقول الشاعر [٣]:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما
منّى السلام وألا تُشْعِرَا أحدَا

وزعم الكوفيين أنّ «أنْ» هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل،

(١) هما نافع المدنى وابن كثير المكى.
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢٠ : ٢٢ .
(٣) لم يعلم له قائل .

والصواب قول البصريين؛ لأنها أن الناصبة أهملت حملاً على ما أختها المصدرية[١].

٣ - من المعانى التى تأتى لها «أن» كونها بمعنى «لئلا»، قيل به فى ﴿يبين الله لكم أنْ تضلوا﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله[٢] :

نزلتم منزل الأضياف منا
فعجّلنا القِرى أن تَشْتِمُونَا

والصواب أنها مصدرية، والأصل: كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين [٣].

٤ - وقال فى الكلام على «أيمن» المختص بالقسم إنه اسم لا حرف ـ خلافًا للزّجّاج والرمانى ـ مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع خلافًا للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو: أفلس وأكلب [٤].

٥ - قال فى حذف الموصوف: واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو: منا ظعن ومنا أقام، فأصحابنا يقدرون موصوفًا أى: فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً أى: الذى، أو من، وما قدرناه أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته، لتلازمهما، ومثله: ما منهما مات حتى لقيته، نقدره بأحد، ويقدرونه بمن، ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ [النساء: ١٥٩] أى: إلا إنسان، أو إلا من [٥].

٦ - قال فى الكلام على «إنَّ» بكسر الهمزة وهى المؤكدة التى تنصب الاسم وترفع الخبر: وقد يرفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[*] الأصل أنه أى الشأن.

(١) مغنى اللبيب ١ : ٢٩ .
(٢) هو عمرو بن كلثوم.
(٣) مغنى اللبيب١ : ٢٤ .
(٤) مغنى اللبيب ١ : ٩٢ .
(٥) مغنى اللبيب ٢ : ١٥٩
(*) أخرجه: البخارى فى اللباس ٥٤٩٤، مسلم فى اللباس والزينة ٣٩٤٣، النسائى فى الزينه ٥٢٦٩

كما قال [١]:

أن مـن يدخـل الكـنيـســـة يـومًا
يلـق فـيـهـا جـآذرًا وظبــاء

وإنما لم تجعل من اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائى الحديث على زيادة «من» فى اسم إنَّ» يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة ـ على الأصح ـ والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابًا من سائر الناس [٢].

٧ - قال فى المسألة الزنبورية: قالت العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى، وقالوا أيضًا: فإذا هو إياها، وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه البصرى لما سأله الكسائى إذ قال: فإذا هو هى ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم بالرفع، أو القائم بالنصب، فقال له: كل ذلك بالرفع إلى أن قال: وأما سؤال الكسائى فجوابه ما قاله سيبويه، وهو فإذا هو هى، هذا هو وجه الكلام، مثل: ﴿فإذا هى بيضاء﴾ [الأعراف:١٠٨]، ﴿فإذا هى حية﴾ [طه: ٢٠].

وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به [٣].

٨ - قال فى الكلام على: «رب» إنها حرف جر خلافًا للكوفيين فى دعوى اسميته، وقولهم أنه أخبر عنه فى قوله [٤] :

إن يقـتـلوك فـإنَّ قـتـلك لم يَكُنْ
عـارًا عليك وربَّ قـتـل عـار

(١) هو الأخطل.
(٢) مغنى اللبيب ١ · ٣٥ .
(٣) مغنى اللبيب ١ : ٨٢ .
(٤) هو ثابت قطنة يرثى المهلب بن أبى صفرة.

ممنوع بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور إذ هو فى موضع مبتدأ [(١)].

٩ - قال: فى الكلام على «ثم»: ويقال فيها فم كقولهم: فى جدث جدف، حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور: التشريك فى الحكم، والترتيب، والمهلة، وفى كل منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا إلا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم﴾ [التوبه: ١١٨].

وقول زهير:

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى

فثم إذا أمسيت أمسيت غاديًا

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء [(٢)].

١٠ - قال فى الكلام على: «لكنَّ»: ولا تدخل اللام فى خبرها خلافا للكوفيين، احتجوا بقوله:

* ولكننى من حبها لعميد *

ولا يعرف له قائل، ولا [(٣)] تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل لكن إننى، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا ونون لكن للساكنين [(٤)].

١١ - قال فى حذف جواب الشرط : إن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أنت ظالمٌ إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل إلا فى الشعر، وأما قول أبى بكر فى كتاب

(١) مغنى اللبيب ١ : ١١٦ .
(٢) مغنى اللبيب١ : ١٥٥ .
(٣) قيل إن صدره: يلومننى فى حب ليلى عواذلى.
(٤) مغنى اللبيب ص ٢٢١ .

«الأصول» إنه يقال: آتيك إن تأتنى فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر [١].

١٢ - قال فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة: لابد من تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتى، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير فى نحو: زيد عندك وعمرو فى الدار.

ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين [٢].

١٣ قال فى الكلام على «حتى»: إنها تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفًا جاراً بمنزلة «إلى» فى المعنى والعمل ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور:

أحدها: أن لمخفوضها شرطين:

أحدهما: عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافًا للكوفيين والمبرد؛ فأما قوله [٣]:

أتت حتاك تقصد كل فج
ترجى منك أنها لا تخيب

فضرورة [٤].

١٤ - وإنما قلنا إن النصب بعد «حتى» بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٣

(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٧٢ .

(٣) لم أعثر له على قائل.

(٤) مغنى اللبيب١ : ١٠٩ .

الكوفيون؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس [١].

١٥ - قال في المبتدأ والخبر: المبتدأ اسم، أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به، ثم قال: ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو:

* خليليَّ ما واف بعهدي أنتما *

ونحو:

* أقاطن قوم سلمى أم نووا ظَعْنًا *

خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو «خبير بنو لهب»،

خلافًا للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل فهو على حد ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ [التحريم: ٤] [٢].

١٦ - قال في معمول خبر كان وأخواتها: ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفًا، أو مجرورا نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفًا؛ فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا، والكوفيون يجيزون مطلقًا، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامك آكلاً زيد، ومنعوه إن تقدم وحده نحو: كان طعامك زيد آكلا، واحتج الكوفيون بنحو قوله [٣]:

* بما كان إياهم عطية عوَّدا *

وخرج على زيادة كان، أو إضمار الاسم مرادًا به الشان، أو راجعًا إلى ما، وعليهن، فعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله [٤]:

* بانت فؤادي ذات الخال سالبة *

---

(١) مغنى اللبيب ص ١٠٩ .

(٢) أوضح المسالك ص ٢٠ .

(٣) لم أعثر له على قائل وصدره: قنا قد هداجون حول بيوتهم.

(٤) لم أعثر له على قائل.

لظهور نصب الخبر [١].

١٧ - قال فى الإلغاء والتعليق: ولا يجوز الغاء العامل المتقدم خلافًا للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله [٢]:

* أنى رأيت ملاك الشمية الأدب *

وقوله: [٣]

* وما إخال لدينا منك تنويل *

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التعليق بلام الابتداء المقدرة والأصل لملاك، وللدينا، ثم حذفت وبقى التعليق.

والثانى: أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتضى أيضًا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين قوى والعامل هنا قد سبق بأنى وبما النافية، ونظيره متى ظننت زيدًا قائمًا؟ فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإهمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: وجدته، وإخاله، كما حذف فى قولهم: أن بك زيد مأخوذ[٤].

١٨ - قال فى تأنيث الفعل: يجوز أن تلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان مجازىّ التأنيث، وألا تلحقه، قال ابن هشام: نحو: ﴿**وجمع الشمس والقمر**﴾ [القيامه:٩] ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع لأنهن فى معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التأنيث نحو: ﴿**كذبت قبلهم قوم نوح**﴾ [القمر:٩] و﴿**قالت الأعراب**﴾ [الحجرات: ١٤] وأورقت الشجر، والتذكير نحو:

---

(١) أوضح المسالك ص ٢٦ .
(٢) هو لبعض بنى فزارة.
(٣) هو لكعب بن زهير.
(٤) أوضح المسالك ص ٤٠ .

أورق الشجر ﴿وكذب به قومك﴾ [الأنعام: ٦٦] ﴿وقال نسوة﴾ [يوسف: ٣٠] وقام الرجال وجاء الهنود، إلا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو: قام الزيدون، والتأنيث فى نحو: قامت الهندات، خلافًا للكوفيين فيها وللفارسى فى جمع المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل﴾ [يونس: ٩٠] ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾ [الممتحنة: ١٢].

وقوله (١) :

* فبكى بناتى شجوهن وزوجتى *

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد، وبأن التذكير فى جاءت للفصل، أو لأن الأصل: النساء المؤمنات، أو لأن «أل» مقدرة باللائى وهو اسم جمع (٢).

١٩ - قال بصدد نصب المفعول معه: والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل، أو شبهه لا «الواو» خلافًا للجرجانى، ولا الخلاف خلافًا للكوفيين (٣).

٢٠ - قال فى حكم المستثنيات المكررة بالنظره إلى المعنى: هو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كـزيد، وعمرو، وبكر، وما يمكن نحو: له عندى عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد، ففى النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل، وإن كان خارجًا وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج.

وفى النوع الثانى: اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون، والكسائى: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد (٤).

٢١ - قال فيما يلى: «إنْ»: وإن ولى «إنْ» المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعًا ناسخًا نحو: ﴿وإنْ يكادُ الذين كفروا ليزلقونك﴾ [القلم: ٥١] ﴿وإنْ

(١) هو أبو ذئيب الهزلى، وتمامه: والظاعنون علَىَّ ثم تصدعوا.
(٢) أوضح المسالك ص ٤٤ .
(٣) أوضح المسالك ص ٥٩ .
(٤) أوضح المسالك ص ٦١ .

نَظنّك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦] وأكثر منه كونه ماضيًا ناسخًا نحو: ﴿وإنْ كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿إنْ كدت لَتُرْدين﴾ [الصافات: ٥٦]، ﴿وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وندر كونه ماضيًا غير ناسخ كقوله [(١)]:

* شُلَّتْ يمينا إنْ قتلت لمسلما *

ولا يقاس عليه «إنْ» قام لأنا وإنْ قعد لزيد خلافًا للكوفيين والأخفش [(٢)].

***

(١) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو وقيل زوجة الزبير؛ لأن الأبيات قيلت في ذم قائله والأول أصح وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

(٢) أوضح المسالك ص ٣٥ .

الفصل الثانى

صلة الأخفش بالكوفيين

أطلق الأخفش على أحد عشر كوكبًا دريًا اشتهر منهم ثلاثة، نما النحو فى ضوئهم كما ينمو النبت فى نور الهلال.

أولهم: أبو الخطاب شيخ سيبويه، وهو الأخفش الأكبر الذى شافه الأعراب وأخذ عنهم (١)، ويعد من رجال الطبقة الثالثة البصرية التى تقابل الطبقة الأولى من نحاة الكوفة.

ثانيهم: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الذى عاصر سيبويه، ولم يأنف أن يتتلمذ عليه وقد كان أسن منه وكان ألصق به من سواه، وكان معنيًا بالكتاب لعظم قيمته حتى لقد ظن به أنه انتحله لنفسه؛ لأن أحدًا غيره لم يحظ بقراءته على سيبويه، ولما أن رأى بعض تلاميذه مقدار حرصه على الكتاب تاقت نفوسهم إليه لمنعه «وأحب شىءٍ إلى الإنسان ما منعا» فاحتالوا عليه بالمال «والمال للإنسان فتان».

وكان تلميذه الجرمى أخا ثروة وتلميذه المازنى رضيع دهاء فاستلا من بين فكيه كتاب سيبويه وقرآه عليه وكان صنيعهما سببًا فى بزوغ الكتاب، وهو من رجال الطبقة الخامسة البصرية (٢).

ثالثهم: أبو الحسن على بن سليمان، تلميذ المبرد وثعلب اللذين تم على يديهما نضج النحو فى دولة المتقدمين من البصريين والكوفيين، وقد ورد مصر، وانتهى به المطاف إلى بغداد وبها توفى (٣).

فمن ذا الذى آزر الكوفيين منهم وانحاز فى كثير من الآراء إليهم، أهو

(١) توفى الأخفش الأكبر سنة ١٧٧ هجرية.

(٢) توفى ببغداد «سنة ٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١ هجرية».

(٣) توفى سنة ٣١٥ هجرية.

الأخفش الأكبر الذى عاصر الطبقة الأولى منهم وفى عهده شجر الخلاف بينهم؟ أم هو الأخفش الأصغر رضيع الثديين وربيب المذهبين؟ إن العقل لا يمنع من إرادة أحدهما، ولا غضاضة فى أن يحتضن أبو الخطاب مذهبًا ناشئًا ويحنو على رجاله «حنو المرضعات على الفطيم» حتى يستحكم فتله ويسير على قدميه، وهل بأبى الخطاب من عار فى أن يشافه الأعراب، ثم يرى مذهبًا صنع على عينيه وشب بين يديه فلما بلغ أشده واستوى وافقه فى مواطن، إن ذلك لا يقدح فى مشافهته فرب مُبَلّغ أوعى من سامع.

ولا ضير على الأخفش الأصغر أن يصطفى من أقوال العلماء ما يشاء وقد درس على شيخى الحزبين وشهد إدراك المذهبين.

أجل أنه جاز للعقل أن يحكم لتردد حكمه بين الأكبر والأصغر من الثلاثة، أما الأوسط بسبب اتصاله الوثيق بسيبويه الذى بزَّ بكتابه البصريين أجمعين، وقد كان من ضن سعيد بالكتاب وحرصه عليه ما أشرت إليه فيبعد بمقتضى حكم العقل أن يكون ذلك الذى وافق الكوفيين، ولكن العقل وحده ليس فيصلاً فى هذا الموضوع؛ لأنه فى أعلى مراتبه محكوم عليه بالعجز مقضى عليه بالإفلاس، وللتاريخ حكمه البالغ، وفيه فصل الخطاب، وهو يقول: إن سيبويه رجع من بغداد غضبان أسفًا لما خذل فى المناظرة المشهورة؛ فعز ذلك على سعيد بن مسعدة وأسرَّها فى نفسه للكسائى، ثم يمم شطره وصلى وراءه الفجر ببغداد وصمَّم على أن يثأر لشيخه منه، فأمطره وابلاً من الأسئلة المعضلة المشكلة أمام تلاميذه وخطأه فى أجوبته، مما أحفظ عليه التلاميذ فهموا بالفتك به لولا أن نهاهم الكسائى ـ الذى تبينه ـ ثم أكرمه ونعَّمه وجعله مؤدب أولاده، فعاش فى كنفه بقية عمره، وأسرَّ إليه قراءة كتاب سيبويه، فتغير مجرى حياته حينئذ، وانقلبت عداوته للكسائى مودة ورحمة، فوافق الكوفيين فى كثير من آرائهم، فهو المقصود هنا وعند الإطلاق.

***

بعض ما وافق فيه ابن هشام الكوفيين

الأول: قال فى باب العلم: وإن كانا مفردين كسعيد كرز جار ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثانى، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان، والمشار إليه فى قوله: جاز ذلك «الاتباع والقطع» [١].

الثانى: قال فى حركة: فاء الفعل المبنى لما لم يسم فاعله: وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف نحو شد ومد، والحق قول بعض الكوفيين أن الكسر جائز، وهى لغة بنى ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمه: ﴿ردت إلينا﴾ [يوسف: ٦٥] ﴿ولو رِدوا﴾ [الأنعام: ٢٨] بكسر الراء فيهما [٢].

الثالث: قال فى ذكر معانى الحروف: لمن سبعة معان:

أحدها: التبعيض نحو: ﴿حتى تُنفقوا مما تُحبون﴾ [آل عمران: ٩٢].

والثانى: بيان الجنس: نحو: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١].

والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو: ﴿**من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى**﴾ [الإسراء: ١] والزمانية خلافًا لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿**من أول يوم**﴾ [التوبة: ١٠٨] والحديث: «**فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة**».

وقول الشاعر [٣]:

*** تخيرن من أزمان يوم حليمة [٤] ***

الرابع: قال فى الزمان المحمول على «إذا» أو «إذ»: إنه يجوز فيه الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما فإن كان ما وليه فعلاً مبنيًا فالبناء أرجح

---

(١) أوضح المسالك ص ١٩ .
(٢) أوضح المسالك ص ٤٧ .
(٣) هو النابغة فى، وصف السيوف عجزه: إلى اليوم قد جربن كل التجارب.
(٤) أوضح المسالك ص ٧٠ .

للتناسب كقوله [١]:

* على حين عاتبت المشيب على الصبا *

وقوله:

* على حين يستصبين كل حليم *

وإن كان فعلاً معربًا، أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين واعترض عليهم بقراءة نافع ﴿هذا يومَ ينفع﴾ [المائدة: ١١٩] بالفتح.

وقوله:

* على حين التواصل غير داني [٢] *

الخامس: قال فى توكيد النكرة: إنه إذا لم يفد لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودًا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كاعتكفت أسبوعًا كله، وقوله:

* ياليت عدة حول كله رجب [٣] *

السادس: قال فى العطف على الضمير المخفوض: إنه لا يكثر إلا باعادة الخافض، حرفًا كان أو اسمًا، نحو: ﴿فقال لها وللأرض﴾ [فصلت: ١١] ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾ [البقرة: ١٣٣]، وليس بلازم وفقًا ليونس والأخفش والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ [النساء: ١] بالجر، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه بجر المعطوف، قيل ومنه: ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ [البقرة: ٢١٧] إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته [٤].

السابع: قال فى منع صرف المنصرف للضرورة: وأجاز الكوفيون والأخفش

---

(١) النابغة الذبياني.
(٢) أوضح المسالك ص ٧٧ .
(٣) أوضح المسالك ص ٩٨ .
(٤) أوضح المسالك ص ١٠٢ .

والفارسى للمضطر أن يمنع صرف المنصرف وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بنحو قوله [(١)]:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيب غائلة النفوس غدور [(٢)]

الثامن: قال فى رافع المضارع: إنه تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء لا حلوله محل الاسم خلافًا للبصريين لانتقاضه بنحو «هلا تفعل» [(٣)].

التاسع: قال فى الكلام على «إن»: وقد ذكر؛ لإن معان أربعة أخر:

أحدها: الشرطية كإن المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندى أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق فقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿**أن تضل أحداهما**﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿**ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم**﴾ [المائدة: ٢] ﴿**أفنضرب عنكم الذكر صفحًا أن كنتم قومًا مسرفين**﴾ [الزخرف: ٥].

وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله [(٤)]:

*** أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا ***

الثانى: مجىء الفاء بعدها كثيراً كقوله [(٥)]:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

فإن قومى لم تأكلهم الضبع

الثالث: عطفها على «إنْ» المكسورة فى قوله:

إما أقمت وأما أنت مرتحلا

فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

---

(١) هو الأخطل.

(٢) أوضح المسالك ص ١٢١ .

(٣) أوضح المسالك ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو الفرزدق.

(٥) هو العباس بن مرداس.

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة [١].

العاشر: قال في الكلام على معنى «أم» المنقطعة: ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى: بل والهمزة جميعًا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذى يظهر لى قولهم إذ المعنى فى ﴿أم جعلوا لله شركاء﴾ [الرعد: ١٦] ليس على الاستفهام؛ ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو: ﴿أم هل تستوى الظلمات﴾ [الرعد: ١٦] ونحو: ﴿أماذا كنتم تعملون﴾ [النمل: ٨٤] ﴿أم مَنّ هذا الذى هو جندٌ لكم﴾ [الملك: ٢٠] وقوله [٢]:

أنى جزوا عامرا سوءى بفعلهم
أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
رئمان أنف إذا ما ضن باللبن [٣]

الحادى عشر: قال التاسع من معانى الباء المجاورة كعن، فقيل تختص بالسؤال نحو: ﴿فاسأل به خبيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل ﴿يسألون عن أنبائكم﴾ [الأحزاب: ٢٠].

وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم﴾ [الحديد: ١٢] ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ [الفرقان: ٢٥].

وجعل الزمخشرى هذه الباء بمنزلتها فى شققت السنام بالشفرة على أن الغمام جعل كالآلة التى يشق بها، قال: ونظيره ﴿السماءُ منفطرٌ به﴾ [المزمل: ١٨].

وتأول البصريون ﴿فاسأل به خبيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] على أن الباء للسببية وزعموا أنها لا تكون بمعنى: «عن» أصلاً، وفيه بعد لأنه لا يقتضى قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه [٤].

(١) مغنى اللبيب ١ : ٣٣.
(٢) هو أفنون التغلبى.
(٣) مغنى اللبيب ١ : ٤٢ : ٤٣.
(٤) مغنى اللبيب ١ : ٩٦.

الثانى عشر: قال فى حروف الجر: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل فى ﴿ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾ [طه: ٧١] إن «فى» ليست بمعنى «على» ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشىء، وأما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم «شربن» فى قوله: «شربن بماء البحر» بمعنى: روين، و «أحسن» فى: «وقد أحسن بى» بمعنى: لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، وهو أقل تعسفاً [١].

الثالث عشر: قال فى لام الطلب: زعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً فى نحو: قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم: أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف؛ ولأنه أخو النهى ولم يدل عليه إلا بالحرف،؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش

فلتقضى حوائج العالمينا

وكقراءة جماعة ﴿فلتفرحوا﴾ وفى الحديث «لتأخذوا مصافكم» [*] ولأنك تقول أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم؛ ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، فإذا أدعى أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل [٢].

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٠ ـ ١٠١ .

(*) مسند أحمد ٥ : ٣٤٢ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٨٥ .

أمثلة من انحراف ابن هشام عن أبى حيان

سبق القول فى تعليل تعقب ابن هشام لأبى حيان وفى انتزاع الدليل من بيئة الإمامين الجليلين وقد يهتدى العقل بقرائن الأحوال فيهتك أستار الغيب ويصيب الحقيقة فى اللب إذا أعوزه النقل وعزّت عليه النصوص.

وسأعرض هنا مسائل تعطى صورة صحيحة لما وصلت إليه الحال من حدة الخلاف وشدة الانحراف.

المسألة الأولى: فى الكلام على «أنْ» المصدرية: قال رحمه الله: إنها موصول حرفى وتوصل بالفعل المتصرف مضارعًا كان كما مر، مثاله: **﴿وأن تصوموا خير لكم﴾** [البقرة: ١٨٤] أو ماضيًا نحو: **﴿لولا أنْ منَّ الله علينا﴾** [القصص: ٨٢] **﴿ولولا أن ثبتناك﴾** [الإسراء: ٧٤] أو أمرًا كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم، هذا هو الصحيح، وقد اختلف من ذلك فى أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضى والأمر هى الموصولة بالمضارع، والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم أنها غيرها، ثم قال:

الأمر الثانى: كونها توصل بالأمر والمخالف فى ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به، وأن كل شىء سمع من ذلك «فأن» فيه تفسيرية واستدل بدليلين:

أحدهما: أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثانى أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً لا يصح «أعجبنى أن قم»، ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع.

والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية «أنْ» المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو: **﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾** [النور: ٩] إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقًا نحو: سقيا ورعيا.

وعن الثانى: أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما ذكر، ثم ينبغى له ألا يسلم مصدرية كى؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله: [1] «لا يقر أن بالسور»، ثم قال: وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم، أو ما فى تأويله [2].

أرأيت كيف كان الغَلَب لابن هشام وأن فعل الحجة والبرهان معه كفعل الحسام فى يد البهمة المقدام، وهذا دأبه فى مناقشاته العلمية مع أبى حيان وغيره مما سيأتى ذكره.

ونقل العلامة الأمير عن الإمام السيوطى بأن أبا حيان قد ناقض نفسه فجعل فى تفسيره «البحر» أن من قوله تعالى: ﴿وأن احكم بينهم﴾ [المائدة: ٤٥] مصدرية عطفًا على ﴿الكتاب﴾ أو الحق أو محذوفة الخبر أى: من الواجب حكمك [3].

المسألة الثانية: فى الكلام على «أنْ» الزائدة، قال رحمه الله: لا معنى بأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد.

قال أبو حيان: وزعم الزمخشرى أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال فى قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءت رسلنا لوطًا سىء بهم﴾ [هود: ٧٧] دخلت «أن» فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة إبراهيم فى قوله تعالى: ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلامًا﴾ [العنكبوت: ٣١] تنبيهًا وتأكيدًا على أن الإساءة كانت تعقب المجىء فهى مؤكدة فى قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك فى قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأولى.

---

(١) قول عبيد الراعى.

هن الحرائر لا ربات أخمرة
سود المحاجر لا يقرأن بالسور

(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢٧ ـ ٢٨ .

(٣) مغنى اللبيب ١ : ٢٧ .

وقال الشلوبين: لما كان «أن» للسـبب فى جئت أن أعطى أى: للإعطاء أفادت هنا أن الإساءات كانت لأجل المجىء وتعقبه.

وكذلك قولهم: أمـا والله أن لو فعلت لفعلت أكدت «أن» مـا بعد لو، وهو السبب فى الجواب، وهذا الذى ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين.. انتهى.

والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفـسير سورة العنكبوت ما نصه : «أنْ» صلة أكدت وجـود الفعلين مرتـبًا أحدهما على الآخـر فى وقتين متـجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا فى جـزء واحد من الزمان كأنه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث ..انتهى.

والريث البطء، وليس فى كلامه تعرض للفـرق بين القصتين كما نقل عنه ولا كلامـه مخالفًا لكلام النحويين لإطبـاقهم على أن الزائد يؤكد مـعنى ما جىء به لتوكيـده، ولما تقيد وقوع الفـعل الثانى عقب الأول وترتبه عليـه فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثم إن قصة الخلـيل التى فيها ﴿قالوا سلامًا﴾ [هود: ٦٩] ليست فى السورة التى فيها ﴿سىء بهم﴾ [هود: ٧٧] بل فى سورة هود وليس فـيها لما، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعـد المجىء ببطء، وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب فى سـورة العنكبـوت إذ الجواب فـيهـا ﴿قـالـوا إنا مُهلكوا أهل هذه القـرية﴾ [العنكبوت: ٣١] ثم إن التـعبـيـر بالإساءة لحـن لأن الفعل ثلاثى كـمـا نطق به التنزيل، والصواب المساءة وهى عبارة الزمخشرى.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل فى مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن.

والثانى: إنَّ «أنْ» فى المثال مصدرية والبحث فى الزائدة [1].

المسألة الثالثة: فى الكلام على «أنّ» قال رحمه الله: أنَّ المفتوحة المشددة النون على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيـد تنصب الاسم، وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صـح للزمخشرى أن يدعى أن أنَّما بالفـتح تفيد

(١) مغنى اللبيب ١ : ٢٢ ـ ٢٣ .

القصر كإنَّما بالكسر، وقد اجتمعًا فى قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

وقول أبى حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر مردود بما ذكرت، وقوله: «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضًا بأنه حصر مقيد إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أوحى إلىَّ فى أمر الربوبية إلا التوحيد لا الاشراك، ويسمى ذلك «قصر قلب» لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذى يقوله هو فى نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] فإن «ما» للنفى «وإلا» للحصر قطعًا، وليست صفته عليه الصّلاة والسلام منحصرة فى الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى «قصر إفراد» [(١)].

المسألة الرابعة: فى جواب «إذا»، قال أبو حيان: ورد مقرونًا بما النافية نحو: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾ [الجاثية: ٢٥] .. الآية، «وما» النافية لها الصدارة.. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء مثل: ﴿وإنْ يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾ [فصلت: ٢٤] وإنما الجواب محذوف أى: عمدوا إلى الحجج الباطلة[(٢)].

المسألة الخامسة: مما ترد له «كل» باعتبار ما قبلها أن تكون توكيدًا لمعرفة، قاله الأخفش والكوفيون، أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم ويجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو: ﴿فسجد الملائكة كلهم﴾ [الحجر: ٣٠].

وقال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [(٣)]:

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم
يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٣٧ ـ ٣٨ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٨٩ .
(٣) هو عمر بن أبى ربيعة.

وخالفه أبو حيان وزعم أن «كل» فى البيت نعت مثلها فى «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشىء لأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الإفراد (١).

المسألة السادسة: فى اللام غير العاملة، قال رحمه الله: وأنواعها سبع:

أحدها: لام الابتداء وفائدتها أمران، توكيد مضمون الجملة ولهذا ألحقوها فى باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك، الثانى بقوله تعالى: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إنى ليحزننى أن تذهبوا به﴾ [يوسف: ١٣] فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره، والواجب أن الحكم فى ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وأن التقدير قصدُ «بضم الدال» أن تذهبوا والقصد حال، وتقدير أبى حيان: «قصدكم أن تذهبوا» مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل؛ لأن أن تذهبوا على تقديره منصوب(٢).

المسألة السابعة: فى الكلام على الجملة الاعتراضية، قال: إن للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى قوله تعالى: ﴿ونحن له مسلمون﴾ [البقرة: ١٣٣] يجوز أن يكون حالاً من فاعل نعبد، أو من مفعوله لاشتماله على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على نعبد، وأن تكون اعتراضية مؤكدة أى: ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوى، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين (٣).

المسألة الثامنة: فى الكلام على «حسب» قال ابن هشام رحمه الله: واقتضى كلام ابن مالك أنها تعرب نصبًا إذا نكرت كقبل وبعد، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا إن نقل نصبها عنهم حالاً إذا كانت نكرة.. انتهى.

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٦ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٥١ .
(٣) مغنى اللبيب ٢ : ٥٤ .

فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع وأنها كانت مع الإضافة معرفة وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ فإنه مشهور حتى إنه مذكور فى كتاب الصحاح؛ قال: تقول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقول: فى المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجل، فتنصب حسبك على الحال.. انتهى.

وايضًا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك بأن مراده التنكير الذى ذكره فى «قبل» «وبعد»، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا (١) :

المسألة التاسعة: فى الكلام على «حرى»، قال: ولا أعرف من ذكر «حرى» من النحويين غير ابن مالك: وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها وإنما هى هرىً بالتنوين اسمًا لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرًا وهو قول الأعشى:

إنْ يقل هُنَّ من بنى عبد شمس

فحرى أن يكون ذاك وكانا (٢)

وهناك مسائل أخرى كرَّ فيها ابن هشام على أبى حيان أكتفى عنها بالإشارة إليها لكثرتها، وهى مع هذه الكثرة لا تقدح فى مكانة أبى حيان النحوية، ولا تغض من قدره كمؤلف والنقص شامل فى كتب المؤلفين حتى يقوم الناس لرب العالمين.

على أن ابن هشام تناول بالنقد آراء كثير من النحاة بل امتد نقده إلى آراء بعض المفسرين، ومن هنا ساغ قوله: «أغنانى المغنى» حينما قيل له: «هلا أعربت القرآن أو فسرته».

وفى الحق أن «المغنى» زاخر بآراء النحاة من مهد النحو إلى عهد ابن هشام، والمؤلف تارة يترفق فى مسها وطورًا يقسو فى دفعها إن كانت عن الصواب بمعزل.

وهذا دأب المحقق المنصف يزن قيمة الأشياء ويقدرها حق قدرها، فلا يحابى

(١) أوضح المسالك ص ٨٠ .

(٢) شذور الذهب ص ٢٣٩ .

أحدًا على حساب العلم، ولا يبخس باحثًا حقه إذا أجاد، ألا تراه قد أطرى الزَّجَّاج ونَّوه بحسن تعليله لدخول الباء في فاعل كفى من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وكفى بالله شهيدًا﴾ [النساء: ٧٩] إذ جعل العدة تضمن «كفى» معنى اكتف، حيث قال: وهو من الحسن بمكان، ثم قال: ويصححه عندى قولهم: اتقى الله أمرؤ فعل خيرًا يثب عليه، أى: ليتق وليفعل بدليل جزم يثب [1].

ابن هشام والكسائى

لا غضاضة فى إفراد الكسائى بالذكر، وهو من الكوفيين فى الطليعة، وقد سبق تبيان موقف ابن هشام من الكوفيين؛ لأن لهذه القصة طرافة تدل على مبلغ ابن هشام من العلم وامتلاكه ناصية النحو وأنه مجتهد فى هذا الفن.

قال عطر الله ضريحه: «تنبيه» كتب الرشيد ليلة إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل:

فإنْ ترفقى يا هنْد فالرفقُ أيمنُ
وإن تخرقى يا هنُد فالخرق أشأمُ
فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟

قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيى فأتيت الكسائى، وهو فى فراشه، فسألته فقال: إن رفع ثلاثًا طلقت واحدة؛ لأنه قال: أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثا؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلىَّ بجوائز فوجَّهت بها إلى الكسائى.. انتهى ملخصًا.

وأقول: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٩٧ .

الواحدة؛ أما الرفع فلأن إلى فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: «زيد الرجل» أى: هو الرجل المعتد به.

وإما للعهد الذى مثلها فى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ [المزمل:١٦] أى: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاثًا، ولا تكون للجنس الحقيقى لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال: الحيوان إنسان، وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنسانا ولا كل طلاق عزيمة، ولا ثلاثا، فعلى العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائى.

وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة؛ ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر فى عزيمة، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثًا، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر.

وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد:

فَبِينى بها إنْ كنت غير رفيقة
وما لا مرىءٍ بعد الثلاث مقدمُ

وقال فى المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة: منها أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم، أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، ويلتحق بهما فعُل «بضم العين» الذى يراد به المدح والذم نحو ﴿ساء مثلاً القوم﴾ [الأعراف: ١٧٧] ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ [الكهف:٥] وظرف رجلاً زيد، وعن الفراء والكسائى أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير فى الفعل، ويرده نعم رجلاً كان زيد، ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾ [الكهف: ٥٠][١].

وقال فى الكلام على «ما خلا»: وزعم الجرمى، والربعى، والكسائى،

---
(١) مغنى اللبيب ٢ : ٩٩ .

الفارسي، وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة؛ فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده «يعنى الجار» نحو: ﴿عما قليل﴾ [المؤمنون: ٤٥] ﴿فبما رحمة﴾ [آل عمران. ١٥٩] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه [١].

وقال في الكلام على الكاف من «أرأيتك» بمعنى: أخبرني نحو: ﴿أرأيتك هذا الذي كرّمتَ عليّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب والكاف فاعل لأنها المطابقة للمسند إليه، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وأنها لم تقع قط مرفوعة.

وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أنْ يصح الاقتصار على المنصوب، في نحو: رأيتك زيداً ما صنع؛ لأنه المفعول ولكن الفائدة لا تتم عنده [٢].

***

---

(١) مغنى اللبيب ١ ١١٦ .

(٢) مغنى اللبيب ١ ١٥٢ ـ ١٥٣ .

موقف ابن هشام من نحاة بغداد

لا يخطىء من يقول إن المذهب البغدادى كان مزيجًا من المذهب الكوفى والمذهب البصرى على أساس الترجيح بينهما واختيار أفضلهما، وكان صبغ الأول منهما بادية عليه أكثر فى بادىء الأمر بسبب تغلب الكوفيين وبسط نفوذهم فى بغداد.

بيد أن الحال قد تحول بعد حين، وصار لون المذهب البصرى أكثر لمعانًا فى المذهب البغدادى من مذهب الكوفيين، ولم يكن عمل البغداديين وقفًا عند المزج والتلفيق من المذهبين، أو قاصرًا على المفاضلة والترجيح بينهما، بل لقد أسلمهم طول المراس وموالاة البحث إلى قواعد أخرى لم يأت بها أحد المذهبين، وهدوا من عند أنفسهم وباجتهادهم إلى قواعد دونوها وأعانهم عليها القياس والسماع الذى لم يجفّ معينه إلى أواسط القرن الرابع الهجرى.

وموقف ابن هشام منهم فى مذهبهم يشبه موقفهم من نحو أسلافهم، فهو معهم إلى البصريين إذا أحسنوا، وعلى الكوفيين إذا ندوا عن الصراط المستقيم، وهذا دأب المجتهدين وديدن المجددين، ثم هو يشير إلى المسائل التى انفردوا بها وقد يخرج عليها.

***

أمثلة توضح ذلك

١ - قال بصدد الجملة الاعتراضية فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

أ - وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة وذلك لإنه قال فى قول الشاعر:

أرانى ولا كفران لله آية
لنفسى قد طالبت غير منيل

إن «أية» وهى مصدر أويت له إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين.

قال: وإنما انتصابه باسم لا أى، ولا أكفر لله رحمة منى لنفسى، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين: أجازوا لا طالع جبلاً، أجروه فى ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه فى الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: **«لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت»** (*).

وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت من غير تنوين [1].

ب - وقال فى تعليق الظروف بما قبلها:

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: **﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾** [هود: ٤٣] **﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾** [يوسف: ٩٢] ومن قوله عليه الصّلاة والسلام: «لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت» باسم لا، وذلك باطل عند البصريين، بأن اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين [2].

(*) أخرجه: البخارى فى الأذان ٧٩٩، مسلم فى المساجد ومواضع الصلاة ٩٣٣، النسائى فى السهو ١٣٢٤.

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٥٢.

(٢) مغنى اللبيب ٢ : ١٢١.

٢ - وقال فى الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

الحادى عشر: إنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه: ﴿وجاعل الليل سكنًا والشمس﴾ [الأنعام: ٩٦] ولا يجوز: هو حسن الوجه والبدن، بجر الوجه، ونصب البدن، خلافًا للفراء، وأجاز هو: قوى الرجل واليد برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور فى البابين كقوله [(١)]:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل

القدير: المطبوخ فى القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخرج على أن الأصل، أو طابخ قدير، ثم حذف المضاف، وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿والله يريد الآخرة﴾ [الأنفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على صفيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة [(٢)].

ومن تتمة هذا الموضع ما قاله فى العطف على المحل: له عند المحققين ثلاثة شروط.:

الثانى: أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز: هذا ضارب زيدًا وأخيه؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازة البغداديون تمسكًا بقوله:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل [(٣)]

***

(١) هو امرؤ القيس.
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٨٦ .
(٣) مغنى اللبيب ٢ : ٩٢ - ٩٣ .

موقف ابن هشام من نحاة المغرب والأندلس

سبقت الإشارة إلى ما وصل إليه النحو على يد علماء الأندلس والمغرب، وما وفقوا له من استدراكات، نتيجة عكوفهم على دراسته وإخلاصهم فى خدمته حقبة من الزمن، حتى صار لهم فيه أثر، ونسب إليهم مذهب، وسنبين هنا موقف ابن هشام من هذا المذهب الذى يعد خاتمة المذاهب النحوية.

١ - قال فى الكلام على «حتى»: وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز: ضربت القوم حتى زيد ضربته، بالخفض ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم.

قال: وإنما جاز الخفض فى حتى نعله؛ لأن ضمير ألقاها للصحيفة، ولا يجوز أن يقدر على هذا الوجه أنه للنعل، ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافًا للزجاج، وابن درستويه، زعمًا أنها فى محل جر بحتى ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما فى تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فتحت همزتها نحو: ﴿ذلك بأنَّ الله هو الحق﴾ [الحج :٦] [(١)].

٢ - وقال فى الكلام على «غير» وتستعمل غير المضافة لفظًا على وجهين:

أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿نعمل صالحًا غير الذى كنا نعمل﴾ [فاطر:٣٧] أو لمعرفة قريبة منها: نحو ﴿صرط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] .. الآية؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة؛ ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرده الآية الأولى.

والثانى: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالى إلا فى ذلك الكلام فتقول: جاء القوم غير زيد بالنصب، وما جاءنى أحد غير زيد بالنصب والرفع،

(١) مغنى اللبيب ١ : ١١٣ - ١١٤ .

وقال تعالى: ﴿لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر﴾ [النساء: ٩٥] يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، أو بدل على حد ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] ويؤيده قراءة النصب.

وإن حسن الوصف فى ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثانى مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، وقرىء ﴿ما لكم من إله غيره﴾ [الأعراف: ٥٩] بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهى شاذة، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل: لا إله إلا الله، وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم، واختاره ابن عصفور [(١)].

٣ - وقال فى باب التعليق: وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة.

التاسع: «إن» التى فى خبرها اللام نحو: «علمت أن زيداً لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنّ إلا أنَّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت إن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق «إن»[(٢)].

٤ - وقال فى الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

العاشر: إنَّه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال: «أعور عينه اليمنى» [(٣)].

هذا ولما كان ابن مالك من نحاة الأندلس وكان صاحب مدرسة لها مكانتها رأيت أن أفرد له كلامًا خاصًا تتجلى فيه مناقشة ابن هشام له وموقفه منه.

---
(١) مغنى اللبيب ١ : ١٣٤ .
(٢) شذور الذهب ٢ : ٣٢٧ .
(٣) مغنى اللبيب ١ : ٨٦ .

ابن هشام وابن مالك

لقد كان ابن هشام ولوعًا باقتفاء أثر أبى حيان شديد الوطأة عليه، وقد عللت حمـلاته، وذكرت من بين العلل أن ابن هشام مـحقق حقـيق على ألا يقول إلا الحق.

ولكيـلا يصح فى الأذهان ما قـيل من أن ابن هشـام كان منافـسًا هدامًا لأبى حيان ساذكر أمثلة تتجلى فيها خطة ابن هشام فى تناوله آراء ابن مالك، ومعلوم أن ابن مالك عاش فى القرن السابع من «سنة ٦٠٠ إلى سنة ٦٧٢ هجرية».

١ - قال فى الكلام على «إلا».

« تنبيه » ليس من أقسام « إلا » التى فى نحو : ﴿ **إلا تنصروه فقد نصره الله**﴾ [التوبة : ٤٠] وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ، ولا النافية ، ومن العجيب أن ابن مالك على إمامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام «إلا» [1].

٢ - وقال فى الكلام على «بل»:

إنها حـرف إضراب فإن تلاها جملة كـان معنى الإضراب إمـا الإبطال نحو: ﴿**وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بل عبادٌ مكرمون**﴾ [الأنبياء: ٢٦] أى: بل هم عباد، ونحو: ﴿**أم يقولون به جنَّة بل جاءهم بالحق**﴾ [المؤمنون: ٧٠] وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مـالك إذ زعم فى شرح كافيـته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه.

ومثاله: ﴿**قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى**﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥] ﴿**بل تؤثرون الحياة الدنيا**﴾ [الأعلى: ١٦] ونحو: ﴿**ولدينا كتـابٌ ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة**﴾ [المؤمنون ٦٢، ٦٣] وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح [2].

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٦٨ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٠١ .

٣ - وقال فى الكلام على «ثم»:

«مسألة»: أجرى الكوفيون «ثم» مجرى الفاء والواو فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدل لهم بقراءة الحسن: ﴿**ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يُدركه الموت فقد وقع أجره على الله**﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب يدرك.

وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب، فأجاز فى قوله ﷺ: «**لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى، ثم يغتسل منه**»(*) ثلاثة أوجه:

الرفع: بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية.

والجزم: بالعطف على موضع فعل النهى.

والنصب: قال بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى - رحمه الله - أن المراد إعطاؤها حكمها فى إفادة معنى الجمع فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول منهىٌّ عنه سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أو لا .. انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها فى النصب لا فى المعية أيضًا، ثم ما أورده إنما جاء من طريق المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ونظيره إجازة الزجاج والزمخشرى فى: ﴿**ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق**﴾ [البقرة: ٤٢] كون تكتموا مجزومًا وكونه منصوبًا مع أن النصب معناه: النهى عن الجمع [(١)].

٤ - وقال فى الكلام على: «حاشا» [(٢)]: إنها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعديًا متصرفًا تقول: حاشيته بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة**» «ما» نافية والمعنى: أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك

(*) أخرجه: البخارى فى الوضوء ٢٣٢، مسلم فى الطهارة ٤٢٤، الترمذى فى الطهارة ٦٣ .

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٦ .

(٢) رأيتها تكتب الألف هكذا «حاشا»، وبعضهم يكتبها بالياء هكذا «حشى».

أنها ما المصدرية، وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على أنه يقال: قام القوم ما حاشا زيدا، كما قال[1]:

رأيت النَّاس ما حاشا قريشًا
فإنا نحن أفضلهم فعالا

ويردّه أن في معجم الطبراني «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»(*) ودليل تصرفه قوله[2]:

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يشبهه
ولا أحاشي من الأقوام من أحد

٥ - وقال في الكلام على أوجه: «حتى»:

الثالث: أن تكون حرف ابتداء أي حرفًا تبتدأ بعده الجمل، أي: تستأنف، فيدخل على الجملة الأسمية كقول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق:

فواعجبًا حتى كليب تسبني
كأن أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

ولابد من تقدير محذوف قبل «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتى» غاية له أي: فواعجبًا يسبني الناس حتى كليب تسبني.

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حتى يقول الرسول﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع يقولُ، وكقول حسان:

يغشون حتى ما تهر كلابهم
لا يسألون عن السواد المقبل

---

(١) هو الأخطل.
(٢) هو النابغة الذبياني.

وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو ﴿حتى عفوا﴾ [الأعراف: ٩٥] وقالوا:

وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه جارة، «وأنّ» بعدها أن مضمرة ولا أعرف له فى ذلك سلفًا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال فى «حتى» الداخلة على «إذا» فى نحو: ﴿حتى إذا فشلتم وتنازعتم﴾ [آل عمران: ١٥٢] إنها الجارة، وأن أن فى موضع جر بها، وهذه مقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها حرف ابتداء وأن «إذا» فى موضع نصب بشرطها، أو جوابها، والجواب فى الآية محذوف أى: امتحنتم، أو انقسمتم قسمين بدليل: ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ [آل عمران: ١٥٢] ونظيره حذف جواب «لما» فى قوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾ [لقمان: ٣٢] أى: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك.

وأما قول ابن مالك أن ﴿فمنهم مقتصد﴾ [لقمان: ٣٢] هو الجواب فمبنى على صحة مجىء جواب «لما» مقرونًا بالفاء ولم يثبت.

وزعم بعضهم أن الجواب فى الآية الأولى مذكور، وهو «عصيتم»، أو صرفكم، وهذا مبنى على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك (١).

٦ - وقال فى الكلام على: «قد»: ولها خمسة معان:

أحدها: التوقع: وذلك مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضى: فقد أثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال: قد فعل القوم.

ومنه قول المؤذن ـ يقصد المقيم ـ: قد قامت الصّلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك.

وقال بعضهم: تقول قد ركب الأمّير لمن ينتظرون ركوبه.

وفى التنزيل: ﴿قد سمع الله قول التى تجادلك﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

(١) مغنى اللبيب ١ : ١١٢ ـ ١١٣ .

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى، وقال: التوقع انتظار الموقوع، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقعًا لا أنه الآن متوقع.

والذى يظهر لى قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً أما فى المضارع فلأن قولك: يقدم الغائب يفيد التوقع بدون «قد» إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى لا رجل بالفتح إن «لا» للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال: هل من رجل ونحوه، فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق [1].

٧ - وقال فى الكلام على: «كل»

وأجاز الفراء والزمخشرى أن يقطع كل المؤكد بها عن الإضافة لفظًا تمسكًا بقراءة بعضهم: ﴿إنا كل فيها﴾ [غافر: ٤٨] وخرجها ابن مالك على أن كلا حال من ضمير الظرف، وفيه بُعْدٌ من وجهين، تقديم الحال على عامله الظرفى، وقطع «كل» عن الإضافة لفظًا وتقديراً لتصيير نكرة فيصح كونه حالاً، والأجود أن تقدر كلا بدلاً من اسم إن، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل؛ لأنه مفيد للإحاطة مثل: قمتم ثلاثتكم [2].

٨ - وقال فى الكلام على اللام غير العاملة: إنها سبع:

إحداها: لام الإبتداء: وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها فى باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين.

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٤٥ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٦١ - ١٦٢ .

وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى: **﴿وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾** [النحل: ١٢٤] **﴿أنى ليحزننى أن تذهبوا به﴾** [يوسف:١٣] فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره.

والجواب: أن الحكم فى ذلك اليوم واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر، وأن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال [(١)].

٩ - وقال فى الكلام على: «لمّا»

الثانى من أوجه «لما» أن تختص بالماضى فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو «لما جاءنى أكرمته» ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السرّاج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى «إذ» وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة [(٢)].

من هذه المناقشات الهادئة نتبين أن ابن هشام كان منصفًا فى نقده، وليس أدل على ذلك من استحسانه ما ذهب إليه ابن مالك فى موضعين من الموضوعات السالفة لما رأى أن الحق معه، وهذا شأن كل محقق يبطىء به الزمان فإن آراء السابقين ومذاهب المتقدمين تكون هدفًا لبحثه وتمحيصه، وفيما ذكرته من مناقشات ابن هشام لآراء الإمامين الجليلين «ابن مالك، وأبى حيان» وهما من أعلام الأندلس ما يغنى عن عرض مناقشاته مع بقية رجالاتهم: «كابن طاهر وابن عصفور وابن هشام الخضراوى» ومن إليهم ممن لف لفهم فآراؤهم فى الكتاب مسطورة.

وإتمامًا للبحث فى موقف ابن هشام من سلفه أرى لزامًا علىَّ أن اعرض لونًا من نقاشه العلمى لنحاة المشارقة مكتفيًا منهم بالزجاج وابن جنى؛ لأنه كثيراً ما نقل عنهم وعزا إليهم.

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٨٥ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢١٤ .

ابن هشام والزجاج

تقدم رأى الزَّجَّاج فى محل الجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ورد ابن هشام عليه، وسأعرض هنا ما قاله ابن هشام فى الكلام على: «كأنَّ».

قال: إنها حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك، قالوا: والأصل فى كأن زيدًا أسد إن زيدًا كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتمامًا به ففتحت همزة إن لدخول الجار، ثم قال الزجاج وابن جنى: ما بعد الكاف جر بها، قال ابن جنى: وهو حرف لا يتعلق بشىء لمفارقته الموضع الذى تتعلق فيه بالاستقراء، ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد لإفادته التشبيه، وليس قوله: بأبعد من قول أبى الحسن إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما، ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسمًا بمنزلة مثل فلزمه أن يقدر له موضعًا فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن قدر له خبرًا لم ينطق به قط، وليس المعنى مفتقرًا إليه، فقال معنى كأن زيدًا أخوك مثل إخوة زيد إياك كائن.

وقال الأكثرون: لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وإن صارا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر لأن ذاك فى التركيب الوصفى لا فى التركيب الطارىء فى حال التركيب الإسنادى.

والمخلص عندى من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم، وفى شرح الإيضاح لابن الخباز، ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام.. انتهى. وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصًا [1].

***

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٥٩ .

ابن هشام وابن جنى

جاء ذكر ابن جنى أكثر من مرة فى مناسبات سبقت، وهنا بعض أمثلة أخرى تزيد فى إيضاح موقف ابن هشام منه.

قال فى الكلام على معنى «فى»: السابع مرادفة «من» كقوله[1]:

ألا عم صباحًا أيها الطلل البالى
وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وهل يعمن من كان أحدث عهده
ثلاثين شهرًا فى ثلاثة أحوال

وقال ابن جنى: التقدير فى عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجارته جلست زيدًا بتقدير جلوس زيد مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الأحوال جمع حال لا حول، أى: فى ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: إن أحدث عهده خمس سنين ونصف ففى بمعنى مع[2].

وقال فى الكلام على لام الجواب: وهى ثلاثة أقسام:

لام جواب لو نحو: **﴿لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابًا أليما﴾** [الفتح ٢٥]، **﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾** [الأنبياء: ٢٢].

ولام جواب لولا: نحو: **﴿ولولا دفع الله النّاس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾** [البقرة: ٢٥١].

ولام جواب القسم. نحو: **﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾** [يوسف ٩١]، **﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾** [الأنبياء: ٥٧].

وزعم أبو الفتح أن اللام بعد لو، ولولا، ولوما، جواب قسم مقدر، وفيه

---

(١) هو امرؤ القيس .
(٢) مغنى اللبيب ١ ١٤٣ .

تعسف، ثم الأولى في : ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣] أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية.

وأما القول بأنها لام جواب «لو» وأن الأسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:

وقـــد جـــعلت قلـوص بنى ســـهـــيل

من الأكـــوار مـــرتعـــهـــا قـــريب

ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح[1].

ولما كـان ابن الحاجب إمـامًا في النحـو له مـقامـه، وهو يمثل نحـاة مصـر المتأخرين الذين سبقوا ابن هشام بزمن غير بعيد كان لزامًا عليّ أن أبين موقفه منه ومناقشته لآرائه.

***

(١) مغني اللبيب ١ ١٨٨ ـ ١٨٩ .

ابن هشام وابن الحاجب

١ - قال ابن هشام فى زيادة: «إن» بكسر الهمزة، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لمّا الإيجابية، وهو سهو وإنّما تلك «أن» المفتوحة [١].

٢ - وقال بصدد ترجيح مجيء «أن» بفتح الهمزة شرطية مثل «إن» بكسر الهمزة، الثالث: عطفها على «إن» المكسورة فى قوله:

إمـا أقـمت وأمـا أنت مـرتحـلاً
فـالله يكلأ مـا تـأتى ومـا تـذرُ

الرواية بسكر إن الأولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتَعَسَّفَ ابن الحاجب فى توجيه ذلك فقال: لما كان معنى قولك إن جئتنى أكرمتك، وقولك: أكرمك لإتيانك إلى إياى واحداً صح عطف التعليل على الشرط فى البيت، ولذلك تقول إن جئتنى وأحسنت إلىّ أكرمتك، ثم تقول إن جئتنى ولإحسانك إلىّ أكرمتك فتجعل الجواب لهما.. انتهى، وما أظن العرب فاهت بذلك يومًا ما [٢].

٣ - وقال فى الكلام على وجوه «ألا»:

الخامس: العرض والتحضيض، ومعناهما: طلب الشيء ولكن العرض طلبٌ بلين والتحضيض طلب بحثٍّ، وتختص «ألا» هذه بالفعلية نحو: **﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾** [النور: ٢٢]، **﴿ألا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم﴾** [التوبة: ١٣]، ومنه عند الخليل قوله[٣]:

ألا رجـلاً جـزاه الله خـيـراً
يـدلُّ عـلى مـحـصلة تبـيـت

والتقدير: عنده ألا ترونى رجلاً هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه

(١) مغنى اللبيب ١ : ٢٣ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٣٣ .
(٣) هو لأعرابى ومن أبيات الكتاب.

بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أى: ألا جزى الله رجلاً جـزاه خيـراً وألا على هذه للتـنبيـه، وقـال يونس: «ألا» للتـمنى ونون اسم لا للضرورة.

وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة فى إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيـره؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصـده طلبه وأما قـول قول ابن الحاجب فى تضـعيف هذا القول إن يدل صـفة لرجل فيلزم الـفصل بينهمـا بالجملة المفسـرة، وهى أجنبيـة، فهو مـردود بقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية [١].

٢ - وقال فى الموازنة بين الحال والتمييز:

الرابع من أوجه الافتراق أن الحال يتعدد كقوله:

علـى إذا مـــا زرت ليـلى بخـــفـــيـــة

زيارة بـيت الله رجـــلان حـــافـــيـــا

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ فى قول بعضهم:

* تبارك رحمانًا رحيمًا ومؤئلا *

أنهما تمييـزان، والصواب أن رحمانًا بإضمار أخص أو أمـدح، ورحيمًا حال منه لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم، وابن مالك: أن الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حال.

وأمـا قول الـزمخـشـرى: إذا قلت الله رحـمن أتصرفـه أم لا؟ وقـول ابن الحاجب: إنه اختلف فى صرفه، فـخارجٌ عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفة، ولا مجرداً من «أل» وإنما حذفت فى البيت للضرورة [٢].

٥ - وقـال فى الكلام على المفـعول المطلق من الـباب السـادس: وزعم ابن الحاجب فى شـرح «المفصل» وغيـره أن المفعول المطلق يكون جـملة وجعل من

(١) مغنى اللبيب ١ : ٦٥ .
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٨٦ .

ذلك نحو: قال زيد: عمرو منطلق، وقد مضى رده، وزعم أيضًا فى أنبأت زيدًا عمرًا فاضلاً أن الأول مفعول به، والثانى، والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ،

قال: بخلاف الثانى، والثالث فى أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً فإنهما متعلقا العلم لا نفسه، وهذا خطأ بل هما أيضًا منبأ بهما لا نفس النبأ. وهذا الذى قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح [١].

ملاحظة

أكتفى بما قدمت من أمثلة، وهى فيما أعتقد كثيرة تمثل موقف ابن هشام من النحاة السابقين على اختلاف نزعاتهم وألوانهم، وتباين عصورهم، ولقد توخيت فى هذه الأمثلة أن يكون كل موضوع وحدة مستقلة غير مفتقرة إلى كلام سابق، أو لاحق، بل لقد جاء بعض الأمثلة فضفاضًا يحمل بين يديه أو يجر وراءه ما ليس فى الظاهر من صميم المسألة، ولكنى آثرت هذا النهج لأنى أقصد ما يجىء تبعًا؛ لأنه قد يحمل خلافًا آخر، أو حجة بالغة.

ولم أشأ أن أعقب على آراء ابن هشام؛ لأنه لم يترك مجالاً للقول حيث دعم أقواله بالحجج وأيدها بالبراهين؛ ولأنه كان يتلمس مواطن الضعف فينفذ منها ويتلمس من أقوال العلماء أوهنها وأوهاها فيكر عليها ويدفعها، أما ما رآه حسنًا فقد استمسك به وكشف عن محاسنه وأطراه.

ولما كان كتاب «المغنى» قد أغنى صاحبه عن تفسير القرآن وعن إعرابه فقد وجب التمثيل لهذا اللون من هذا الفن. والذى لا مراء فيه أن ابن هشام كان طويل الباع فى إعراب القرآن، عميق الغوص فى تفسير آياته، كثير المحاجة لآراء المفسرين، ولا سيما الزمخشرى، وابن عطية، بيد أن «جار الله»[*] ناله من النقد شىء كثير.

وإن إمعان ابن هشام فى نقد آراء الزمخشرى لا يعدله فى نظرى إلا تتبعه

---

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٧٥ .

لهفوات أبى حيان، فلم سكت العلماء والمؤرخون عن الإشارة إلى هذه الحملات على حين أنهم ذكروها بصدد أبى حيان، والزمخشرى نحوى مثله؟!

وعندى أن هذا دليل جديد يضاف إلى ما سلف، وهو أن ناحية التحقيق العلمية كانت غالبة على ابن هشام فجعلت منه ناقداً بصيراً يميز الخبيث من الطيب، ويتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، ولقد عثرت فى كتاب «المغنى» على كثير من نقد ابن هشام للزمخشرى، وها أنا ذا مورد بعضه وبعض ما نال الرضا والاستحسان.

١ - قال فى الكلام على «أو»: وزعم ابن مالك أن «أو» التى للإباحة حالة محل «الواو» وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما معًا ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى: **﴿تلك عشرة كاملة﴾** [البقرة: ١٩٦] إن «الواو» تأتى للإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وإنه إنما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة فى: **﴿فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم﴾** [البقرة: ١٩٦] وقلده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ولا تعرف هذه المقالة لنحوى [1].

٢ - وقال فى الكلام على «لن»: ولا تفيد «لن» توكيد النفى خلافًا للزمخشرى فى كشافه، ولا تأبيده خلافًا له فى أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، وقيل: لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى: **﴿فلن أكلم اليوم إنسيًا﴾** [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد فى **﴿ولن يتمنوه أبدًا﴾** [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه [2].

٣ - قال: وللزمخشرى غلطة فإنه جوَّز مصدرية «ما» فى **﴿واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه﴾** [هود: ١١٦] مع أنه قد عاد عليها الضمير [3].

٤ - وقال فيما افترق فيه عطف البيان والبدل: إن البيان لا يخالف متبوعه فى

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٦١ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢١٦ .

(٣) مغنى اللبيب ٢ : ٧ .

تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشرى إن ﴿مقام إبراهيم﴾ [آل عمران: ٩٧] عطف على ﴿آيات بينات﴾ فسهو [١].

وللموضوع الآنف بقية ذكرها فى الجهة السادسة من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها حيث قال فى أوهام المعربين: ومن ذلك قول الزمخشرى فى ﴿إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله﴾ [سباء: ٤٦] أن تقوموا عطف بيان على واحدة، وفى ﴿مقام إبراهيم﴾ أنه عطف بيان على ﴿آيات بينات﴾ مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفًا وتنكيراً.

وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ [الطلاق: ٦] إن ﴿من وجدكم﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿من حيث سكنتم﴾ وتفسير له: قال: «ومن» تبعيضية حذف مبعضها أى: أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقون.. انتهى.

وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة، كما مر [٢].

٥ - وقال فى الجهة الثانية من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: المثال التاسع قول الزمخشرى فى: ﴿ومن آياته منامكم بالليل والنهار﴾ [الروم: ٢٣] وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول ﴿منامكم﴾، وهو بالليل، وهذا لا يجوز فى الشعر فكيف فى أفصح الكلام؟! [٣].

٦ - وقال: فى نفس الجهة السابقة:

المثال الثانى عشر: قول الزمخشرى فى ﴿أينما تكونوا يُدْرِككم الموت﴾ [النساء: ٧٨] فيمن رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أى: ﴿ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا﴾ [النساء: ٧٦، ٧٧] يعنى فيكون الجواب محذوفًا مدلولاً

---

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٨٣ .
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ١٣٦ .
(٣) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٢ .

عليه بما قبلـه، ثم يبتدأ بـ ﴿يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة﴾ [النساء: ٧٨] وهذا مردود بأن سيـبويه وغيره من الأئمة نصـوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشـرط ماض تقـول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقـول أنت ظالم إن تفعل؛ إلا فى الشعر (١).

٧ - وقال فى الجهة الخامسة:

من الحال ما يحتمل كونه من الفـاعل، وكونه من المفعول نحو: ضربت زيدًا ضاحكـا، ونحو: ﴿وقاتلوا المشـركين كافة﴾ [التوبة: ٣٦] وتجويز الزمـخشرى الوجهين فى ﴿أدخلوا فى السلم كافة﴾ [البقرة: ٢٠٨] وهمٌ لأن كافة مختص بمن يعقل، ووهمه فى قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كـافة للناس﴾ [سبأ: ٢٨] إذا قـدر «كافـة» نعتًا لمصـدر محـذوف أى: إرسـالة كافـة أشد؛ لأنه أضـاف إلى استعـماله فيـما لا يعقل إخراجـه عما التزم فـيه من الحالية، ووهمـه فى خطبة «المفصل» إذ قال: مـحيط بكافة الأبواب أشد، وأشد بـإخراجه إياه عن النصب البتة (٢).

٨ - وقال: فى الجهة السادسة:

النوع الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، ومن الوهم فى الأول قول الزمـخشرى فى: ﴿ملك النَّاس إله النَّاس﴾ [الناس: ٢،٣] إنهما عطفا بيان، والصواب أنهـما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجـريا مجرى الجوامد إذ يستعـملان غير جاريين على موصـوف وتجرى عليهما الصفـات نحو قولنا: إله واحد وملك عظيم (٣).

وقد تبين مما سـبق أن ابن هشام وقع على مـواطن ضعيـفة من الزمخـشرى نقدها وجلى ضعفها.

وإتمامًا للبحث فإنى أورد أمثلة مما استحسنها لهذا الإمام الجليل.

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٣ .
(٢) مغنى اللبيب ٢ ١٣١ .
(٣) مغنى اللبيب ٢ ١٣٣ .

٩ – قال بصدد إفادة «أما» التوكيد:

وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى فإنه قال: فائدة «أما» فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت تأكيد ذلك قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شىء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه فى معنى الشرط.. انتهى[1].

١٠ – وقال فى حرف «السين المهملة»:

والسين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، إلى أن قال: ومعنى قول المعربين فيها: حرف تنفيس، حرف توسيع، وذلك أنه يقلب المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع ـ وهو الاستقبال ـ وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره حرف الاستقبال [2].

١١ – وقال: فى معانى «فى»:

الخامس: مرادفة الباء كقوله [3]:

ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

وليس منه قوله تعالى: ﴿يذرؤكم فيه﴾ [الشورى: ١١] خلافاً لزاعمه، بل هى للتعليل، أى: يكثركم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشرى إنها للظرفية المجازية قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث، والتكسير مثل: ﴿ولكم فى القصاص حياة﴾ [البقرة: ١٧٩] [4].

(١) مغنى اللبيب ١ : ٥٣ ـ ٥٤ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ١١٩ .
(٣) هو زيد الخيل.
(٤) مغنى اللبيب ١ : ١٤٣ .

١٢ - وقال فى تقدير متعلق الظرف:

قال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿أفأنت تنقذُ مَنْ فى النَّار﴾ [الزمر: ١٩] إنهم جعلوا ﴿فى النار﴾ الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن (١).

وإنى أنتقل الآن وبهذه المناسبة إلى انتقاده لابن عطية.

***

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٨٠ .

ابن هشام وابن عطية

١ - قال فى الكلام على «حاشا»:

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة فى مثل ﴿حاشا لله ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١] بدليل قراءة بعضهم ﴿حاشًا لله﴾ بالتنوين كما يقال: براءة لله من كذا، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه حاش الله كمعاذ الله وليسا جاراً ومجرورا كما توهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر فى الاستثناء، ولتنوينها فى القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام فى قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين فى قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية[1].

٢ - وقال فى الجهة الثانية من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهى أن يراعى المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر فى صحته من الصناعة:

السادس: قال الحوفى: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾ [النمل: ٣٥] متعلقة بناظرة، ويرده أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية فى: ﴿قاتلهم الله أنى يؤفكون﴾ [التوبة: ٣٠] أن «أنى» ظرف لقاتلهم الله، وأيضًا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين فى: ﴿إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ [الروم: ٢٥] إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلَّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم ابن حاتم فى كتاب «الوقف والابتداء» وهذا لا يصح فى العربية [2].

٣ - وقال: فى الجهة الرابعة، وهى أن يخرج الكلام على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى:

العاشر: قول بعضهم فى «الرحيم» من البسملة إنه وصل بنية الوقف فالتقى

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٨ .
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٢ .

ساكنان: الميم ولام الحمد فكسرت الميم للالتقائهما، وممن جوز ذلك ابن عطية، ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد: إن حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وإنه وصل بنية الوقف.

ثم اختلفوا، فقيل: هى حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظًا لتفخيم اللام كما فى ﴿الم الله﴾ [آل عمران: ١، ٢] وقيل: هى حركة الهمزة نقلت، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت فى الدرج فتنتقل حركتها إلا فى ندور[1].

وما دامت الأمثلة السابقة ـ إلا قليلاً ـ منها منتزعة من كتاب «المغنى» فإنى سأنتزع منه لونًا آخر قد جاء فى ثناياه.

***

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٦ .

المغنى أنار السبيل لدفع اعتراضات ترد على الشواهد العربية وهى كتاب الله تعالى وحديث رسول ﷺ والشعر العربى

أحسن الله إلى ابن هشام فى حياته البرزخية كفاء ما أحسن إلى كتاب ربّه المنزل وحديث نبيه المرسل فى حياته الدنيوية، وجعل روحه الطاهرة فى جنة عالية قطوفها دانية لقاء ما أسدى صاحبها إلى عماد لغة الضاد وجزاء ما أقام على شواهد اللغة العربية من مصابيح تنير السبيل لدفع ما عسى أن يوجه إلى بعض آيات الله وما صح من حديث مصطفاه ﷺ وما حُفظَ من كلام العرب.

وتلك مكرمة من مكارم كثيرة مستودعها سفره الخالد «مغنى اللبيب» الذى هو للنحو نعم الذخيرة، فهو لم يترك الشاهد هدفًا للاعتراض دون أن يرشد إلى الجواب، ولم يرسل المثال يرتطم بالإشكال بل يقيم على سلامته الدليل، وهذا نهج حرص عليه كلما ساق شاهدًا ظاهره يحمل الاعتراض، وإنى مورد هنا بعض ما وقفت عليه مسايرًا ترتيب المؤلف.

١ - من ذلك ما يرد على قوله تعالى: ﴿إِنْ هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣].

وقوله ﷺ: «إن قعر جهنم سبعين خريفًا» وقوله ﷺ: «إن من أشد النّاس عذابًا يوم القيامة المصورون»(*).

وقول عبد الله بن الزبير: «إنْ وحاملها» جوابًا لفضالة بن شريك إذا قال له: «لعن الله ناقة حملتنى إليك».

وقول عمر بن أبى ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأتى ولتكن
خطاك خفافًا إن حراسنا أسدا

فإذا قيل فى الآية: إن «إنْ» تنصب الاسم وترفع الخبر فما بال اسمها جاء هكذا، فالجواب: إن «إنْ» بمعنى: نعم وليست هنا ناصبة رافعة، ومثلها الواقعة فى قول ابن الزبير، وإذا قيل: ما بال خبر إنْ جاء منصوبًا فى الحديث الأول.

(*) سبق تخريجه ص ١١٣.

وفى البيت؟ أجيب بأن المنصوب الثانى فى كل منهما ليس خبراً بل إن القعر فى الحديث مصدر: قعرت البئر إذا بلغت قعرها، و«سبعين» ظرف أى: إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين خريفًا، و«أسدا» فى البيت حال والخبر محذوف أى: تلقاهم أسدا، أو نصب الجزئين لغة.

أما الحديث الثانى: فإن قيل: كيف رفع اسم «إن»، وهو «المصورون» فالجواب: أن اسمها ضمير شأن محذوف تقديره إنه والمصورون مبتدأ سبقه خبره، وهو متعلق من «أشد»، قال ابن هشام: وتخريج الكسائى الحديث على زيادة «من» فى اسم «إن» يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابًا من سائر الناس [1].

وقوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾ [يس: ٨٢] وقول جميل:

ألم تسأل الربع القواء فينطق

وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق؟

وقول الحطيئة:

الشعر صعب طويل سلمه

إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه

يريد أن يعربه فيعجمه

يقال: كيف رفع يكون - فى الآية - وينطق ويعجمه فى البيتين، ولو كانت الفاء عاطفة لجزم يكون وينطق، ونصب يعجمه، ولو كانت للسببية لنصب الفعل فى الثلاثة فيقال إن الفاء للاستئناف والتقدير هو والتحقيق أن الفاء للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه فى شعر الحطيئة يريد، وتقدير النحويين كلمة «هو» لبيان أن الفعل ليس المعتمد بالعطف [2].

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٣٤ - ٣٥ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٤١ .

٣ - وقال فى الكلام على «لو»:

لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾ [الأنفال: ٢٣].

وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج ﴿لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا﴾ وهذا مستحيل.

والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفى كونه قياسًا، وذلك بإثبات اختلاف الوسط.

أحدها: أن التقدير لأسمعهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعهم إسماعًا غير نافع لتولوا.

والثانى: أن تقدر «ولو أسمعهم» على تقدير عدم علم الخير فيهم.

والثالث: بتقدير كونه قياسًا متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا ما لتولوا بعد ذلك الوقت، إلا أنه قد أتى فى هذا المقام بما يروى الأوام ويدفع الأوهام (١).

٤ - ومن الأبيات التى جلاَّها وكشف عنها ما يغشاها والتى غصَّ بها كتاب «التطبيقات العربية للعلامة الكبير نجاتى بك»:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال وأشهد الهيجاء

والاعتراض على هذا البيت من ثلاث شعب:

الأولى: أين جواب لما؟

الثانية: ما عامل النصب فى أدع؟

الثالثة: كيف يستقيم قوله «لن أدع القتال» مع قوله «لن أشهد الهيجاء»؟

والجواب أن «لما» مركبة من «لن»، و«ما»، ووصلا خطًا للإلغاز فهى إذن غير

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٢٠٣ .

مفتقرة إلى جواب، وأن عامل النصب فى أدع هو لن المدغمة فى ما المصدرية الظرفية.

وأن أشهد ليس معطوفًا على أدع بل هو منصوب بأن مضمرة، وإن وأشهد فى تأويل مصدر عطف على القتال، والتقدير: لن أدع القتال وشهود الهيجاء [١].

٥ - ومن مشكلات الأبيات قول يزيد بن الحكم:

فليت كفافًا كان خيرك كله

وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

وإشكاله من ثلاثة أوجه:

الأول: عدم ارتباط خبر ليت باسمها إذا الظاهر أن «كفافًا» اسم ليت، وأن «كان» تامة، وهى مع فاعلها خبر «ليت» مع خلوها من ضمير.

الثانى: تعليق عنى بمرتو، وإنما يقال أرتوى من الشراب مثلا.

الثالث: إيقاعه الماء فاعلاً بارتوى، وإنما يقال ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول: أن «كفافًا» ليس اسمًا لليت، وإنما هو خبرٌ لكان مقدمٌ عليها، وهو بمعنى كاف، وأما اسم ليت فهو محذوف للضرورة، أى: فليتك، أو فليته، أى: فليت الشأن، ومثله قوله عدى:

فليت دفعت السهم عنى ساعة

فبتنا على ما خيلت ناعمًا بالى

وخيرك اسم كان وكله توكيد له، والجملة من كان واسمها وخبرها خبر ليت، وأما «وشرك» فيروى بالرفع عطفًا على خيرك فخبره إما محذوف تقديره: كفافًا، وإما «مرتو» وسكن للضرورة كقول قيس بن الملوح:

ولو أنَّ واشٍ باليمامة داره

ودارى بأعلى حضر موت اهتدى لِيَا

(١) مغنى اللبيب ١ : ٢١٥ ـ ٢١٦ .

ويروى بالنصب إما على أنه اسم لليت محذوفة وسوغ حذفها تقدم ذكرها كما ساغ حذف كل وبقاء الخفض فى قوله[1]:

أكل امرىء تحسبين امرا
ونار توقد بالليل نارا

وإما على العطف على اسم ليت المذكورة، إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه فى حال الذكر فكيف يعطف عليه، وهو محذوف، ومرتو على الوجهين مرفوع إما لأنه خبر ليت المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر ليت المذكورة.

والجواب عن الثانى: أن «مرتو» ضمن معنى كاف؛ لأن المرتوى يكف عن الشرب كما جاء مثل ذلك فى قوله تعالى: **﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾** [النور: ٦٣] لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون فعداه بمن.

ويندفع هذا الإشكال أيضًا بجعله متعلقًا بمحذوف تقديره: كفافًا إذا رفعنا «الشر».

والجواب عن الثالث: أن رفع الماء إما على حذف مضاف أى: شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتويًا مجاز كما جعل صاديًا فى قوله:

* وَجُبْتُ هجيراً يترك الماءَ صاديا *

ويروى الماء بالنصب على تقدير «من» كما فى قوله تعالى: **﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾** [الأعراف: ١٥٥] ففاعل أرتوى على هذا مرتو، كما تقول ما شرب الماء شارب [2].

٦ - وقال فى الكلام على معنى «من»:

وفى كتاب «المصاحف» لابن الأنبارى إن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: **﴿وعد الله الذين آمنوا وعلموا الصالحات منهم مغفرة﴾** [الفتح: ٢٩] فى الطعن على بعض الصحابة.

(١) هو أبو داود بن الحجاج.
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢١٨ ـ ٢١٩ .

والحق أن «من» فيها للتبيين لا للتبعيض، أى: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله: ﴿الَّذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للَّذين أحسنوا منهم واتقوا أجرٌ عظيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢]، وكلهم حسن ومتق: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسَّنَّ الَّذين كفروا منهم عذابٌ أليمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول ذلك فيهم كلهم كفار، فاستطاع ابن هشام بجعل «من» للبيان أن يدفع ما يرد على الآيات المحكمات من قدح فى مقام المصطفين الأخيار، أو إبقاء على بعض المجرمين الفجار فى بيان رائع وبراعة ظاهرة (١).

ابن هشام لا يخرج التنزيل على الشاذ أو القليل

إن ما تمتع به ابن هشام من بسطة فى العلم، وما اتصف به من دقة فى الفهم، وما امتاز به من سعة الأفق، وما وصل إليه من دراسة شاملة بآراء النحاة وفقه لأساليب النحو، كل أولئك كان حافزًا له على منع تخريج بعض آيات الكتاب على القليل أو الشاذ من لغات العرب، ولا يعول على القليل ولا يركن إلى الشاذ إلا كلّ بكيء قليل الحيل ضئيل الزاد والمحصول، فلا بدع إذًا أن عزف ابن هشام عن هذا السبيل، وصدف عن تخريج القرآن على الشاذ، أو القليل ما قامت أمامه السبل و«فى لجة البحر ما يغنى عن الوشل»، والأمثلة على ذلك منثورة فى كتبه، وإنى مورد هنا بعضها.

١ - قال فى الكلام على «بلى»:

وتختص بالنفى وتفيد إبطاله سواء أكان مجردًا نحو: ﴿زعم الَّذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى﴾ [التغابن: ٧] أم مقرونًا بالاستفهام حقيقيًا كان نحو: أليس زيد بقاتم؟ فتقول: بلى، أو توبيخيًا نحو: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى﴾ [القيامة: ٢، ٣]، أو تقريريا نحو: ﴿ألم يأتكم نذيرٌ قالوا بلى﴾ [الملك: ٨]، ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢] أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٤ .

في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال أليس لي عليك ألف؟ فقال: بلى، لزمته، ولو قال: نعم لم تلزمه، وقال آخرون: يلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السُّهَيْلي[*] وغيره في «المحكى» عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢] لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له .. انتهى.

ويشكل عليهم أن «بلى» لا يجاب بها عن الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث أنه يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب «الإيمان» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: **«أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى»**.

وفي صحيح مسلم في كتاب «الهبة»: **«أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن»** وفيه أيضًا أنه قال: **«أنت الذي لقيتني بمكة؟ قال له المجيب: بلى»** وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل[١].

٢ - وقال في الكلام على «كل»:

اعلم أن لفظ كل حكمة الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكرًا في نحو: ﴿وكل شيء فعلوه في الزُّبُر﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾ [الإسراء: ١٣].

وقول أبي بكر، وكعب، ولبيد:

كل امــــرىء مـــصـــبح في أهـله
والموت أدنى من شــــراك نعـلـه

---

(١) مغني اللبيب ١ : ١٠٢ .

كل ابـن أنثى وإن طـالت سـلامـتـه
يومًا عـلى آلة حـدباءَ مـحـمـول
ألا كـل شيء مـا خـلا الله باطـل
وكـلّ نعـيم لا مـحـالة زائـل

وقول السموأل:

إذا المرء لـم يدنس مـن اللؤم عـرضـه
فـكـل رداءٍ يرتـديه جـمـيـلُ

ومفردًا مؤنثًا فى قوله تعالى: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ [المدثر: ٣٨] ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ [آل عمران: ١٨٥].

ثم مثل للمثنى وللجمع مراعيًا حـالهما إلى أن قال: إن الجمع فى مثلٍ ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [المؤمنون: ٥٣] واجب، وليـس من ذلك ﴿وهمت كل أمَّة برسولهم ليأخذوه﴾ [غافر: ٥] لأن القرآن لا يخرج علـى الشاذ، وإنما الجمع بإعتـبار معنى الأمـة، ونظيره الجمع فى قـوله تعالى: ﴿أمَّة قائمـة يتلون﴾ [آل عمران: ١١٣]، ومثل ذلك قـوله تعالى: ﴿وعلى كل ضامر يأتين﴾ [الحج: ٢٧] فليس الضامـر مفردًا فى المعـنى بل هو اسم جمع كالحـامل، والباقر، أو صـفة لجمع مـحذوف أى: كل نوع ضامـر ونظيره ﴿لا تكونوا أول كـافر به﴾ [البقرة: ٤١](١).

فهذان المثالان: وغيرهما كثـير يدلان على أنه كان محافظًا فى جنب كتاب الله تعالـى لا يخرِّج الآيات البيـنات إلا على ما اطرد وتتـابع، وكان وفق المشـهور الكثير، أما الشاذ والقليل فما كان يلقى منه قياسًا عليه، أو التفاتًا إليه، ومن هنا تبين أن ابن هشام كان تعويله على السماع المتواتر، وأنه ما كان يعبأ بالقياس إلا إذا عضده هذا السـماع، ويؤيد ذلك نهجه فى كـتبه، وكثرة إحـالة ما لا يطمئن إليه من الأبيات الشعـرية على الضرورة أو الشذوذ، على حين أن الكوفيين ومن لف لفهم يقبلون مثل ذلك ويقيسون عليه.

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٦٢ ـ ١٦٥ .

ولابن هشام كلام حسن قاله فى الجهة الرابعة من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهو أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القوى القريب، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسن إلا فى ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته؛ فإن لم يغلب شىء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد [١].

***

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٤ .

الفصل الثالث

ما انفرد به ابن هشام

لقد انفرد ابن هشام بأمور بعضها يتعلق بالشكل وبعضها الآخر يتعلق بالموضوع، وبعبارة أدق: منها ما يمس العَرَض، ومنها ما أصاب الجوهر.

أما الأول فجودة الصياغة، وحسن العرض، وقوة البيان، ووفاء البحث، والإحاطة بأطراف كل موضوع من جميع نواحيه، وبيان وجه الصواب فيه مع الإيجاز حتى فى مطولاته التى يمثلها «المغنى»، ذلك الكتاب الذى جمع فأوعى وجاء سليمًا من الإطناب الممل الذى يدعو إليه الحشو أو التكرار، مستعيضًا عن ذلك بغزارة الشواهد التى أرسى بها أساس القواعد.

والظاهرة البارزة فى مؤلفات ابن هشام هى الوضوح والجلاء إلى حد أن كتبه تفهم من غير ما حاجة إلى موقف، أو ملقن، والشروح التى جللتها لم تفتح منها مغلقا، أو توضح مبهما، أو تحل تعقيدًا كما هو الشأن فى مؤلفات غيره، وإنما مسحت كلفًا، وذكرت نتفا.

وهذه الميزات كانت مغرية لعشاق النحو أن يتلقفوا مصنفات ابن هشام؛ لأنهم رأوا فيها طعمًا آخر يبل الأوام ويشفى الغليل، ألم تر إليه كيف أبدع وضع «المغنى» فى ثمانية أبواب، وأخرجه للنَّاس كما أراد هو وكما ينبغى أن يكون دون ما تواضع عليه النحاة قديمًا وحديثًا من خلط وتعقيد.

وكيف استخلص آراء فحولهم فى جميع العصور، وقدم ثمرات قرائحهم عصارة مصفاة فى هذه الأبواب.

وتناول فى الباب الأول تفسير المفردات تفسيرًا شاملاً، وأتى على أحكامها حتى لم يدع قولاً لقائل، واستغرق هذا البحث وحده الجزء الأول برمته، وهو

يقع فى اثنتين وعشرين ومائتى صفحة كما استنفد أربعين صفحة من الجزء الثانى، وقد رأيت كتابين فى بحث معانى الحروف.

أحدهما للمرادى، وهو معاصر لابن هشام، وتوفى قبله، ويسمى هذا الكتاب «الجنى الدانى فى حروف المعانى» وهو مخطوط لم يطبع بعد.

والآخر لعلاء الدين بن على بن بدر الدين بن محمد الأربلى ويسمى «جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب» وسأعقد موازنة بين الثلاثة فى بحوثهم، وكان الملائم ذكرها هنا ولكن قلة المراجع عن الإربلى جعلتنى أرجىء هذه الموازنة.

وذكر ابن هشام فى الباب الثانى: الجملة وأقسامها وأحكامها فأوفى على الغاية، ولم يقف دون النهاية.

وجاء الباب الثالث يحمل بين دفتيه أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف، والجار والمجرور، وذكر حكمهما فى التعلق، وهو فى هذا الباب لا يشق له غبار، ولا تدرك له آثار، ولو وقف ابن هشام هنا لما كان مذمومًا أو ملوما، بل كان له فضل ضم الإلف إلى إلفه ونظم الصنو مع صنوه، وجمع النحو فى ثلاثة أبواب.

ولكن المجتهد لا يقف اجتهاده ونتاجه عند هذا الحد، والمجدد لا يقنع فى ابتكاره وتجديده بهذا الرفد.

وابن هشام فيما أعتقد مجددٌ مجتهدٌ؛ لأنه درس كتب القدامى والمحدثين وشغف بهذا العلم وتضلع فيه، وفيما يمتّ إليه، ووعى مفردات اللغة وعقل تراكيبها، وفقه العربية وطعم أساليبها ونهل من موردها الصافى حتى كاد الرى يخرج من أظافره.

ومن كان هذا مبلغه من العلم فهو لا يفتأ يكدّ ويجهد حتى يفتح فتحًا جديداً، وكان أن هُدِىَ ابن هشام إلى تحرير أمور مختلفة إذا فطن لها الناشئون فى هذا العلم وَرَعَوْهَا حق رعايتها صار النحو لهم ملكة وفيهم سجية يتجنبون معهما مواقع الزلل ومواطن العثار، وقد جعل المؤلف هذه الأمور فى خمسة أبواب من هذا الكتاب.

الباب الأول منها ـ والرابع فى ترتيـب الأبواب ـ فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جـهلها وعدم معرفتـها على وجهها، إنه لعنوان طريف يسـتهوى القارىء ويشـوقه أن يرى مـا حوله، والنفس إذا اندفعت راغـبة فى شىء وعـته وأتقنته، وقد جمع فى هذا الباب أشتاتًا مما تفرق فى غير هذا الكتاب، وجعلها لينة اللمس محببة إلى النفس.

البـاب الثانى منهـا ـ والخامس فى ترتيب الأبواب ـ: فى ذكـر الجهـات التى يدخل الاعتراض على المعـرب من جهتها، وهذا الباب هو الثقـافة النحوية لمن أرادها ذلولة المركب صافية المشرب.

وقد أودع فيه المؤلف ما ينبغى للمعرب أن يأخذ به نفـسه ليستقيم لسانه فيسلم إعرابه وذيله بالكلام على الحذف، مفصـلاً أحكامه فى شتى أبوابه فأبدع وأجاد، وفى هذا الباب أجلّ خـدمة لكتـاب الله تبارك وتعالى، ولسـنة رسوله ﷺ ولما صح من شعر العرب، فـقد أنار الطريق لدفع ما يتوراد عليهـا من اعتراضات، فكان بهذا الصنيع أجدر النحاة بالتقدير.

الباب الثـالث منها ـ والسادس من أبـواب الكتاب ـ: فى التحـذير من أمور اشتـهرت بين المعربين والصـواب خلافهـا، وهو فى هذا الباب قد حـرر أموراً تنكب فيها المعربون جادة الصـواب، وأراهم وجه الحق الذى ينبغى أن يتمسكوا به، وهذا الباب جليل النفع لمن أراد أن يستمسك فى الإعراب بالعروة الوثقى.

الباب الرابع منها ـ والسابع من أبواب الكتاب ـ: فـى كيفية الإعراب، وجل هذا الباب يفـيد الناشئين؛ لأنه يشـتمل على كثـير مما يعنيهم فـهمه على وجـهه وتمييزه مما يشبهه كتمييز الأصلى من الزائد.

الباب الخامس منها ـ والثامن من أبواب الكتاب ـ: فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مـا لا ينحصر من الصور الجـزئية، منها إعطاء الشىء حكم ما يشـبهه فى معناه، أو فى لفظه، أو فيهما، وللأول صور كـثيرة منها دخول الباء فى حيز أن فى قوله تـعالى: ﴿أو لم يرو أن الله الذى خـلق السمـوات والأرض ولم يعىَ بخلقهن بقادر﴾ [الأحقاف: ٣٣] لأنه فى معنى، أو ليس الله بقـادر، ومنها وقوع

الاستثناء المفرغ فى الإيجاب مثل قوله تعالى: ﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ [البقرة: ٤٥].

﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ [التوبة: ٣٢] لما كان المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

وللثانى صور كثيرة أيضًا منها زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التى بمعنى «الذى» لأنهما بلفظ النافية كقوله: «المعلوط القريعى».

وَرَجِّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السن خيرًا لا يزال يزيد

وقوله [(١)]:

يرجى المرء ما إن لا يراه

ويعرض دون أدناه الخطوب

فهذان محمولان على نحو قوله: «دريد بن الصمة».

ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

كاليوم هانىء أينق جرب

ومنها توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها فى اللفظ على «لا» الناهية نحو: ﴿أدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمن وجنوده﴾ [النمل:١٨] ونحو: ﴿واتقوا فتنةً لا تُصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو.

﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وهذا إذا لم تؤول «لا» على النهى، أما من أولها عليه فإنه لا يحتاج إلى هذا.

والثالث مثل اسم التفضيل، وأفعل فى التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنًا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا

(١) قال ابن الأعرابى فى «نوادره» هو لجابر بن والان الطائى، ويقال: لإياس بن الأرث، ص ٣٢ من شواهد السيواطى.

تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكر.

ومن قواعد هذا الباب إعطاء الشيء حكم ما جاوره نحو: هذا جحر ضب خرب، وقول امرئ القيس:

كــــأن أبانا فى عـــــرانين وبلـه
كـــبـيـــر أنـاس فى بجـــاد مـــزمل

ومن قواعـده إشراب لفظ معنى لفظ فيـعطى حكمه، وهو المسمى تضـمينًا، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين، مثل: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [النساء: ٢] أي: لا تضموها إليها آكلين.

وقوله تعالى: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ [آل عمران: ١١٥] أي: فلن يحرموه أي: فلن يحرموا ثوابه، ولهذا عدى إلى اثنين لا إلى واحد، ومنه قول الفرزدق:

كـــيـف ترانـى فـــاليـــا مـــجنى
قـــــد قـــــتـل الله زيـادًا عـنـى

أي: صرفه عنى بالقتل، قال ابن هشام: وهو كثير.

قال أبو الفتح فى كتاب «التمام»: أحسب لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا [1].

***

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٨٦ .

ما انفرد به ابن هشام فى اللباب وفى الصميم

أما الأمور التى انفرد بها ابن هشام، وكانت فى لباب العلم وفى صميم النحو، والتى تنم عن رسوخ قدمه، وتدل على نفاذ بصيرته وصفاء قريحته، وتجعله فى صفوف الثقات المجتهدين فإنى أورد منها ما وقفت عليه فى بعض كتبه التى هى فى متناول اليد الآن، ولعل له فتوحات أخرى كثيرة فيما حُجب عنا من مؤلفاته التى استأثرت بها مكتبة ليدن، وبرلين، والتى نوه بها العلامة السيوطى.

ومنها ما بلغ خمسة عشر مجلداً، فالذى يتاح له مطالعة هذه الموسوعات يستطيع أن يستخلص منها قدراً أوفر مما انفرد به ابن هشام وعملاً بالقول المأثور «ما لا يدرك كله لا يترك جله» أذكر ما ألفيته، ولإعجال الوقت دخلٌ فى اقتصارى على ما سأذكر إذ إن الإتيان بما انفرد به كاملاً يقتضى ريثًا وموازنة تامة بين مؤلفاته ومؤلفات غيره، وهى جد كثيرة تفتقر دراستها وحدها إلى بضع سنين، وقد سمعت أن مستشرقًا عكف على دراسة حرفى السلب والإيجاب زهاء سبعة عشر عاما، ثم ندم عند تمامها على جمعه بينهما، وبدا له أنه كان أجدى عليه إنفاق تلك الحقبة فى دراسة أحدهما.

١ - فمما انفرد به أن «قد» الحرفية لا تفيد التوقع، حيث قال: إن لها خمسة معان:

أحدها: التوقع: وذلك مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الغائب اليوم؛ إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون، قال الخليل: «يقال: قد ظل القوم يتنظرون الخبر» ومنه قول المؤذن: قد قامت الصَّلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، ولا يخفى أنه يريد مقيم الصَّلاة، وقال بعضهم: تقول: قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه، وفى التنزيل: ﴿قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها، وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى، وقال التوقع: انتظار الوقوع، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرت أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقعًا لا أنه الآن متوقع، والذى يظهر لى قول ثالث: وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا.

أما فى المضارع فلأن قولك: يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى لا رجل بالفتح إن «لا» للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال: هل من رجل ونحوه، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك.

ثم قال: وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة، هذا هو الحق [(١)].

٢ - ومنه توجيه جواز النصب على الاشتغال فى مثل خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو، وهو رأى أبى الحسن، وقد وافقه عليه ابن عصفور.

حيث قال: ووجهه عندى أن التزام الأسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها [(٢)].

٣ - ومنه: تحرير معنى «كل» المضافة:

حيث قال فى الكلام عليها إن حكمها الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فلذلك ذكر الضمير وأفرد فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وكل شىء فعلوه فى الزبر**﴾ [القمر: ٥٢] ﴿**وكل إنسان ألزمناه طائره**﴾ [الإسراء: ١٣] وأفرد وأنث فى قوله عزَّ اسمه: ﴿**كل نفس بما كسبت رهينة**﴾ [المدثر: ٣٨] ﴿**كل نفس ذائقة الموت**﴾ [آل عمران: ١٨٥] وجمع وذكر فى قوله تعالى: ﴿**كل حزب بما لديهم فرحون**﴾ [الروم: ٣٢].

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٤٥ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٤٧ .

وأنث في قول قيس بن ذريح:

وكل مـصـيـبـات تُصـيـب فـإنَّهـا

سـوى فـرقـة الأحـبـاب هينـة الخطب

ثم قال: وهذا الذى ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده أبو حيان بقول عنترة:

جـــادت عليـــه كل عـين ثـرة

فَتَرَكْنَ كل حـديـقـة كـالـدرهم

فقال: «تركن» ولم يقل: «تركت»، فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون.

والذى يظهر لى خلاف قـولهما، وأن المضافة إلى المفـرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحـد وجب الإفراد نحـو كل رجل يشبـعه رغـيف، أو إلى المجمـوع وجب الجمع كبـيت عنترة، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مـجموع الأعين تركن، وعلى هذا تقول: جاد عليّ كل محـسن فأغنانى، فحسب المعنى الذى تريده، وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله:

* من كل كوماء كثيرات الوبر[1] *

٤ - ومنه أن اللام غير العاملة لا تأتى للتعجب:

حيث قال: السـابع من أقسام اللام «لام» التعجب غيـر الجارة نحو: لظرف زيد ولكرم عمـرو؛ بمعنى: ما أظرفـه، وما أكرمـه، ذكره ابن خالويه فى كـتابه المسمى «بالجمل».

وعندى أنها إمـا «لام» الابتداء دخلت على الماضى لشـبهه لجـموده بالاسم، واما لام جواب قسم مقدر [2].

٥ - ومنه الكلام على الحال المـؤكدة لصاحبـها فقـد عدَّها من أقسـام الحال وتكلم عنها واستشهد لها بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لآمن من فى الأرض كلهم

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٦٢ - ١٦٥ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٩٠ .

جميعًا﴾ [يونس: ٩٩] ومثل لها بقوله: جاء القوم طرًا، حيث قال بصدد انقسامها باعتباراتها المختلفة:

والرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين مبينة، وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضًا، ومؤكدة، وهى التى يستفاد معناها بدونها، وهى ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وولّى مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] ومؤكدة لصاحبها نحو: جاء القوم طرا، ونحو: ﴿لآمن من فى الأرض كلهم جميعًا﴾ [يونس: ٩٩] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو: زيد أبوك عطوفا، وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو [١].

قال ابن مالك:

وعامل الحال بها قد أكدا
فى نحو لا تعث فى الأرض مفسدا
وإن تؤكد جملة فمضمر
عاملها ولفظها يؤخر

وقال ابن عقيل فى شرح البيت الأول: تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين، فالقسم الأول من المؤكدة ما أكدت عاملها، وهى المرادة بهذا البيت.

وقال فى شرح البيت الثانى: هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة، وهى ما أكدت مضمون الجملة.

وقال العلامة الخضرى فى حاشيته عند قول ابن عقيل «على قسمين»، زاد الموضح، ثالثا: وهى المؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لآمن من فى الأرض كلهم جميعًا﴾ [٢] [يونس: ٩٩].

---

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٨٨.
(٢) شرح ابن عقيل وحاشية الخضرى ١ : ٢١٩.

٦ - ومنه حصر مسوغات الابتداء بالنكرة فى عشرة أمور:

حيث قال: لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فَمِنْ مُقِلٍّ مُخِلٍ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة.

والذى يظهر لي إنها منحصرة فى عشرة أمور [١].

والمقل المخل الذى أشار إليه، هو من رجعها إلى الخصوص والعموم [٢] ولا ريب أن فيه تكلفا، والمكثر الذى أورد ما لا ينحصر، هو من أنهاها إلى نيف وثلاثين موضعًا [٣]، وهذه المسوغات مبسوطة فى الكتب صغيرها وكبيرها فلا داعى لذكرها هنا.

٧ - ومنه توجيه إفادة السين وقوع الفعل المحبوب، أو المكروه إذا دخلت عليه لا محالة، حيث قال: والسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار إنما يكون فى المستقبل، وزعم الزمخشرى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك.

ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك فى سورة البقرة فقال فى: ﴿فسيكفيكهم الله﴾ [البقرة: ١٣٧] معنى السين: أن ذلك كائن لا محالة، وإن تاخر إلى حين، وصرح به فى سورة براءة فقال فى: ﴿أولئك سيرحمهم الله﴾ [التوبة: ٧١] السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد إذا قلت سأنتقم منك [٤].

٨ - ومنه استدلاله بنصب العبيد وقريش فيما سمع من قولهم: «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب وأما قريشًا فأنا أفضلها على عدم التقيد بتقدير مهما يكن من

---

(١) شرح ابن عقيل وحاشية الخضرى ٢ : ٨٩ .

(٢) هو أبو حيان، قال فى منظومته «نهاية الإعراب»: وكل ما ذكرت فى التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم.

(٣) هو بهاء الدين ابن النحاس.

(٤) مغنى اللبيب ١ : ١٢٠ .

شيء في مثل هذا المقام، وهى العبارة التى درج عليها النحاة قديمًا وحديثًا، وأن أما ليست العاملة، وأنه يجوز أما زيدًا فإنى أكرم حيث قال:

سمع: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وأما قريشًا فأنا أفضلها، وفيه عندى دليل على أمور.

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم أما العلم فعالم، وأما علما فعالم، فهذا أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق، أو مفعول لأجله إن كان معرفًا، وحال إن كان منكرًا.

والثانى: أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف فى المفعول.

والثالث: أنه يجوز أما زيدًا فإنى أكرم على تقدير العمل للمحذوف [١].

٩ - ومنه ما اشترطه فى كسر «إنَّ» إذا كانت فى جملة حالية، أو وقعت بعد حيث قال: أن تكون إن فى أول الجملة من هذين الموضعين كقوله تعالى: ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنَّ فريقًا من المؤمنين لكارهون﴾ [الأنفال: ٥] ونحو: «جلست حيث إن زيدًا جالس» بخلاف نحو «أقبل زيد وعندى أنه ظافر» فى الأول، ونحو: جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن [٢].

هذا ما وقفت للعثور عليه، وهنالك مسائل أُخر عزا فيها لنفسه بعض الآراء ونقد من أجلها العلماء ولكنها لم تسلم له خالصة، بل لقد قرر بعض الكاتبين إن غيره تكلم فيها فآثرت عدم ذكرها والاكتفاء بالإشارة إليها، ورأيى فيها أنها من اتفاق الخواطر.

وهناك موضوعات طرقها غيره وتكلم عليها سواه ولكن كان له فيها فضل البسط والتوفية، والإيضاح والتجلية، والتحرير والتصفية.

١ - منها إعراب كلمة «لو» وإليك ما قرره عنها فى «المغنى»، قال رحمه الله: «لو» على خمسة أوجه:

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٥٥ .

(٢) شذور الذهب ص ١٨٢ .

أحدها: الشرطية، أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضى، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن، فإن هذه لعقد السببية والمسببية فى المستقبل، ولهذا قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: إن جئتنى غداً أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجيىء قلت لو جئتنى أمس أكرمتك.

الثالث: الامتناع: وقد اختلف النحاة فى إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، وهذا قول الشلوبين؛ زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق فى الماضى كما دلت إن على التعليق فى المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع، ولا على ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى، وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهى، فإن كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تتعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى، تقول: لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجيء، ومنه قول امرىء القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفانى - ولم أطلب قليل - من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

وقول زهير:

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت
ولكن حمد الناس ليس بمخلد

ومنه قوله تعالى: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول منى

لأملأن جهنم﴾ [السجدة: ١٣] أى: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى، وقوله تعالى: **﴿ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم فى الأمر ولكن الله سلم﴾** [الأنفال: ٤٣] أى: فلم يريكموهم كذلك.

وقول الحماسى:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى

بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانَا

ثم قال:

لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد

ليسوا من الشرِّ فى شىء وإن هانَا

إذ المعنى لكننى لست من مازن بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر، وإن هان، وإن كانوا ذوى عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: **﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا﴾** [البقرة: ١٠٢]، **﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إلى رميت ولكن الله رمى﴾** [الأنفال: ١٧].

والثانى: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: **﴿ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموت وحشرنا عليهم كل شىء قُبُلاً ما كانوا ليؤمنوا﴾** [الأنعام: ١١١] **﴿ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾** [لقمان: ٢٧].

وقول عمر رضى الله عنه: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.

وبيانه: أن كل شىء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شىء عليهم، وفى الثانية نفاد الكلمات

مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة مدادًا، وهى تمد ذلك البحر، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه إن كان مساويًا للشرط فى العموم كما فى قولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، وإن كان أعم كما فى قولك: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال: إن «لو» تدل على ثلاثة أمور، عقد السببية والمسببية وكونهما فى الماضى وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب، وتارة لا يعقل.

النوع الأول: على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية، الثانى فى سببية الأول نحو: **﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾** [الأعراف: ١٧٦] ونحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى قطعًا.

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو: لو نام لا تنقض وضوءه، ونحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا، وهذا لا يلزم فيه من أمتناع الأول أمتناع الثانى كما قدمنا.

وما يجوز فيه العقل ذلك نحو: لو جاءنى أكرمته؛ فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام فى المجىء ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثانى على الأول وأنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

النوع الثانى: قسمان:

أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هى من باب مفهوم المخالفة، وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

الثانى: لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء، والمهابة، والإجلال، والإعظام، وذلك مستمر مع الخوف؛ فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف متسندًا إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معا، وعلى ذلك تتخرج آية [سورة] لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا ﴿ولو أسمعهم لتولوا﴾ [الانفال: ٢٣] فإن التولى عند عدم الإسماع أولى، وكذا ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق﴾ [الإسراء: ١٠٠] فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثانى: أن يكون الجواب مقررًا على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ﴿ولو ردوا لعادوا﴾ [الانعام: ٢٨] فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى.

وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلاً لكنه ليس المقصود، وقد اتضح أن أفسد تفسير «للو» قول من قال حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه ـ رحمه الله ـ: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه.

ولكن قد يقال إن فى عبارة سيبويه إشكالاً ونقصًا؛ فأما الإشكال فإن اللام

من قوله لوقوع غيره فى الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح، وكذا التولى وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة.

والجواب: أن تقدر اللام للتوقيت مثلها فى **﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾** [الأعراف: ١٨٧] أى: أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها.

والجواب أنه مفهوم من قوله: ما كان سيقع فإنه دليل على أنه لم يقع، نعم فى عبارة ابن مالك نقص فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى، فإذا قيل: «لو» حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك أجود العبارات[1].

٢ - وقال: فى الكلام على ما تلزم إضافته:

ومنها: «حسب» ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى «كاف» فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتًا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل أى: كاف لك عن غيره، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل، واستعمال الأسماء نحو: **﴿حسبهم جهنم﴾** [المجادلة: ٨] **﴿فإن حسبك الله﴾** [الأنفال: ٦٢] بحسبك درهم، وبهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثانى: أن تكون بمنزلة «لا غير» فى المعنى فتستعمل مفردة، وهذه هى «حسب» المتقدمة، ولكن عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية، أو الحالية، أو الابتدائية.

(١) مغنى اللبيب: ١ : ٢٥٣ .

وبناؤها على الضم، تقـول: رأيت رجلاً حسبُ، ورأيت زيدًا حـسب، قال الجوهري: كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك، ولم تنون.. انتهى.

وتقول: قبضت عشرة فحسب، أي: فـحسبي ذلك، واقتضى كلام ابن مالك أنها تعرب نصبًا إذا نكرت كـقبل وبعد، قال أبو حيان: ولا وجه لنصـبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل نصبها عنهم حالاً إذا كانت نكرة.. انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قطعـها عن الإضافة معرفـة اقتضى أن استعمالهـا حينئذ منصوبة شـائع وأنها كانت مع الإضـافة، وكلاهمـا ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجـه لاشتراطه التنكير حينئذ؛ لأنهـا لم ترد إلا كذلك، وأيضًا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحـال حينئذ فإنه مشهور حتى إنه مذكور في كتاب «الصحاح»:

قال تقـول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقـول في المعرفة: هذا عـبد الله حسبك من رجل، فتنصب حسبك على الحال.. انتهى.

وأيضًا فلا وجه للاعتذار عن ابن مـالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره في قبل وبعد، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا.

وأما «على» فـإنها توافق «فـوق» في معناها وفي بنائها عـلى الضم إذا كانت معرفة كقوله الفرزدق:

* وأتيت نحو بني كليب من عل *

أي: من فوقهم:

وفي إعرابها إذا كانت نكرة كقول أمرىء القيس:

* كجلود صخر حطَّه السيلُ من عل *

أي: من شيء عال.

وتخالفها في أمرين:

أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن، وأنها لا تستـعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم: ابن أبي الربيـع، وهو الحق، وظاهر ذكـر ابن مالك لهـا في عـداد هذه

الألفاظ أنها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهرى بذلك فقال: يقال أتيته من علِ الدار بكسر اللام أى: من عال، ومتقضى قوله:

واعربوا نصبًا إذا ما نكرا
قَبْلاً وما من بعده قد ذكرا

أنها يجوز انتصابها على الظرفية، أو غيرها، وما أظن شيئًا من الأمرين موجودًا.

وإنما بسطت القول قليلاً فى شرح هاتين الكلمتين، لأنى لم أر أحدًا وفَّاهما حقهما من الشرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله [(١)].

٣ - وقال بصدد الكلام على حركة لام المستغاث والمستغاث له «فى تذكرته»: إن قيل: لأى شىء فتحت لام المستغاث؟ فالجواب: فرقًا بينها وبين لام المستغاث له.

فإن قيل: لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغيير فى الثانية؛ لأن عندها تتحقق الحاجة فهو أجرى على قياسهم كما أنهم لا يحذفون فى نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده؟ فالجواب: أن الأول حال محل المضمر، واللام تفتح إذا دخلت عليه.

فإن قيل: فلأى شىء كسرت فى المعطوف؟ فالجواب: إنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك، وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه، تقول: يا زيد والرجل، وإن لم يجز يا الرجل، فإن قيل: فلأى شىء يفتح فى يالزيد، ويا لعمرو مع أنه معطوف فالجواب أنه نداء فإن مستقل والمعطوف الجملة، ثم قال: فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى [(٢)].

٤ - وقال فى تذكرته: هذا باب ما حملوا فيه الشىء على نقيضه وذلك فى مسائل الأولى، لا النافية حملوها على إن فى العمل نحو لا طالعا جبلا حسن.

---

(١) أوضح المسالك ٢ : ٧٩ .
(٢) الأشباه والنظائر نقلاً عن التذكرة لابن هشام ١ : ٣٢٧ .

الثانية: رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائى.

الثالثة: فضل عدوه بعن حملاً على نقص ودليله قوله:

لاه ابن عـــمـك لا أفــضلت فـى حــسب

عنـى ولا أنت ديـانى فــــتـــــخــــزونى

قال ابن هشام، وهذا مما خطر لى [1].

٥ - وقـال : أيضًا فى التـذكرة: إنهم يعـبـرون بالفعـل عن أمور أحـدها: وقوعه، وهو الأصل الثانى مـشارفته نحو: ﴿**وإذا طلقتم النسـاء فبلغن أجلهن فأمسكوهن**﴾ [البـقرة: ٢٣١] أى: فشـارفن انقضـاء العدة: ﴿**وليـخش الذين لو تركوا من خلفهم**﴾ [النساء: ٩] أى: شارفوا أن يتركوا.

الثالث: إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: ﴿**فإذا قرأت القرآن فاستعذ**﴾ [النحل:٩٨]، ﴿**إذا قمتم إلى الصَّلاة فاغسلوا**﴾ [المائدة:٦]، ﴿**وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون**﴾ [البقرة:١١٧].

الرابع: مقاربته كقوله:

إلى مـلك كـــاد الجـــبـــال لفـــقـــده

تزول وزال الراســـيـــات من الصـــخـــر

أى: تزول الراسيات.

الخامس: القدرة عليه نحو: ﴿**وعدًا علينا إنا كنا فاعلين**﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أى: قـادرين على الإعادة وأصل ذلك أن الفـعل يتـسبب على الإرادة والقـدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس [2].

٦ - ومما جاء له فى الأشـباه والنظائر على مـا نقل عن تذكرته رسـالته التى أشرت اليها عند الكلام على مؤلفاته.

وقد استهلها بقوله: «سألنى بعض الأخوان وأنا على جناح السفر.

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ١ : ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

أ - عن توجيه النصب فى نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلاً عن دينار.

ب - وقوله: الإعراب لغة: البيان، واصطلاحًا: تغيير الآخر لعامل.

والدليل: لغة المرشد.

والإجماع: لغة العزم.

والسنة: لغة الطريقة.

جـ - وقوله: يجوز كذا خلافا لفلان.

هـ - وقوله: وقال أيضًا.

و - وقوله: هلم جرًا.

وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من أنها عربية، وإن كانت مشهورة فى عرف النَّاس وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له، ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفى عليلاً، ولا يبرد غليلاً.

وها أنا ذا مورد فى هذه الأوراق ما تيسر لى معتذرًا بضيق الوقت وسقم الخاطر، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وقد استغرق الكلام عليها من صفحة ٢٠٣ إلى صفحة ٢٢٢ من كتاب «الأشباه والنظائر».

***

هل كان ابن هشام من المجتهدين؟

إن ما سبق من دراسة ابن هشام، وما هُدى إليه وامتاز به من تضلع فى العلوم ودراية بالفنون، وما كان له من أفق واسع، وما حباه الله به من ذوق سليم وفقه للأساليب اللغوية، وفهم صحيح للشواهد العربية، وما أخذ به نفسه من إخلاص للعلم، وما توفر له من أمانة وهو الثبت الثقة يملى علينا أنه من النحاة المجتهدين الذين حذقوا النحو بعد دراسة تفصيلية دقيقة وبحوث عميقة، وإذا كان أساس الاجتهاد بذل الجهد فأخلق بابن هشام أن يكون مجتهد زمانه فى النحو غير مدافع، وإذا تفاوتت قدر المجتهدين وتباينت أقدارهم فابن هشام لا يفضله فى النحو مجتهد سابق، ولعلى لا أكون مبالغًا إذا رأيت أنه لا يعدله أحد من الرعيل الأول، ولى على ذلك دليلان:

أما الأول: فهو تأخره فى الزمن مع ما امتاز به، وقديمًا قيل: «كم ترك الأول للآخر» لأن المتأخر يتاح له أنْ يفيد بدراسته بسير الذاهبين الأولين ويمتح من عصارة ألبابهم فما استقام لهم قبله أقرّه، وما ابتعدوا فيه عن الجادة وجانفوا معه الصواب نأى عنه وَسَلِمَ منه.

هذا إلى ما يفتح الله به عليه مما لم يصلوا إليه.

وهكذا كان ابن هشام دائب البحث والتنقيب فى آراء القدامى والمعاصرين لم يغادر رأيًا لنحوى إلا وقف عليه، ولم يترك بحثًا إلا أنعم نظره فيه وانتفع به، ثم هو بعد ذلك ذو مرة وذو رأى جديد.

وأما الأمر الآخر: فقول العلامة ابن خلدون، وسيأتى فى شهادات العلماء لابن هشام.

***

منزلته فى المجتهدين

نفهم مما تقدم منزلة ابن هشام بين أئمة مجتهدى النحويين ، وأنه فيهم صاحب الهالة ، وكما كان محمد ﷺ خاتم النبيين كذلك كان ابن هشام مسك ختام المجتهدين ، فلم يأت بعده فى النحو مجتهد ، وقد انتهت به طبقة المجتهدين ، وجماعة المرجحين ، ومن جاء بعده فهو إما شارح لكلامه كابن الصائغ، والدماميني، والشمنى، وإما جامع لكلامه وكلام غيره كالسيوطى، والأشمونى، والصبان، ولو وقف الأمر عند هذا الحد، واقتصر الحال على صنيع هؤلاء العلماء لاحتمل وقبل، ولكن مُنِيَ هذا العلم بعد أولئك الأعلام بقوم كلفوا بالتعقيد، وشغلوا بكتابة التقريرات على الحواشى وحشوها بالقال والقيل، والإغراب فى التحليل، مما جعل النفع بها والفائدة منها قاصرة على من قطع أشواطًا فى تحصيل العلوم.

أما الناشىء الصغير الذى وضع لمستواه هذا المختصر الموجز فإنه يضل فى مرامى الحواشى والتقارير، ولولا اشتمال هذه الطريقة على تربية ملكة البحث لكان ضررها أكبر من نفعها إذ قلما يحيط الناشىء معها بأطراف الموضوع الذى تصدى لبحثه، وعكف على درسه، وما دام القول قد مس الشروح والحواشى فيجدر لى تبيان موقف ابن هشام منها، وهل كان له نصيب فيها؟

أما الحواشى فمبلغ علمى أنه لم يُسْهِمْ فيها، ولم يَحْلُ له قرع هذا الباب، وأن هذا العمل لم يعرف إلا من بعده.

وأما الشروح فإنه لم يعزف عنها ، ولم يكثر منها ، ويمثلها لنا كتاب «أوضح المسالك» ، وهذا عدا شروحه على كتبه المشهورة ، وله شرح على شواهد ابن الناظم لم أعثر عليه.

***

ابن هشام وشراح ألفية ابن مالك

شراح الألفية كثير وشروحهم معروفة تكفل ببيانها صاحب «كشف الظنون» فى هذا الكتاب، وتبارى العلماء فى شرح «الألفية» أمر ليس بالغريب لاشتمال مؤلفات ابن مالك على شىء من التعقيد [١]، وإذا كان هذا الحكم عامًا فيما ألفه هذا الإمام فهو فى النظم أظهر وفى «الألفية» أكثر حيث الضرورات الشعرية.

واشتهر من بين هذه الشروح ثلاثة:

الأول: شرح «ابن عقيل» وهذا الشرح سهل خفيف الظل يغرى على دراسة «الألفية»، ويشف عن المراد منها دون زيادة عليها، وتبدو فيه ظاهرة عجيبة هى مسايرة ابن عقيل لابن مالك وعنايته بدفع هجوم ابنه «بدر الدين» عليه وانتقاده له فى كثير من الأبواب.

وابن عقيل مصرى معاصر لابن هشام [٢].

الثانى: «أوضح المسالك» إلى ألفية ابن مالك، وهو يشارك شرح ابن عقيل فى سهولة العبارة والكشف عن المقصود من كل بيت، ويمتاز عنه بالبسط قليلاً وحكاية بعض مذاهب النحاة، مع الضبط، والدقة، والتوجيه، والترجيح فهو من هذه الناحية أى: أملأ شرح ابن عقيل وأدق، وأحفل بالتدليل والتعليل.

والثالث: شرح أبى الحسن الأشمونى المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وهو أوفى من سابقيه علمًا وأغزر مادة، وأكثر لمذاهب النحاة جمعًا، وأوفر استدلالاً وتعليلا؛ لأن أبا الحسن الأشمونى جاء بعد هذين الإمامين وطالع شرحيهما وشروح غيرهما ممن سبقهما، أو عاصرهما كابن الناظم، والمرادى، والدنوشرى، ولم يرد أن يكون كتابه قاصراً على شرح الألفية بل رأى أن يجعله موسوعة من موسوعات هذا العلم، فاستعرض أمامه الكتب الجوامع مثل:

«شرح الكافية» للناظم، «ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام،

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية فى الكلام على ترجمة ابن مالك.

(٢) توفى ابن عقيل سنة تسع وستين وسبعمائة هجرية.

وما إلى هذه الأسفار وصاغ منها شرحه، فلهذا جاء شرحه أحفل، وأبطأ الدلاء أملؤها، ومن يطالع شروح الألفية، ثم يقفى على أثرها بمطالعة شرح الأشمونى فإنه يسهل عليه رجع القول إلى قائله.

وقد ينسب الأشمونى الفضل لذويه فى شرحه، وذلك مثل تصريحه «بالمغنى» فى باب المعرب والمبنى عند قول الناظم:

وفعل أمر ومضى بنيا

وأعربوا مضارعًا إن عربا

«وبأوضح المسالك» فى باب النكرة والمعرفة عند قوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر

كأفعل أوافق نغتبط إذ تشكر

«وبالمرادى» فى باب التنازع عند قوله:

*** وأخرنه إن يكن هو الخبر ***

وكثيرًا ما يذكر الشارح يعنى ابن الناظم، ولكن ذلك قليل جدًا إذا ووزن بما أغفل نسبته إلى صاحبه.

على أن من هناته المسخ والتغيير لكلام ابن هشام فى «المغنى»، فهو كثيرًا ما ينتزع رأيه ويتناوله بالتقديم، أو التاخير، أو يسمه بحذف منه، أو زيادة طفيفة عليه.

يحكى لنا ذلك كلامه على الأدوات فى عطف النسق، وفى النواصب والجوازم، وفى كم، وكأين، وكذا.

ولا تسلم بعض الشواهد التى ساقها من تحريف، ولولا ذلك لارتفع الأشمونى بشرحه إلى مستوى عزيز المنال، ولكنه قنع بالجمع على ما سبق بيانه.

***

هل لابن هشام أوهام وهل عليه مآخذ؟

لابد للصارم أن ينبو وللجواد أن يكبو، وللإنسان فى طور نضجه أن يهفو، فالكمال والعصمة والكبرياء، والعظمة لله وحده، وقد رأيت لابن هشام هفوات، ولكنها هينات.

منها قوله فى الشذور فى الكلام على إن وأخواتها، «يجب كسر إن فى تسع مسائل».

الخامسة: أن تقع فى أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل، وهو إذ وإذا وحيث، نحو: جلست حيث إن زيداً جالس، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد.

قال الشيخ عبادة: اعلم أن شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظراً إلى أن الأصل فى المضاف إليه الإفراد، وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله: فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وإن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد، ثم قال: والحق جواز الأمرين؛ لأنه ورد إضافة «حيث» إلى مفرد نحو: حيث سهيل طالعًا من قول الشاعر:

كما ترى حيث سهيل طالعًا
نجمًا يضيء كالشهاب لامعا

وهذا البيت لم تعرف له نسبة إلى قائل، وقد ورد فيه رفع سهيلٍ وطالع فتكون إضافة «حيث» إلى جملة، ولكن يضعف هذه الرواية نصب رَوِيِّه حيث لم يرو لامع بالرفع، وأيًا ما كان فإن إضافة «حيث» إلى مفرد ذهب إليه الكسائى وجعله مقيسا، وإن شذ ذلك فى رأى جمهرة النحاة.

وبعضهم يجعل «إن» إذا فتحت بعد حيث مبتدأ مع ما بعدها ويقدر لذلك خبراً، فحيث فى الواقع مضافة إلى جملة، وفتحها جائز، وليس بلحن فاحش

كما قرر ابن هشام، ولعل هذا التخريج هو ما عناه شيخنا الأستاذ محيى الدين عبد الحميد فى تعليقه على الشذور بقوله: «ليس كما قال المؤلف بل هو جائز وله تخريج حسن» (١).

قال الفيشى: قوله: وهو لحن فاحش فيه نظر؛ لأنه مذهب الكسائى، والحق جواز الأمرين، وهو الصواب.

قال جار الله: وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة، ويقال: حيث وحوث بالفتح، والضم فيهما، وحكى الكسائى حيث بالكسر، ولا يضاف إلى غير الجملة إلا ما ورد من قوله:

* أما ترى حيث سهيل طالعا *

أى: مكان سهيل وقد روى ابن الأعرابى بيتًا عجزه

* حيث لى العمائم (٢) *

وقال ابن يعيش فى شرحه على المفصل بعد إن ذكر ما فيها من لغات، وهى مبنية فى جميع لغاتها، والذى أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهى خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت، وعلى كل مكان، فأبهمت حيث ووقعت عليها جميعًا فضاهت بإبهامها فى الأمكنة «إذ» المبهمة فى الأزمنة الماضية كلها فكما كانت «إذ» مضافة إلى جملة توضحها أوضحت «حيث» بالجملة التى توضح بها «إذ»، من ابتداء وخبر، وفعل، وفاعل، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت «الذى» ونحوها من الموصولات فى إبهامها فى نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات.

ووجه ثان أنه ليس شىء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا «حيث»، فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها من بابها، ثم علل لبنائها على السكون ولتحريكها إلى إن قال: ومنهم عن شبهها بالغايات فضمها كقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أن حق «حيث» من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من

---

(١) شذور الذهب تعليق العلامة الشيخ محيى الدين عبد الحميد ص ١٨٢ .

(٢) كتاب المفصل للزمخشرى ٤ ٩ .

ظروف الأمكنة نحو أمامك وقدامك ونحوهما، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة فأشبهت قبل وبعد فى قطعهما عن الإضافة إلا أن الحركة فى «حيث» لالتقاء الساكنين، وفى قبل وبعد للبناء.

ثم قال: ومن العرب من يضيف «حيث» إلى المفرد ويجره، وأنشد ابن الأعرابى:

ونطعنهم حيث الحبى بعد ضربهم

بيض المواضى حيث لى العمائم

وقد رأيت فى منار السالك إلى أوضح المسالك [1]، هذا البيت منسوبًا إلى الفرزدق، وقال بعض الكاتبين إنه لم يعرف له قائل، غير أنه ورد فى شعر كثّير عزة مثله: ـ وهو دليل على ما قصد إليه الشارح ـ قال كثير:

وهاجرة يا عز يلطف حرها

لركبانها من حيث لى العمائم

نصبت لها وجهى وعزة تتقى

بجلبابها والستر لفح السمائم

قال ابن يعش: فهذا بناه وأضافه إلى المفرد كما قال: ﴿من لدن حكيم عليم﴾ [النمل:٦] فأضاف لدن مع كونه مبنيًا ولم يمنعه ذلك من الإضافة [2].

وقال العلامة الصبان فى حاشيته على قول الأشمونى: «والواقعة بعد حيث» بعد كلام حرره ابن هشام، وكان له فيه فضل السبق.

هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث، أما على القول بجواز إضافتها للمفرد فظاهر، وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر، أو فعل، وقيل: يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة.

---

(١) منار المسالك إلى أوضح المسالك ٢ : ٨٣ .
(٢) شرح الزمخشرى ٤ : ٩٢ .

وقال الأشمونى فى باب الإضافة عند قول ابن مالك .

والزمـــوا إضـــافـــة إلى الجـــمل
حـــيث وإذ وإن ينـون يحـــتـــمل

وأما نحو قوله :

* أما ترى حيث سهيل طالعًا *

وقوله: «حيث لى العمائم» فشاذ لا يقاس عليه خلافًا للكسائى [(١)].

قال الصبان: وقيل: سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه.

وقد سلف أن قافية البيت لم ترد إلا منصوبة، وهذا يناقض رفع سهيل.

وقال الشيخ الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل عند قوله: «بعد حيث» أى: وإذ لوجوب إضافتـهما للجمل لكن الصحيح جواز الفـتح بعدهما خلافًا لأبى حيان كمـا جاز بعد إذا الفجائية مع اخـتصاصها بالجمل، فـأن وصلتها إما فاعل لثبت مـحذوفًا، أو مبتدأ خبره مـحذوف، وقيل: يكفى إضافتـهما لصورة الجـملة، وعلى قول الـكسائى: يجـوز إضـافة حـيث للمـفرد فـلا إشكال فى الفتح [(٢)].

وقال ابن الحاجب فى كتابه «الكافية»:

الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقـبل وبعد، وأجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب، ومنها: حيث ولا يضاف إلا إلى جملة فى الأكثر [(٣)].

قال العـلامة الرضى: اعلم أن الظروف المضـافة إلى الجُمل على ضـربين إما واجبـة الإضافـة اليـها بالوضع، وهى ثلاثة لا غـير «حـيث» فى المكان، «وإذ» و«إذا» فى الزمان على خلاف فى «إذا» هل هى مضافة إلى الجملة التى تليها، أو لا؟ كما يجىء، وحيث وإذ يضافان إلى الفعلية والأسمية.

(١) الأشمونى ٢ : ١٤٥ .
(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ ١٣١ .
(٣) كافية ابن الحاجب ٢ ٩٥ .

وقال رضى الله عنه: والظروف المضاافة إلى الجمل على ضربين كما ذكرنا، إما واجبة الإضافة إليها، وهى حيث فى الأغلب، ثم قال: فالواجبة الإضافة إليها واجبة البناء؛ لأنها مضاافة فى المعنى إلى المصدر الذى تضمنته الجملة، وإن كانت فى الظاهر مضافة إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة فأشبهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بنيت «حيث» على الضم كالغايات على الأعرف(١).

مما تقدم يتبين أن ابن هشام لم يحالفه التوفيق فى قوله: «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحشن فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد» والعبارة الجيدة أن يقول: وفتحها بعد حيث شاذ لدى الجمهور، والكسائى يقيس عليه.

أما قوله: إن أن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد وحيث لا تضاف إلا إلى الجملة فمع التسليم به يمكن الخروج منه بتقدير خبر لذلك المفرد المؤول.

هذا وقد عنّ لابن هشام بعد ذلك أن يخالف ما ذهب إليه فى الشذور فقال فى «المغنى» عند الكلام على «حيث»: وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

* حيث لى العمائم *

والكسائى يقيسه: ثم التمس للفقهاء وجهًا يخرجون عليه فتح أن بعد حيث، وهو مذهب الكسائى.

والأولى أن يخرج على جعل «حيث» مضافة إلى الجملة بأن تجعل أن ومعمولاها مؤولة بمصدر مبتدأ والخبر محذوف، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث ليس عزيزًا كما قال الدمامينى (٢).

وقال ابن هشام فى «أوضح المسالك»: وربما أضيفت إلى المفرد كقوله: «حيث لى العمائم» ولا يقاس عليه خلافًا للكسائى.

والذى أراه بعد أن ابن هشام قرر ما قرر فى كتاب «الشذور» ولما يبلغ الرأى

(١) شرح الرضى على الكافية ٢ : ١٠٠ .
(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ١ : ١٩٦ .

منه إناه، وأنه عندما ألف هذا الكتاب كانت نشوة السرور تنازع تواضعه المأثور، بدليل قوله بعد ذلك: وقد أتيت فى شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

والواقع أن العلماء تكلموا فيما قرره وحرروه، وإن الذى عده لحنًا فاحشًا فى هذا المؤلف رآه فى غيره نادرا، وأن ما ذهب إليه هنا من أنه نادر وهنالك من أنه لحن فاحش له وجه سائغ مقبول هو رأى العلامة الدمامينى الذى أشرت إليه آنفا، ولكن يغفر له ذلك ما تراءى له بعدئذ من سعة الأفق فى التخريج، وما أتيح له من حس مرهف وذوق سليم.

وقال فى الجهة العاشرة من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهى أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتض:

وإنما قال فى قوله:

اعتاد قلبك من سلمى عوائده
وهاج أحزانك المكنونة الطللُ
ربع قواء أذاع المعصرات به
وكل حيران سار ماؤه خضل

إن التقدير: هو ربع ولم يجعله على البدل من الطل؛ لأن الربع أكثر منه فكيف يبدل الأكثر من الأقل، ولئلا يصير الشعر معيبًا لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافى تضمينا، والمحكى عنه سيبويه بدليل التصريح باسمه من قبل، وبدليل ورود البيتين السابقين فى كتابه وهما من الأبيات المجهولة القائل.

واعتاد معناها هنا: انتاب، وعوائد جمع عائد كعود وعواد، وهاج: أثار وحرك، والمكنونة: المستورة، والطلل: ما شخص من آثار الديار، والربع: الدار بعينها حيث كانت، والقواء: المنزل الموحش، وأذاع سره، أو به أفشاه، وفى القاموس أذاع الإبل أو القوم بما فى الحوض: شربوا ما فيه، وبمالى ذهبوا به،

والمعصرات: السحاب تعتصر بالمطر كما فى المختار، أو تعصرها الرياح فتمطر، وحيران يطلق على الماء إذا تردد، والخضل يطلق على البارد الرطب، وعلى النبت الناعم، والمناسب للمعنى هنا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمرى من أنه الغزير؛ إذ هو الذى يمحو المعالم ويغير الرسوم.

يريد الشاعر أن يقول: إن قلبى متيم إثر ليلى مكبول يا يتأجج فيه الشوق إليها حينًا بعد حين، وكلما سلوت عنها علودنى الحنين، وأثار لواهج الأسى عليها دار غيرها البلى ومحا محالمها هطل اجش، أمست خلاه وأمسى أهلها احتملوا.

وقد علل ابن هشام لجعل ربع خبرًا دون أن يكون بدلاً من الطلل بعلتين، لم يحالفه التوفيق تمامًا من علل ثلاث.

الأولى: قوله: لأن الربع أكثر من الطلل فكيف يبدل الأكثر من الأقل؟

والثانية: قوله: ولئلا يصير الشعر معيبًا لتعلق أحد البيتين بالآخر إذ البدل تابع للمبدل منه، ويسمى ذلك علماء القوافى «تضمينا».

وضعف العلة الأولى من جهتين:

الأولى: يمنع أن يكون الربع أكثر من الطلل؛ لأن الربح الذى معنا وصف بما يجعله والطلل سواسية من عدم تعهد ساكن به لخلوه، ومن عصف الرياح به والصيب الهطل.

والثانية: مع التسليم بأن الربع أكثر من الطلل، فالإبدال كالإخبار، وكما يمتنع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الإخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضًا إلا على وجه المبالغة فى الإخبار، وهو ما لم يشر إليه ابن هشام من قريب أو بعيد.

العلة الثانية: قوله: ولئلا يصير الشعر معيبًا لتعلق أحد البيتين بالآخر إذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافى «تضمينا».

وعلماء القوافى قرروا أن التضمين القبيح الذى يصير الشعر بسببه معيبًا أن يكون ما فى البيت الثانى الذى تعلقت به قافية البيت الأول لا يتم الكلام إلا به

كجـواب الشرط والقـسم والخبـر والفاعل والصلة، إنما مـا تم الكلام من دونه والحاجة إليه تكميل المعنى المتقدم فقط كـالتفسير والنعت وغيره من سائر التوابع والبدل منها والفضلات فليس قبيحًا ولا يصير الشعر معه معيبا [١].

وهذا يناقض ما ذهب إليـه ابن هشام وجعله علة ثـانية لمنع إبدال «الربع» من الطلل، وقد عثرت على كثير مثل هذا جانف فيه ابن هشام وجه الصواب ولكنه قليل إذا قيس بما وقع فيه سواه، ولا يعد شيـئًا مذكوراً تجاه ما قرر وأجاد وحرر وأفاد، من ذلك استشهاده بقول الشاعر:

فـــوالله مـــا فـــارقـــتكم قـــاليًا لـكم
ولكـن مـــا يـقـــضـى فـــســـوف يـكون

فى باب إن وأخواتها من كتاب «القطر» على أن مـا بعد «لكن» كافة لها عن العمل ومصححة لدخولها على الجملة الفعلية حيث قال:

إنما تنصب هذه الأدوات الأسمـاء وترفع الأخبـار بشرط ألا تقتـرن بهن «ما» الحرفية؛ فإن اقترنت بهن بطل عملهن، وصح دخولهن على الجملة الفعلية، ثم ساق الشاهد السابق الذى نسبـه بعضهم للأفوه الأودى على حين أن القالى فى أماليه [٢]، والأشمونى فى شرحه على الألفية [٣]، لم ينسباه إلى قائل معين كما فعل غيرهما من النحاة.

وابن هشام واهمٌ هنا فى استشهاده بـهذا البيت، فإن «مـا» أسمية مـوصولة بدليل الفاء الواقعة فى الخبـر، وهى اسم «لكن» والجملة من الفعل الذى بعدها ونائب الفاعل صلتها، وليست حرفية كافة كما توهم.

ومثال الحرفية الكافة ما فى «لكنما» من قول أمرىء القيس:

ولكـنمــــا أســــعـى لمجـــد مــــؤثل
وقـــد يدرك المجـــد المؤثل أمـــثـــالىَ

---

(١) حاشية الدمنهورى الكبرى على متن الكافى ص ١٠٢ .

(٢) كتاب الأمالى لأبى على القالى ١ ٩٩ .

(٣) شرح الأشمونى على الألفية ٢ ٦٢

فمـا فى هذا الشاهد حرف زائد كفَّ «لكـن» عن العمل وهيأ لهـا الدخول على الفـعل، ولكن يغفـر له احتـرازه عنها فى «أوضح المسـالك» حيـث قال: بخلاف قوله:

*ولكنما يقضى فسوف يكون *

ومن ذلك حكمه على المتنبى بأنه غلط فى إعمـال «لا» عمل ليس مع تعريف أسمها من قوله:

إذا الجـــود لم يـرزق خـــلاصًا من الأذى

فــلا الحــمــد مكســوبًا ولا المال باقــيــا

حيـث قال: فى كتـابه «شرح الـقطر» ولإعمـالها أربعـة شروط، أن يتـقدم اسمها، وألا يقـترن خبرها بالا، وأن يكون اسمهـا وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك فى الشعر لا فى النثر فلا يجوز إعـمالها فى نحو: «لا أفضل منك أحد»، ولا فى نحو: «لا أحد إلا أفضل منك»، برفع أفضل وأحد فى المثالين.

ولا في نحو: «لا زيد قائم ولا عمرو» بالرفع أيضًا.

ثم قال: ولهذا غلط المتنبى فى قوله:

إذا الجـــود لم يـرزق خـــلاصًا من الأذى

فــلا الحــمــد مكســوبًا ولا المال باقــيــا

أما أن المتنبى لا يحـتج بشعره فمسلم؛ لأنه من شـعراء الدولة العباسـية وقد توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة هجرية فبيته مسوق للتمثيل.

وأما أنه غلط فى إعمـالها عمل «ليس» مع تعريف اسـمها فى الأولى، وهو الحمد، والآخـرة، وهو المال، فليس كما قال ابن هشام؛ لأن المـتنبى نحا نحو النابغة الجعدى فى قوله:

وحلـت ســـواد الـقلـب لا أنا بـاغـــيًا

ســـواها ولا عن حــبـهـــا مــتـراخـيـــا

وقد أجاز إعمال «لا» عمل «ليس» في غير النكرات الإمام أبو الفتح بن جنى المتوفى ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية، ووافقه على ذلك أبو السعادات بن الشجرى المتوفى ببغداد أيضًا سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة هجرية.

وقال ابن عقيل ـ وهو معاصر لابن هشام ـ في شرحه على ألفية ابن مالك: وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابغة البيت السابق وقبله بيتًا آخر، ثم قال: واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال: إنه مؤول ومرة قال: إن القياس عليه سائغ.

والتأويل عزاه الشيخ الخضرى في حاشيته إلى التصريح، والذى في التصريح، هو قول الشيخ خالد، وأما قول النابغة:

لا أنا باغيًا سواها

ولا في حبها متراخيا

وقول المتنبى:

* فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيًا *

فمن النوادر.

فإن قلت كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا، ولا أخوه قاعدا؟ قلت: لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى «ما».

ومن عجب أن عبارة الشيخ الخضرى بنصها على قول ابن عقيل «مؤول» هى:

أى بأن أنا نائب فاعل لمحذوف أى: لا أرى باغيًا من رأى البصرية لفباغيًا حال فلما حذف الفعل برز الضمير، أو أن ذلك الفعل خبره أى: لا أنا أرى... إلى آخره، ثم ذكر مثل سيبويه السابق، وخرجه وكتب.. انتهى. التصريح، فهل ما ذكره الشيخ الخضرى يوائم ما كتبه الشيخ خالد؟ اللهم لا.

وأعجب من تأويل الخضرى ما استدرك به الزرقانى على الشيخ خالد حيث قال: «الأحسن أن يقول: وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه إذ هو محتمل

لأن يكون على حذف مضاف أى: لا مثلى باغيا فمدخول لا نكرة؛ لأن مثلا لا تتعرف بالإضافة، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا.

وقد عقب العلامة «يس» فى حاشيته على التصريح بأن هذا الاحتمال غير ظاهر.

وعندى أن التخريج الذى ارتضاه الشيخ خالد، والتأويل الذى تكلفه الشيخ الخضرى لا داعى إليهما ما دام الأمر لا يحوج إلى ذلك، ولأن ابن هشام نفسه قال فى كتابه «الشذور».

وربما عملت فى اسم معرفة كقوله:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها

لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبى:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى

فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

ولأنه قال فى «المغنى»: إنها لا تعمل إلا فى النكرات خلافًا لابن جنى وابن الشجرى، ومن ذلك تخريجه قول الفرزدق:

وكل رفيقى كل رحل وإن هما

تعاط القنا قوماهما أخوان

حيث قال: وهذا البيت من المشكلات لفظًا وإعرابًا ومعنى، فلنشرح:

قوله: «كل رجل»: «كل» هذه زائدة، وتعاطى أصله تعاطيا فحذف لامه للضرورة، أو الألف من تعاطى لام الفعل ووحد الضمير؛ لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾** [الحجرات: ٩] ثم حمل على اللفظ إذ قال: هما أخوان كما قيل: **﴿فأصلحوا بينهما﴾** وجملة هما أخوان خبر «كل».

وقوله: «قوما» إما بدل من القنا لأن قـومهما من سببهما إذ مـعناه: تعاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله أى: تعطايا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مـفعول مطلق من باب ﴿صنع الله﴾ [النمل: ٨٨]، لأن تعاطى القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البـيت: أن كل الرفقـاء فى السفر إذا اسـتقروا رفـيقين رفـيقين فهـما كالأخوين لاجتماعهما فى السفر والصـحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر [(١)].

وقد ند التوفـيق الذى حالف ابن هشام فى أبيات تبدو مـشكلة أكثر من هذا البيت عنه هنا.

والذى جعل ابن هشـام يتوهم الإشكال فى هذا البـيت أمرٌ جدّ يسـير، هو متابعتـه من ظن أن قومًا مفرد منصوب منون، على حين أن ألفـه للتثنية، والمثنى مرفـوع بها مضاف إلى كـلمة «هما»، والقنا مـفعول به، وأخوان خـبر «كل»، وتعاطى مفرد وجملة وإنه هما تعاطى القنا قوماهما معترضة.

ومعناه على هذا: وكل صاحبين فـى كل رحل كالأخوين، وإن نزغ الشيطان بين عشيرتيهم وأوضع خلالهم، وحملهم على النزال والطعان فالسفر يؤلف بين القلوب من كل رفيـقين، ولا يعكر عليهـما اشتعـال نار العداوة والبغـضاء بين قوميهما.

فاندفـع بهذا التخـريج الإشكال فى إعراب البـيت كمـا اندفع الإشكال فى معناه، وليس بعد هذين إشكال فى اللفظ.

هذا ما أرتضيه، وهو يكاد يتفق مع ما قرره بعض الكاتبين.

وقد رأيت فى شـرح البغدادى لشـواهد المغنى أنه عثر على نسـخة من ديوان الفرزدق ضبط فيها هذا البيت بفتح الميم دون تنوين، وأنه اشتراها وحرص عليها لهذا، ثم قرر أن ابن هشام ليس أبا عـذرة هذا التحريف الباعث على الإشكال وهذه التوجـيهات، وإنما هذا جـميعـه لأبى على الفارسى، فـأخذه المصنف من

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٦٤ .

كلامه وقصر فى عزوه إليه فإنه لو عزاه إليه لسلم من هذه التبعة، ولكنه استسمن ذا ورم، ونفخ فى غير ضرم، بنقله من طرسه ما استخلصه لنفسه، ثم نقل كلام أبى علىٍّ فى «المسائل البغدادية» الذى اقتطف منها ابن هشام ما سلف، وقال عن أبى علىٍّ إنه قد اعترف فى آخر كلامه بأن الرواية «قوماهما» على أنه مثنى قوم مضاف إلى ضمير الرفيقين، وكأنه إنما ذكر الوجه الأول، وهو تنوين قومًا، إما لأنه رواية ضعيفة، وإما ليجعله من مسائل التمرين فى الإعراب، ليظهر قوة استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات، ثم قال: والمصنف لشدة شغفه بالغرائب اختصر كلامه منه، ولم يلحظ آخر كلامه [1].

***

(١) شرح شواهد المغنى للبغدادى المخطوط بدار الكتب المصرية ٢ : ٧ .

مآخذ تدفع

ذكرت آنفا بعض ما وقع فيه ابن هشام من أوهام، وسأحاول هنا دفع بعض ما أخذ العلماء عليه.

من ذلك ترديده كلمة «لا غير» على حين أنه لَحَّنَ من قالها.

فقد جاءت فى باب المفعول فيه من كتابه «أوضح المسالك» حيث قال: «أو مسموعًا بالحذف لا غير».

وهنا اعترضه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح [١]، فقال: وكان ينبغى للموضح أن يقول ليس غير؛ لأنه يرى أن قولهم «لا غير» لحن كما صرح به فى «المغنى»، وبالغ فى إنكاره فى شرح شذوره.

ثم قال الشيخ خالد: والحق جوازه لو رود السماع به كما أوضحته فى باب الإضافة، وكلامه فى باب الإضافة هو قوله: يرد على ابن هشام:

ورد بأن أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد، وكذا قال الزمخشرى، وابن الحاجب، وابن مالك، وأنشد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل:

جوابا به تنجو اعتمد فورينا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وتبعهم صاحب القاموس [٢].

أما عبارة ابن هشام فى «المغنى» التى أشار إليها صاحب «التصريح» فهى قوله:

غير اسم ملازم للإضافة فى المعنى ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن [٣].

(١) شرح التصريح ١ : ٣٤١ .
(٢) التصريح ٢ : ٥٠ .
(٣) مغنى اللبيب ١ : ١٣٣ .

وأما عبارته في شرح الشذور فهي قوله بصدد الكلام على ما يبنى على الضم.

النوع الثاني ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير، ثم قال: ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه غير إلا بعد ليس فقط كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا لا على ليس، أو قالوا: ذلك سهواً عن شرط المسألة [١].

قال الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور: ذكر الفاكهي في شرح «القطر»: أن تقييد المصنف غير بالواقعة بعد ليس لا يعول عليه بل لا فرق بين ليس، وبين لا كما نص عليه الزمخشري في «المفصل»، وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شراح كلامه، ومنهم المحققون كالرضي، وقد سمع وقوع غير بعد لا، أنشد ابن مالك قوله: جوابًا به تنجو... البيت.

ثم قال: فيعمل به من غير توقف، وما وقع في «المغني» و «الشذور» لا يعتد به.. انتهى بتصرف، وفي شرح التوضيح مثله [٢].

ونص عبارة الفاكهي:

ألحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة «غير» الواقعة بعد «لا»، أو ليس إلى آخر ما ذكره عبادة ملخصا [٣].

قال صاحب القاموس عند الكلام على غير: وهو اسم ملازم للإضافة في المعنى ويقطع عنها لفظًا إن فهم معناه، وتقدمت عليها ليس، قيل: وقولهم لا غير لحن، وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر:

جوابا به تنجو اعتمد فورينا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل، وكأن قولهم لحن

---

(١) شرح الشذور ص ٩٧ .

(٢) شرح الفاكهي على القطر ١ : ٣٩ و ٤٠ .

(٣) حاشية الشيخ عبادة على الشذور ١ : ١٢٠ .

مأخوذ من قول السيرافى، الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع.. انتهى كلامه وقد سمع [1].

عبارة الزمخشرى

أما عبارة الزمخشرى فقد جاءت فى كتابه «المفصل»، ولابن يعيش كلام فى شرحه على هذا الكتاب تحت عنوان «الظروف».

قال جار الله: منها الغايات: وهى قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وعلى وابدأ بهذا أول، وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو: حسب، ولا غير، وليس غير، والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهنَّ مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن صرن حدودًا ينتهى عندها فلذلك سمين غايات [2].

وأما ابن يعيش فقد مر كريمًا عليها، ولم يشر بكلمة إليها.

قال رحمه الله: وكذلك قبل، وبعد إذا نكر وأضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بنى، فلذلك قالوا: جئت قبل، وبعد، ومن قبل، ومن بعد، قال الله تعالى: ﴿**لله الأمر من قبل ومن بعد**﴾ [الروم:٤] إلى إن قال: وحكم أول وحسب وليس غير حكم قبل وبعد.

***

(١) القاموس المحيط ٢ : ١٠٦ .

(٢) المفصل للزمخشرى ٤ : ٨٥ ، بشرح ابن يعيش.

عبارة ابن الحاجب والرضى

لقد جاءت عبارة الرضى فى الجزء الثانى من شرحه على الكافية «صفحة ٥٦ إلى ٥٩» ونصها قوله: «الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد وأجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب» قوله: «وأجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب» شبه غير بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذى فيها كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة.

ولإبهام غير لا تتعرف بالإضافة، وهى أشد إبهامًا من مثل فلذا لم ين مثل على الضم، ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس نحو: أفعل هذا لا غير، وجاءنى زيد ليس غير، لكثرة استعمال غير بعد لا وليس.

ومن هذه الأقوال نرى أن أسبق من قال لا غير هو أبو العباس المبرد المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين من الهجرة، وورودها فى سياق كلام المبرد لا يثبت ورودها فى كلام العرب، وإن كان المبرد مسك ختام المجتهدين من نحاة البصرة؛ لأنه لم يستشهد لها ولم يدلل عليها، فلا يعدو أن يكون ورودها فى كلامه كورودها فى كلام ابن هشام القائل بمنع استعمالها.

وإن قيل إن ورودها فى كلامه دليل على أنه رأى شواهد من كلام العرب تبرر نطقه بها، فإنى أبيح لنفسى عدم الأخذ عنه والتسليم له حتى مع سوق الشواهد لها؛

لأنه على سمو مكانته كان يغير فى الشواهد وفق إرادته، يؤيد ذلك ما ذكره الإمام أبو القاسم البصرى المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة هجرية فيما أخذه على كامل المبرد فى استشهاده على قصر الممدود بقول النمر بن تولب من أبيات:

يسر الفتى طول السلامة والبقا

فكيف يرى طول السلامة يفعل؟

وقول يزيد بن عمرو بن الصعق:

فرغتم لتمرين السياط وأنتم
يشن عليكم بالقنا كل مربع

وقول الطرماح:

وأخرج أمه لسواس سلمى
لمعفور الضرا ضرم الجبين

ما نصه: إن المبرد غير رواية الأبيات الثلاثة؛ لأن رواية بيت النمر «طول السلامة والغنى».

ورواية بيت الصعق «بالقنا».

ورواية بيت الطرماح «لمعفور الغنا» وهو النمل.

قال: وإن أبا العباس ربما ركب المذهب يخالف فيه أهل العربية فينصره بتغيير الشعر واستشهاده بتغيير الروايات يغنينا عن التماس الحجج عليه.

وللمبرد حكاية مع الإمام الراوية الحجة الثقة النحوى اللغوى أحمد بن داود المشهور بأبى حنيفة الدينورى المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين من الهجرة تؤيد ذلك،

وخلاصتها: أن الامام المبرد كان زائراً لعيسى بن ماهان فلما استقر به المجلس وطاب الحديث قال: له عيسى: ما الشاة المجثمة التى نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحمها؟ فقال: هى الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة، فقال: هل من شاهد؟ قال: نعم قول الراجز:

لم يبق من أهل الحميد نسمه
إلا عنيز لجبة مجثمة

وإذا الحاجب يستأذن لأبى حنيفة الدينورى فلما دخل قال له عيسى: ما الشاة المجثمة التى نهينا عن أكل لحمها؟ قال: هى الشاة التى جثمت على ركبها

وذبحت من خلف قفاها، فقال: كيف تقول ذلك، وهذا شيخ أهل العراق يقول هى مثل اللجبة، وأنشده الشعر؟ فقال أبو حنيفة: أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ، أو قرأه، وإن كان الشعر إلا لساعته هذه، فقال أبو العباس: صدق الشيخ؛ فإنى أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع ولا أعرف أول ما تسألنى عنه، فاستحسن منه هذا الإقرار [(١)].

وهذا الحادثة تفسر لنا مدى ما يستشهد له المبرد مما أنفرد به، فكيف بما لم يستشهد له من مثل «لا غير»!

ولعل أول من تلقفها من كلام المبرد وسلكها فى سماط القواعد الإمام الزمخشرى المتوفى سنة سبع وتسعين وأربعمائة هجرية حيث قال:

وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو حسب، ولا غير، وليس غير، ولكن قوله لا ينهض حجة على دفع قول ابن هشام بدليل أن ابن يعيش شارح كلامه مر عليها مرور الكرام، فلم يحفل بها، ولم يعلق عليها حيث قال فى شرحه على المفصل: وحكم أول وحسب وليس غير حكم قبل وبعد.

أفلا يجوز أن يكون الزمخشرى قد أخطأ هنا كما أخطأ فى خطبة المفصل إذ أدخل الباء الجارة على كلمة «كافة» حيث قال: محيطًا بكافة الأبواب، ومن المقرر المعلوم أن كافة لا تستعمل إلا منصوبة.

أما احتجاج ابن مالك بالبيت فلا يسلم ما دام أنه لم ينسبه إلى قائل معين، وما دام لم يستشهد بغيره، ولأن ابن مالك معروف بالتساهل فى الرواية، وبأنه كان لا يجارى فى غزارة الشواهد، فهل جف معينه بعد هذا الشاهد الذى قال عنه العلامة الدمامينى: والظاهر أنه غريب [(٢)]!

أما ابن الحاجب والرضى فلم يفيضا فى القول على هذه الكلمة ولا سيما العلامة الرضى الذى اشتهر بطول النفس وكثرة الشواهد فإنه اكتفى هنا بأن قال:

ولا يحذف المضاف إليها إلا مع لا التبرئة وليس نحو أفعل هذا لا غير

---

(١) المواهب الفتحية ١ : ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ٣٠٩ .

وجاءنى زيد ليس غير، لكثرة استعمال غير بعد لا وليس، ولاستعمال ليس نصًا فى الورود عن العرب ولست أدرى على أى أساس بنى كثرة استعمال غير بعد لا.

وأما صاحب القاموس فإنه نحا نحو هؤلاء فى جواز استعمال «لا غير» ولم يفتح الله عليه بغير البيت الذى ساقه ابن مالك، على أنى راجعت غير القاموس من المعاجم اللغوية الميسورة فلم أظفر بها فى واحد منها.

وبعد... فهل ضاقت أساليب اللغة العربية المعول عليها ممثلة فى قصائد الشعراء النابهين، وخطب البلغاء المفوهين، ورسائل الكتاب المجيدين، عن استعمال هذه الكلمة، وقد كان العالم فيما سلف لا يعجزه أن يأتى بعشرات الأبيات تحمل الشواهد السليمة، وتحضرنى فى هذا المقام حكاية طريفة عن محمد بن هشام بن عوف التميمى أبى محلم الشيبانى السعدى اللغوى لما سأله الواثق بالله عن المرت؛ لأنه رأى فى منامه أنه يسأل الله الجنّة وأن يتغمده برحمته، ولا يهلك بما هو فيه، وأنه سمع قائلاً قال له لا يهلك على الله إلا من قلبه مرت، فقال: أبو محلم: المرت من الأرض القفر الذى لا نبت فيه، فالمعنى على هذا: لا يهلك على الله إلا من قلبه خال من الإيمان، فقال الواثق: أريد شاهدًا من الشعر فى المرت ففكر أبو محلم طويلاً، فأنشده بعض من حضر بيتًا لبعض بنى أسد هو:

ومرت مروراة يحار بها القطا
ويصبح ذا علم بها وَهْوَ جاهل

فضحك أبو محلم وقال للذى أنشده: ربما بعد الشيء عن الإنسان وهو أقرب إليه مما فى كمه، والله لا تبرح حتى أنشدك، فأنشد للعرب مائة بيت معروف لشاعر معروف فى كل منها ذكر المرت، فأجازه الواثق إجازة سنية [1].

على أن الزمخشرى كما فى «العمدة» لابن رشيق يستشهد بكلام بعض المولدين وتبعه الرضى فى ذلك فاستشهدا بشعر أبى تمام، وقال الزمخشرى: إنه

---

(١) بغية الوعاة ص ١١٠ ـ ١١١ .

وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، وهذا مخالف للصحيح الذى ذهب إليه العلماء[١].

وقال الشاطبى فى شرحه على ألفية ابن مالك فى بابى الاستثناء والحال

إن السماع الذى اعتمده الناظم أمران.

أحدهما: الشعر، والآخر الحديث الشريف، أما اعتماده على الشعر مجردًا عن نثر شهير يضاف إليه أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما فى الشعر عليها فليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأن الشعر محل الضرورات، والحق أن ابن مالك فى هذا غير مصيب[٢].

وإذا كان هذا هو رأى الإمام الشاطبى «وهو ابن بجدتها» فيما يستدل به من أبيات، أفلا يكون الحق مع ابن هشام فى تلحين من يقول «لا غير» حيث إن ابن مالك لم يستشهد عليها إلا ببيت واحد مجهول القائل، وقد تأثر به من جاء بعده ممن حذا حذوه.

هذا هو الحق، والحق أحق أن يتبع.

ورود كلمة لا غير فى سياق كلام ابن هشام

أما ورود تلك الكلمة فى سياق كلام ابن هشام فلا يؤاخذ بها بعد أن قرر تلحين من ينطق بها فى موطنها،

لأنها من الخطأ المشهور الذى يسبق إليه اللسان عفو الخاطر ويقيده القلم على حين غفلة من الجنان.

فهذا لا يعنى أن ابن هشام عدل عما نص عليه وقرره، وإنما جرى قلمه بما لهج به المؤلفون، كما وقع للعلامة «ابن عرفة» فى تحية المسجد الحرام[*]، وقصته معروفة.

---

(١) المواهب الفتحية ١ ٥٣

(٢) المواهب الفتحية ١ ٣٩ـ ٤

الفصل الرابع

موازنة بين المغنى وبين غيره

لقد عنيت بالبحث عن كتب بينها وبين «مغنى اللبيب» شبه، وكان مما عثرت عليه كتاب «جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب» وهذا الكتاب منسوب إلى «الإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين، الإمام علاء الدين بن على بن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلى» وهو مطبوع متداول، ومؤلفه قصره على تبيان معانى الحروف وطريقة بحثه تشبه طريقة بحث ابن هشام فى «المغنى»، حتى ليحار الإنسان فى الحكم على الرجلين أيهما أخذ من الآخر، أو على الأقل من السابق المبتكر منهما ومن اللاحق المقتدى فيهما؟

والذى أراه وقد قرأت فى «الجواهر» بعض فصوله أن صاحب «المغنى» له قصب السبق، وأن صاحب «الجواهر» جاء بعده، وحذا حذوه.

ويبدو أن علاء الدين ـ هذا ـ لم يكن نابه الذكر؛ بدليل أن كتب «التراجم» لم تنوه به، ولم تذكر عنه شيئا.

وليس أدل على ذلك من إغراقه فى مدح سلطان زمانه، وهذا النوع من المبالغة انتشر فى العصور المتأخرة، وكان القدامى يقتصدون فيه.

قال علاء الدين: فى خطبة هذا الكتاب:

«بيمن سلطنة من خصه الله بالقول الرضى والفعل المرضى، وحسن معدنه، من منحه الله بالخلق الحسنى والخلق البهى، وهو المقام العالى والمقر المتعالى، المولوى الأكملى، الأعدلى الأحكمى، الأعلمى الملكى المالكى، السلطان الظاهرى... إلى أن قال: أجل الملوك فرعا وأصلاً، وأجملهم فصلاً ووصلا.

الظاهر بن الظاهر بن الظاهر بن الظاهر، زاكى الفعال طاهر الأعراق والسرائر، وفيها نجل أعظم السلاطين رتبة وشرفًا، وزبدة أسمى الملوك منزلة

وشرفًا

والآن قـــد ورث الخـــلافـــة نجلـه
ذو العـــقـل والآراء والتـــدبيـــــر

مـــولى ســـلاطين الأنـام ومن لـه الـ
حـــسنى ورب البـــاطن المعـــمـــور

الـظاهـر السلطـان مـن أغنـت طهــــا
رتـه عن الـتنـظيف والـتطـهـــيـــــر

والتاريخ يحدثنا بأنَّ أعظم سلاطين المماليك هو الظاهر بيبرس البندقدارى، وأن له نجلين، ورث كلاهما الملك من بعده، ولا تستقيم إرادة أحدهما، أو أبيهما؛ لأن أباهما الظاهر توفى سنة ست وسبعين وستمائة، وولداه ليس فيهما من يحمل هذا الاسم، ولم يعمرا طويلاً فى الملك حيث خلع أولهما «السعيد محمد بركة» بعد سنتين وشهر من وفاة والده، وأعقبه خلع الآخر «العادل سلامش» بعد خمسة أشهر.

ولأن علاء الدين فى هذا الكتاب كثيراً ما نقل عن أبى حيان المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجرية، فليس صحيحًا ما ذكر فى فهرس دار الكتب المصرية من أن صاحب «الجواهر» توفى سنة سبع وأربعين وستمائة هجرية.

فهل يريد الظاهر برقوق الذى حكم مصر والشام مرتين وتوفى سنة أحدى وثمانمائة هجرية، ثم حكم من بعده نجله الملك الناصر فرح الذى قتل فى ظلال ملكه الثانى سنة خمس عشرة وثمانمائة، ليس فى كلامه ما يقطع بذلك، ثم هو قد ذكر الجهة التى ألف فيها الكتاب وأنه قصد إليها من مكان آخر لم يعينه، يحكى لنا ذلك قوله: «وبعد فحيث تقرر سابق علم العليم الخبير بسابق الحكم ولاحق التقدير» ووصلت إلى بلدة ماردين المحروسة، وحصلت فى خطتها المحمية المانوسة، وماردين بلدة بالجزيرة بها حصن، فإذا أنضاف إلى هذا أنه منسوب إلى اربل، وهى مدينة بالموصل قوى اعتقاد أنه ليس من نحاة مصر، ولا

من نحاة الشام وأنه ليس من مشاهير علماء الموصل، وكم بحثت عن ترجمته فى «بغية الوعاة» و «حسن المحاضرة» للسيوطى، وفى «طبقات الشافعية» للسبكى، وفى «الدرر الكامنة» لابن حجر وكلفت نفراً غير قليل فى ديار الكتب المختلفة وشاركتهم البحث فى جميع المراجع فلم نهتد إلا إلى كلمة وجيزة فى فهرس دار الكتب المصرية لم ندر مصدرها، وقد أخطأت فى تاريخ وفاته؛ بدليل ما قدمت، وبدليل نقله عن الرضى، وشرحاه على الكافية والشافية لم يدخلا مصر إلا بعد موت ابن هشام.

قال البقاعى فى «مناسبات القرآن» ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبى حيان، وابن هشام.

مما سبق نعلم ونجزم بأن علاء الدين متأخر عن ابن هشام، يؤيد ذلك أنه نقل عن أبى حيان، ولم يقل عن شيخنا أو عن نحوى هذا العصر حتى يشعرنا أنه معاصر لابن هشام.

وعلاء الدين فى كلامه على الحروف، وهى المقصودة من كتابه قد تدرج من البسيط الأحادى إلى المركب من حرفين، ثم من ثلاثة إلى خمسة، وعقد لكلٍّ فصلاً، فنظامه أدق من نظام ابن هشام الذى آثر أن يتوخى اتحاد الحرف الأول من الكلمة غير ناظر بعد ذلك إلى التدرج فى عدد الحروف فتراه مثلاً بعد أن تكلم على «أنْ» بفتح الهمزة وسكون النون جعل فى عقبها «إنّ» بكسر الهمزة وتشديد النون، وهى ثلاثية، ثم قفى على أثرها بالكلام على «أم» وهى ثنائية.

وصاحب «الجواهر» يطيب له أن يصدر بحثه بما هو إلى علم التجويد أقرب كذكر مخرج الحرف، ويحلو له أن يستطرد إلى علم فقه اللغة، على حين أن صاحب «المغنى» لا يحفل بمثل هذا، وعنايته بالنحو فائقة غالبة.

ويشتركان فى الكلام على الألفاظ المشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف، أو بين الحروف وبين واحد سواها.

ويمتاز ابن هشام بطول النفس الذى يصحبه الإيضاح ويفيض فى الشواهد بيد أن ما ساقه علاء الدين منها قليل، ولما كان كتاب «الجواهر» قاصراً على بحث

الحروف فإنه لم يغادر شيئًا منها إلا تكلم عنه، أما ابن هشام فقد ترك العناوين للواضح منها واكتفى بالكلام عليها استطرادًا.

وإني مورد هنا كلام كلٍّ منهما على كلمة «على»:

قال علاء الدين: «الفصل الثاني» من هذا النوع أي: المشترك بين الأسماء والحروف «على» تقع مرة اسمًا بمعنى: فوق عند دخول «من» عليها كقوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

وبناؤها حينئذ لكونها كالحرفية، ولهذا قلبت ألفها ياء حيث أضيفت إلى الضمير، وليست كذلك الأسماء المتمكنة، وأخرى حرفًا للاستعلاء إما حسًا وحقيقة كقوله تعالى: ﴿**كل من عليها فان**﴾ [الرحمن: ٢٦] ونحو: زيد على السطح، أو حكمًا كقوله تعالى: ﴿**تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض**﴾ [البقرة: ٢٥٣] ﴿**ولله على الناس حج البيت**﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقولك: عليَّ دين لركوب الحقوق العنق والذمة كالراكب مركوبه، وقد يطلق والمقصود غير الاستعلاء إما ميعة كقوله تعالى: ﴿**ويُطعمون الطعام على حبِّه مسكينا ويتيما وأسيرا**﴾ [الإنسان: ٨]، وقوله تعالى: ﴿**وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم**﴾ [الرعد:٦]، أو مجاوزة، وتختص بتعدية بعد وخفي، وتعذر، واستحال، وغضب، ورضي، وحرم، ونحوها، قال في الإعراب: لذلك اشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب، أو تعليلاً كقوله تعالى: ﴿**ولتكبروا الله على ما هداكم**﴾ [الحج: ٣٧].

وقول الشاعر:

*** ودع ما عليه ذم من كان قد ذما ***

وقولهم: علام فعلت أو تركت كذا.

وظرفية كقول الشاعر:

*** على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم ***

ومعنى «من» كقوله تعالى: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ [المؤمنون: ٥] ﴿إلا على أزواجهم﴾ [المؤمنون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ [المطففين: ٢]، ومعنى: «الباء» كقوله تعالى: ﴿حقيقٌ على ألا أقول على الله إلا الحق﴾ [الأعراف: ١٠٥] ويؤيده قراءة أبىّ (*) بها، وقد تكون زائدة دون تعويض كقوله:

أبى الله إلا أن سرحة مالك
على كل أفنان العضاه تروق

والأصل تروقه؛ لأنه متعد، وقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير»(*) وقيل: هى هنا بمعنى: الباء أيضًا، والأول أحسن لأنها زائدة.

وأيضًا قد تجىء لمجرد الإسناد فتؤدى معنى «إلى» كقوله تعالى: ﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾ [الطلاق: ٣] أى: أسند أموره إلى الله، ومعنى الاستعلاء ملحوظ فى جميع ذلك، وقد تأتى لكثرة الاستعمال غير ملحوظ منها شىء من ذلك كقوله تعالى: ﴿كان على ربك حتمًا مقضيًا﴾ [مريم:٧١]، ومنه: ما أعظم الله، وما أجله، وجعلها بعضهم بمعنى «من» وليس ببعيد لاقتضاء الوعد والوعيد ذلك [1].

وقال جمال الدين بن هشام: «على» على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفًا، وخالف فى ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمراهن أحدهما قوله:

تحن فتبدى ما بها من صبابة
وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى

أى: لقضى علىّ فحذفت على وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخفش

(*) أخرجه: مسلم فى الإيمان ٣١١٣، الترمذى فى النذور والأيمان ١٤٥٠ .
(١) جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

على ذلك ﴿ولكن لا تواعدوهن سراً﴾ [البقرة ٢٣٥] أي على سر، أي نكاح وكذلك ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ [الاعراف ١٦] أي. على صراطك.

والثاني أنهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كما جاء ﴿ويشربُ مما تشربونه﴾ [المؤمنون. ٣٣] أي منه، ولها تسعة معان.

أحدها الاستعلاء إما على المجرور، وهو الغالب نحو ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ [المؤمنون ٢٢] أو على ما يقرب منه نحو ﴿أو أجد على النار هدى﴾ [طه: ١٠].

وقوله:

* وبات على النار الندى والمحلق *

وقد يكون الاستعلاء معنويًا نحو ﴿ولهم عليَّ ذنب﴾ [الشعراء ١٤] ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثاني المصاحبة كمع نحو. ﴿وآتى المال على حبه﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد:٦].

الثالث: المجاوزة كعن كقوله:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير

لعمرو الله أعجبني رضاها

أي: عني، ويحتمل أن رضى ضمَّن معنى عطف، وقال الكسائي: حمل على نقيضه، وهو سخط، وقال:

في ليلة لا نرى بها أحداً

يحكي علينا إلا كواكبها

أي. عنَّا.

وقد يقال صمن يحكى معنى يتم.

الرابع: التعليل كاللام نحو: ﴿لتكبروا الله على ما هداكم﴾ [الحج: ٣٧] أى: لهدايته إياكم.

وقوله:

علام تقول الرمح يثقل عاتقى
إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرَّت

الخامس: الظرفية كفى نحو: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ [القصص: ١٥] ونحو: ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾ [البقرة: ١٠٢] أى: فى زمن ملكه، ويحتمل أن «تتلو» مضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة «من» نحو: ﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ [المطففين: ٢].

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿حقيقٌ على ألا أقول على الله إلا الحق﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأه أبىّ بالباء(*)، وقالوا اركب على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو غيره.

فالأول: كقوله:

إن الكريم وأبيك يعتمل
إن لم يجد يومًا على من يتكل

أى: من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضًا له.

قال ابن جنى: وقيل المراد: إن لم يجد يومًا شيئًا، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: على من يتكل.

وكذا قيل فى قوله:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث
إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

إن الأصل فانظر لنفسك، ثـم استأنف الاستفهـام، وابن جنى يقول فى ذلك أيضًا: إن الأصل فانظر من تـثق به فحذف البـاء ومجرورها وزاد البـاء عوضًا، وقيل: بل تم الكلام عند قوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: بمن تثق.

والثاني: قول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن ســـرحـــة مـــالـك
عـلى كـل أفنـان العـــضـــاه تـروق

قاله ابن مالك وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا وإنما المراد تعلو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب كـقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله، وقوله:

فـــوالله لا أنـسى قـــتـــيـــلاً رزئـتـــه
بجـــانب قـــوسى مـــا بقيـت على الأرض
علـى أنهـــا تـعـــفـــو الـكـلـوم وإنما
يـوكل بـالأدنـى وإن جـل مــــــا يمضـى

أى: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وقوله:

بـكل تـداوينـا فلـم يشف مــــــا بنـا
على أن قـــرب الـدار خـيـــر من البـــعـــد

ثم قال:

عـلى أن قـــــرب الدار لـيس بـنافـع
إذا كــــان من تـهـــواه ليس بذى ود

أبطل بعلى الأولى عموم قوله: لم يشف ما بنا، فقال: بلى إن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانيـة قوله: على أن قرب الدار خير من البـعد، وتعلق على هذه بما

قبلها عند من قال به، كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هى خبر لمبتدأ محذوف، أى: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثانى من وجهى «على» أن تكون اسمًا بمعنى: فوق، وذلك إذا دخلت عليها «من» كقوله:

*** غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ***

وزاد الأخفش موضعًا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين بمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿**أمسك عليك زوجك**﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال الشاعر:

هوِّن عليك فإن الأمور
بكفِّ الإله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم، لا يقال ضربتنى، ولا فرحت بى، وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسمًا فى هذه المواضع لصح حلول فوق محلها؛ ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى فى نحو: ﴿**فصرهن إليك**﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿**واضمم إليك**﴾ [القصص: ٣٢] ﴿**وهزى إليك**﴾ [مريم: ٢٥] وهذا كله يتخرج إما على التعليق بمحذوف كما قيل فى اللام فى سقيا لك، وإما على حذف مضاف أى: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا قوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم
إلا يزيدهم حبًا إلىّ همُ

فادعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخرعن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا

ويزيد هؤلاء القوم قومه حبًا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة فى حماسة أبى تمام، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل فى قوله:

قد بت أحرسنى وحدى ويمنعنى

صوت السباع به يضبحن والهام

لأن ذلك شعر فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنبارى إن «إلى» قد ترد اسما فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتًا ففى غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك فى ﴿واضمم إليك﴾ [القصص: ٣٢] إغراء، والمعنى: خذ جناحك أى: عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى: خذ عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين [(١)].

ولما كان كتاب «الجنى الدانى» للمرادى قاصرًا على بحث معانى الحروف، وهو للإمام المرادى المعاصر لابن هشام كان لا بد من إدخاله فى الموازنة بين الكتابين السابقين، وإنى موردٌ هنا نبذة عنه، وذاكرٌ ما كتبه عن كلمة «على» لتستقيم الموازنة.

وقد جاء فى مقدمة «الجنى الدانى»: وهذا كتاب أرجو أن يكون نافعًا، ولمعانى الحروف جامعًا، جعلته لسؤال بعض الإخوان جوابًا، ولصدق رغبته ثوابا، ولما وفَّى لفظه بمعناه، ودنا من متناوله جناه، سميته بالجنى الدانى فى حروف المعانى، ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب؛ المقدمة، وفيها خمسة فصول:

الفصل الأول: فى حد الحرف، قال بعض النحويين: لا يحتاج فى الحقيقة إلى حد الحرف؛ لأنه كلمة محصورة، وليس كما قال بل هو مما لا بد منه، ولا يستغنى عنه، ليرجع عند الإشكال إليه، ويحكم عند حد الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه، وقد حد بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها فقط فقوله: كلمة جنس شمل الاسم، والفعل، والحرف.

---

(١) مغنى اللبيب ١ . ١٢٢ ـ ١٢٦ .

وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف كهمزتي النقل والوصل وياء التصغير فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات، وهذا أولى من تصدير الحد بما لإبهامها، واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح من جهة أنه يخرج عنه من الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة نحو: «إنما» و «كأنما»، والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة، وأما نحو: «إنما» و«كأنما» مما هو كلمتان فهو حرفان لا حرف واحد بخلاف «كأن» مما صيره التركيب كلمة واحدة فهو حرف واحد.

وقوله: تدل على معنى في غيرها فصل يخرج به الفعل وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله: فقط فصل ثان يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه؛ فإن الأسماء قسمان:

قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكبر.

وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام والشرط؛ فإن كل واحد منها يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالته على المعنى الذي وضع له، فإذا قلت مثلا: من يقم أقم معه فقد دلت «من» على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط لتضمنها معنى «إن» الشرطية فلذلك زيد في الحد فقط ليخرج به هذا القسم.

واعترض الفارسي قول من حد الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره بالحروف الزائدة نحو «ما» في قولهم: إنك ما وخيراً؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها، وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام.

الفصل الثانى: فى تسميته حرفًا.

الفصل الثالث: فى جملة معانيه.

الفصل الرابع: فى بيان عمله.

الفصل الخامس: فى عدة الحروف.

وقد حصرها فى خمسة أقسام: أحادى، وثنائى، وثلاثى، ورباعى، وخماسى، فلذلك جعلت لها خمسة أبواب:

الباب الأول فى الأحادى: وهو أربعة عشر حرفًا، الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، وهم إذا وقعت فصلاً، ووا، ووى، ويا، وهو، وهى.

الباب الثانى فى الثنائى: هو متفق عليه ومختلف فيه، وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا: إذا، وأل، وأم، وإن، وأن، وأو، وآا، وأى، وإى، وبل، وذا، وعن، وفى، وقد، وكم، وكى، ولم، ولن، ولو، ولا، ومذ، ومع، ومِنْ، ومَنْ، وما، وهل، وها.

الباب الثالث فى الثلاثى: وهو ضربان متفق عليه ومختلف فيه، وجملة ذلك ستة وثلاثون، أجل، إذن، وإذا، وألا، وإلى، وأما، وإن، وأن، وأنا، وأنت، وأنت، وآى، وأيا، ويجل، وبلى، وبل، وثم، وجلل، وجير، وخلا، ورب، وسوف، وعدا، وعسى، وعلى، وكما، وليت، وليس، ومنذ، ومتى، ونعم، ونحن، وهما، وهن، وهيا، وأنا أذكرها على هذا الترتيب إن شاء الله تعالى، ويعنينا هنا كلامه على كلمة «على».

قال رحمه الله: «على» التى ينجر ما بعدها فيها خلاف، فمشهور مذهب البصريين أنها حرف جر إلا إذا دخل عليها حرف الجر كقول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى فى هذا اسم بمعنى فوق، وزاد بعضهم أنها تكون اسمًا فى موضع

آخر، وهو قول الشاعر:

هـون عـليـك فـــــإن الأمــــور
بـكـفِّ الإلـه مــــقــــاديـرهـا

وما أشبـهه؛ لأنها لو جعلت حرفًا فى ذلك لأدى إلى تعـدى فعل المخاطب إلى ضميره المتـصل، وذلك لا يجوز فى غير أفعال القلوب، ومـا حمل عليها، ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش، فإنه قال بأسميتها فى نحو: سويت علىَّ ثيابى.

قال الشيخ أبو حيـان: ولا يلزم فى نحو: هون عليك، ولا فى: سويت علىَّ أن يكون اسـمًا فإنه قـد ورد مـثل هذا التـرتيب فى «إلى» نحـو قوله تعـالى: ﴿وهزى إليك﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿واضم إليك جناحك﴾ [القصص: ٣٢] ولا نعلم خلافًا فى حرفية «إلى» فيـخرج هون عليك ونحوه على ما خرج عليه، ﴿وهزى إليك﴾.

قلت تقدم مثل هذا فى «عن» وذكرت ثم ما تخرج عليه، ﴿وهزى إليك﴾.

ولقائل أن يقـول إن «عن» و «على» قد بينت أسـميتـهمـا بدخول «من» فلم يحتج فيهما إلى تأويل مخالف الظاهر بخلاف «إلى».

وتقـدم ذكر مـذهب الفـراء فى أن «عن» و«على» حـرفـان إذا دخلت «من» عليـهـمـا، وذهب ابن طاهر، وابن خـروف، وابـن الطراوة، والرندى، وابن معزوز، والشلوبين فى أحد قوليـه: إلى أنها اسم، ولا يكون حرفا، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، وقد تحصل فى «على» الجارة مما ذكرته أقوال:

أحدها: أنها حرف فى كل موضع، وهو قول الفراء.

والثانى: أنها اسم فى كل موضع، وهو قول ابن طاهر، ومن وافقه.

والثالث: أنها حرف إلا فى موضع واحد.

والرابع: أنهـا حرف إلا فى مـوضعين، وبه جـزم ابن عصـفور، وهو قـول الأخفش.

وقد استدل على حرفيتها بحذفها فى الشعر ونصب ما بعدها كقول الشاعر:

تحنُّ فتبدى ما بها من صبابة
وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى

أى: لقضى علىَّ.

وقد أجاز الأخفش ذلك فى قوله تعالى: ﴿لأقعدن لهم صراطك﴾ [الأعراف:١٦] أى: على صراطك.

واستدل أيضًا على حرفيتها بجواز حذفها مع الضمير فى الصلة كقول الشاعر:

وإن لسانى شهدة يشتفى بها
وهوٌ على من صبه الله علقم

أى: صبه الله عليه، ولو كانت اسمًا لم يجز فيها ذلك.

فإن قلت: إذا قلنا بأسميتها فهل هى معربة، أو مبنية؟ قلت: ذكر بعضهم أنها معربة عند من قال إنها لا تكون إلا اسمًا.

وأما من جوز فيها إذا كانت حرفًا أن تنتقل إلى الاسمية بدخول «من»، أو على مذهب الأخفش فى نحو: سويت علىَّ ثيابى، فقال بعضهم: هى إذ ذاك معربة.

وقال «أبو القسم بن القسم» كذا فى الأصل ـ: هى مبنية والألف فيها كالف هذا.

واعلم أن علا قد تكون فعلاً من العلو يرفع الفاعل كقوله تعالى: ﴿إن فرعون علا فى الأرض﴾ [القصص: ٤] وأمر هذا بيّن، وليست من الحرفية فى شىء إلا فى الصورة.

وأما على الاسمية: فقال ابن يعيش: مختلف فيها؛ فمذهب أبى العباس وجماعة أنها على الاشتراك اللفظى فقط؛ لأنه لا يشتق، ولا يشتق منه، فكل

واحد من هذه الثلاثة مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ، وقال قول الأصل أن تكون حرفًا، وإنما كثر استعمالها فشبهت فى بعض الأحوال بالاسم فأجريت مجراه، وأدخل عليها حرف الجر كما يشبه الاسم بالحرف ويجرى مجراه، نحو «من» و «كم».. انتهى.

والغرض هنا إنما هو «على» الحرفية، وذكر معانيهما، وذكر ابن مالك فيها ثمانية معان:

الأول: الاستعلاء حسًا، كقوله تعالى: ﴿**كلٌ من عليها فان**﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو معنى كقوله: ﴿**فضَّلنا بعضهم على بعض**﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه.

الثانى: المصاحبة كقوله تعالى: ﴿**وآتى المال على حبه**﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿**وإن ربَّك لذو مغفرة للنَّاس على ظلمهم**﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاوزة كقول الشاعر:

إذا رضيت علىَّ بنو قشير

لعمر أبيك أعجبنى رضاها

أى: عنى.

قال ابن مالك: وكذلك الواقعة بعد خفى، وتعذر، واستحال، وغضب، وأشباهها.

الرابع: التعليل كقوله تعالى: ﴿**ولتكبروا الله على ما هداكم**﴾ [البقرة: ١٨٥].

الخامس: الظرفية كقوله تعالى: ﴿**واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان**﴾ [البقرة: ١٠٢]، وتؤولت الآية على تضمن تتلو معنى تتقول.

السادس: موافقة «من» كقوله تعالى: ﴿**إذا اكتالوا على الناس يستوفون**﴾ [المطففين: ٢] قاله بعض النحويين، والبصريون يذهبون فى هذا إلى التضمين، أى: وإذا حكم على الناس فى الكيل.

السابع: موافقة الباء كقوله تعالى: ﴿**حقيق على ألا أقول**﴾ [الأعراف: ١٠٥] أى: بأن لا أقول، وقرأ أبىّ بأن فكانت قراءته تفسيرًا لقراءة الجماعة.

وقال العرب: اركب على اسم الله أى: باسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض كقول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد يومًا على من يتكل

قال ابن جنى: أراد من يتكل عليه فحذف «عليه» وزاد «على» قبل «من» عوضًا.. انتهى.

ويحتمل أن يكون الكلام تم عند قوله: إن لم يجد يوما، ثم قال: على ما يتكل، وتكون «من» استفهامية.

قال ابن مالك: وقد تزاد دون تعويض واستدل على ذلك بقول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سرحة مالك

على كل أفنان العضاه تروق

زاد «على» لأن راق متعدية مثل أعجب، تقول: راقنى حسن الجارية، وفى الحديث «من حلف على يمين» والأصل حلف يمينًا، قيل: ولا حجة فى ذلك لأنه يحتمل تضمين تروق معنى تشرف، ويضمن حلف معنى جسر، وقد نص سيبويه على أن «على» لا تزاد، وزاد بعضهم فى معانى «على» موافقة اللام كقوله تعالى: ﴿**أذلَّة على المؤمنين**﴾ [المائدة: ٥٤] وأكثر هذه المعانى إنما قال به الكوفيون، ومن وافقهم كالقتبى [1]، والبصريون يؤولون ذلك.

مما تقدم نعلم أن نظام المرادى فى بحثه أتم وأشمل وأنه يتفق مع ابن هشام فى أكثر الشواهد والأمثلة، ولا مانع من أن يكون ابن هشام قد طالع كتابه قبل تاليفه «المغنى».

---

(١) هو ابن قتيبة.

أمـا أن يكون «الجنى الدانى» مـأخذًا «للمـغنى» كـما قـرر صاحب «كـشف الظنون» فـهذه دعـوى يعوزهـا الدليل؛ لأن ترتيب الكتـابين فى بحث معـانى الحروف مـختلف اختلافًا بينـاه، واتفاقهمـا فى أكثر الشـواهد والأمثلة لا ينهض وحده دليلاً على هذه الدعوى؛ لأن كليهما قد استقى من معين واحد هو عصارة الباب السـابقين فى مؤلفـاتهم، ولو قال صاحب «كـشف الظنون»: إن الإربلى أخذ عن المرادى لـقبل حكمه إلـى حدٍّ ما؛ لأن ترتيب «جـواهر الأدب»، وفق ترتيب «الجنى الدانى»، وكـلاهما قـاصرا على الحروف بـيد أن «مغنى اللـبيب» تناول فـيه ابن هشـام جمـيع أبواب النحـو فكيف يكون «الجنى الدانى» ماخـذ «المغنى»؟!

ومن عجب أن كتاب المرادى على فضله وغزارة علمه لم يطبع إلى الآن، وقد عثـرت على نسـخة مـخطوطة منه فى دار الكتب المصـرية نقلت منها مـا سلف ورجعت إلى كلـمة «عن» حيث أحـال عليهـا فى كلامه السـابق فوجـدت بها خرمًا، ولم أجد سواها أتمم منها كلامه.

***

موازنة عامة بين الرضى وابن هشام

سبق القول إن ابن هشام المولود سنة ثمان وسبعمائة لم يطلع على مؤلفات الرضى المتوفى سنة تسعين وستمائة على أصح الروايات، وقد أيدت هذا بالدليل العقلى وبما وقفت عليه فى الأمر الثالث من مقدمة «خزانة الأدب» [(١)]، نقلاً عن البقاعى فى «مناسبات القرآن»، ولكنى وجدت بين الإمامين الجليلين تشابهًا فى بعض النواحى، فهما يلتقيان فى الجمع، والتحقيق، وطول النفس، وحسن التعليم، وقوة التدليل، وغزارة الاستشهاد، وتلك نتيجة لتوفر كل منهما على خدمة هذا العلم واستقصاء البحث فيما ثمرة النحاة السابقون من لدن نشأة النحو إلى أن وصل إليهما، حتى هدى كل واحد منهما إلى مبتكرات تفتق عنها ذهنه مما ترك الأول للآخر، عمادها استقلال الرأى وقوة الحجة.

والموازنة بين الإمامين الجليلين واضحة فى شرح الرضى «للكافية»، وفى «مغنى اللبيب» لابن هشام، فكلا الرجلين مؤلف قد جمع فى كتابه قواعد النحو وأسرارها بما يدل على تعمق فى هذا العلم واستكشاف لمخبآته وإحاطة بأوابده مع شغف بضم الأنواع المتجانسة، ولم أطراف الكلام الذى يراد التقعيد له، وكلاهما أخو فن متقن، حر التفكير تختمر الفكرة عنده فيرسلها مدعومة بما صح من نقل، مقبولة بما هدى إليه العقل، من غير تحيز إلى مذهب خاص من مذاهب النحاة الأربعة.

أما تباين الرجلين فيتجلى فى أمور منها:

أولا: أن صنيع ابن هشام فيما خطت يمينه من مؤلفاته كانت تغلب عليه النزعة الاستقلالية غير ملتزم ما اختاره سلفه من النحاة فى الترتيب والتبويب، وأنطق شاهد على ذلك كتابه «المغنى» الذى تجلت فيه ملكة التصنيف والتنسيق فأبدعه على مثال لم يسبق إليه، ولم يدع للمتأخرين استدراكًا عليه.

على حين أن الرضى كان فى تأليفه شارحًا لكلام غيره، ولا أعلم له مؤلفات أخرى سوى «شرحيه على الكافية والشافية» لابن الحاجب، ويغلب على ظنى

---

(١) مقدمة خزانة الأدب للبغدادى ص ١٣ .

أنه لم يعدل عن طريقة الشرح فيما لم يصل إلينا من مؤلفاته.

ثانيًا: أن شواهد ابن هشام الشعرية مستقاة من طبقات الشعراء الثلاثة الأولى: «الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين» وقد انعقد الإجماع على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، وأما الثالثة: فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وأما الشعراء المحدثون فإن ابن هشام لم يعول على شعرهم كشواهد يعتمد عليها، ولم يرد فى مؤلفاته إلا قليل من ذلك ساقه مساق الأولين والاستئناس فحسب.

على حين أن «الرضى» رضى بالقول الضعيف فى جواز الاستدلال بشعر المحدثين كأبى تمام، والمتنبى، وبشّار، وأبى نواس، والقول الراجح الصحيح أنه لا يستشهد بكلام هؤلاء وأمثالهم، والرضى فى ذلك متابع للزمخشرى.

وقد استشهد «الرضى رضى الله عنه فى باب المبتدأ والخبر بقول أبى نواس:

غير «مأسوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن

ويقول أبى تمام:

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه

وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

كما استشهد فى باب الحال بقول بشّار:

إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها

خرجت مع البازى علىَّ سواد

ويقول أبى الطيب:

قبلتها ودموعى مزج أدمعها

وقبلتنى على خوف فمًا لفم

وبقوله أيضًا:

بدت قــمــراً ومـــاست خـــوط بان
وفـــاحت عنبـــراً ورنـت غـــزالا

وقد استشهد بشعر غيرهم من المحدثين كذلك، وكأنه كان ولوعًا بشعر المتنبى حيث كرر الاستشهاد بكلامه فى مواطن كثيرة.

ثالثًا: إن ابن هشام كان معتدلاً فى استشهـاده بالحديث فهو يتحرى الصحيح منه، وما يكاد ينعقد الإجماع عليـه، فكانت الأحاديث فى شواهده قليلة بالنسبة لإفاضة الرضى فى الاستشهاد بها، وهو فى ذلك مسبوق بابن مالك.

رابعًا: أن الرضي أفاض فى الاستشـهاد بالكلام المنسـوب إلى الإمام على - رضى الله عنه - فى نهج البلاغة؛ لتشيعه، وكلام علىّ كرم الله وجهه حجة، بيد أن ابن هشام لم يتجه هذا الاتجاه شأنه فى ذلك شأن غيره من النحاة.

خامسًا: تمتاز مـؤلفات ابن هشـام بالوضوح والبـيان على حين أن مـؤلفات «الرضى» على إحكامها قد بدا فيها تأثير البيئة الأعجمية من فلسفة قديمة فى تبيان القواعد، ومن أسلوب منطقى فى التوجيه والتعليل مما جعلها وقفًا على الموغلين فى العلم.

أما مؤلفات ابن هشام فيقضى لبانتـه منها الصغير والكبير كلٌّ بحسب قدرته، وطابعها النظام والإحكام.

***

شهادت العلماء لابن هشام

قال ابن خلدون [١]: ووصل الينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم عن الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما فى الصناعة من المتكرر فى أكثر أبوابها، وسماه «بالمغنى فى الإعراب»، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره فى هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جنى، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد فى الخلق ما يشاء.

وقال فى نفس المقدمة: وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، وظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلا لسيبويه، وابن جنى، وأهل طبقتهما لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل على أن الفضل ليس منحصراً فى المتقدمين [٢].

وقال فى موطن آخر: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام: أنحى من سيبويه.

وقال عنه العلامة ابن حجر العسقلانى - المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة - وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف فى الكلام، والملكة التى كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبًا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٨٣ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٧٠ .

قال لنا ابن خلدون وذكر العبارة الأخيرة [١] وردد مثل هذا الإمام السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة [٢]، وحذا حذوه العلامة ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة تسع وثمانين وألف هجرية [٣]، وصنع مثله الشوكانى المتوفى سنة خمسين ومائتين وألف من الهجرة [٤].

وقال التاج السبكى: إن أنسًا رضى الله عنه قال بصدد تعليم الوضوء لفتاه بعد أن جدد الماء لمسح الأذنين: إنهما من الرأس «ليس هما من الوجه» قال أستاذنا أبو حيان: قول أنس: ليس هما من الوجه، وجه الكلام أن يقول: ليستا من الوجه، لكنه جعل ليس مثل ما فلم يعملها، يقولون «ليس الطيب إلا المسك» وقول الشيخ أبى حبان إن أنسًا جعل ليس مثل ما.

قال الشيخ جمال الدين عبد الله بن هشام نحوى هذا الوقت أبقاه الله تعالى: ليس ذلك متعينا بل يجوز أن يكون أضمر فى ليس الشأن والحديث وحينئذ فتقول هما من الوجه مبتدأ وخبر، والجملة خبر ليس، وفصل الضمير واجب؛ لأنه حينئذ معمول للابتداء كما أنه فى تخريج أبى حيان كذلك، والتخريج الذى ذكرته أولى؛ لأن فيه إبقاء «ليس» على إعمالها، وقول ابى حيان إن ذلك لغة تميم وإشارته إلى الحكاية ليس بجيد [٥].

وقال العلامة يس: «وليس المصنف ـ يعنى ابن هشام ـ ممن يرد عليه بكلام الرضى فإنه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكى صاحب جمع الجوامع» [٦].

فهذه الشهادات وما إليها من أهلها شرف عظيم، قلما ظفر بمثله غير ابن هشام، ذلك الذى رفع من قدر مصر التى أنجبته وجعلها تذكر مقرونة باسمه فى مقام الفخار والإكبار، فإذا كانت البصرة والكوفة منبت النحو فيهما نما

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

(٢) بغية الوعاة ص ٢٩٣، حسن المحاضرة ص ٢٣٠ .

(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٩١ .

(٤) البدر الطالع ١ : ٤٠٠ .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٦ : ٣٣ ـ ٣٤ .

(٦) حاشية يس على التصريح ٢ : ٥١ .

وترعرع، وتعهده في المصريين أئمة أعلام كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والأخفش، ومن ترسم خطاهم حتى المبرد، وكمعاذ الهراء، والرؤاسي، والكسائي، والفراء، ومن لف لفهم إلى ثعلب.

ثم كانت بغداد بعد مستقراً ومقاماً لكثير ممن هاجر من المدينتين فوجدوا فيها مُرَاغماً كثيراً وسعة، وعيشاً هنيئاً ودعة، وأولوا هذا العلم عناية فائقة جعلت منه صوراً جديدة، يمثل بعضها الزَّجَّاج وابن السراج، ويقابله ابن الأنباري وابن خالويه، ويقف بين الفريقين الأخفش الصغير ونفطويه.

وأتيح للأندلس أن تظفر بكرام بررة، يرفعون القواعد من النحو، كابن خروف، وابن عصفور، والأعلم الشنتمري، وابن مالك.

وساهم المشارقة بنصيب لا ينكر في خدمة هذا العلم كالرضي والجاربردي، والجامي، وكان عتاد بعض هؤلاء مستمداً من مشافهة الأعراب الفصحاء، أو مقتبساً من دواوين شعرهم، أو مستنبطاً من مدارسة القرآن.

فإن مصر البلد الطيب، والأم الرؤوم، أبى الله إلا أن يتم نوره على هذا العلم فيها، فوهب لها وقد عقم سواها غلاماً ذكيا، ورَّثه علم السابقين وأنار بصيرته لفقه كتابه المبين، فكان ابن هشام المدخر الذى نقى النحو مما شابه من بحوث فلسفية، ومصطلحات علمية، تشوه من جماله، ونحَّى عنه الأساليب المنطقية في توجيه قواعده كما يبدو في مؤلفات المشارقة.

ومن نعم الله على ابن هشام ما هدى إليه من تخريج آيات الكتاب الكريم، وفق الذوق السليم، وكفى بتلك الآيات البينات وبما تركه من تراث خالد هادياً إلى النحو مثبتاً لقواعده، مبصراً بشواهده، وهل النحو إلا بحث في الشواهد ومران عليها، وإتيان بمثلها؟!! عند ذلك تثمر الدراسة، وباكورة ثمراتها الملكة، فطن إلى ذلك ابن هشام فجاءت كتبه عالية القيمة عظيمة القدر. أحسن الله إليه كما أحسن إلى لغة قرآنه، وأكرم مثواه، إن ربى لسميع الدعاء.

***

دكتور

يوسف عبد الرحمن الضبع

أستاذ اللغويات بالجامعات

المصرية والعربية

فهرس الآيات القرآنية

﴿وآتى المال على حبِّه﴾	البقرة	١٧٧	٢٢٢
﴿ولكم فى القصاص حياةٌ﴾	البقرة	١٧٩	١٥٧
﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾	البقرة	١٨٤	١٢٨
﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾	البقرة	١٨٥	٢٣١
﴿تلك عشرة كامله﴾	البقرة	١٩٦	١٥٤
﴿ادخلوا فى السلم كافة﴾	البقرة	٢٠٨	١٥٦
﴿حتى يقول الرسول﴾	البقرة	٢١٤	١٤٤
﴿وصدٌّ عن سبيل الله﴾	البقرة	٢١٧	١٢٤
﴿وإذا طلقتم النساء﴾	البقرة	٢٣١	١٨٩
﴿لِمَنْ أراد أن يُتم الرضاعة﴾	البقرة	٢٣٣	١١٢
﴿ولكن لا تواعدوهن سرا﴾	البقرة	٢٣٥	٢٢٢
﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض﴾	البقرة	٢٥١	٦٧
﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾	البقرة	٢٥٣	٢٢٠
﴿فصرهُنَّ إليك﴾	البقرة	٢٦٠	٢٢٥
﴿أن تضل إحداهما﴾	البقرة	٢٨٢	١٢٥
﴿آلَم﴾	آل عمران	١	١٦٠
﴿﴿الله لا إله إلا هو﴾	آل عمران	٢	١٦٠
﴿وما كنت لديهم إذْ يلقون أقلامهم﴾	آل عمران	٤٤	١٠٥
﴿حتى تنفقوا مما تُحبون﴾	آل عمران	٩٢	١٢٣
﴿أمة قائمة يتلون﴾	آل عمران	١١٣	١٦٨
﴿تلك الأيام نداولها بين الناس﴾	آل عمران	١٤٠	٧٣
﴿وما محمد إلا رسول﴾	آل عمران	١٤٤	١٣١

﴿إنْ عندكم من سلطان بهذا﴾	يونس	٦٨	١١٠
﴿إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل﴾	يونس	٩٠	١١٩
﴿لآمن من فى الأرض كلهم جميعًا﴾	يونس	٩٩	٦٨
﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾	هود	٨	٨٢
﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾	هود	٤٣	١٣٦
﴿إلاَّ تغفر لى وترحمنى أكُنْ من الخاسرين﴾	هود	٤٧	١١٠
﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه﴾	هود	٥٣	١ ٣
﴿قالوا سلامًا﴾	هود	٦٩	١٣٠
﴿ولما أنْ جاءَت رسُلُنا لوطًا﴾	هود	٧٧	١٢٩
﴿وإنْ كُلاًّ لَّمَّا ليُوفينهم﴾	هود	١١١	١١٢
﴿واتبع الذين ظلموا﴾	هود	١١٦	١٥٤
﴿وإنى ليحزننى ان تذهبوا به﴾	يوسف	١٣	١٣٢
﴿لدى الباب﴾	يوسف	٢٥	١٠٥
﴿وقال نسوة﴾	يوسف	٣٠	١١٩
﴿وإلا تصرف عنى كيدهن أصبُ إليهن﴾	يوسف	٣٣	١١٠
﴿رُدت إلينا﴾	يوسف	٦٥	١٢٣
﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾	يوسف	٩١	١٤٩
﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾	يوسف	٩٢	١٣٨
﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس﴾	الرعد	٦	٢٢٠
﴿أم هل تستوى الظلمات﴾	الرعد	١٦	١٢٦
﴿كذلك يضرب الله الحق والباطل﴾	الرعد	١٧	٦١
﴿ولا تحسبن الله غافلاً﴾	إبراهيم	٤٢	١٧٤

﴿إن كل منْ فى السموات والأرض﴾	مريم	٩٥	١٠٥
﴿أو أجد على النار هُدىً﴾	طه	١٠	٢٢٢
﴿فإذا هى حية﴾	طه	٢٠	١١٤
﴿ولا تنيا فى ذكرى﴾	طه	٤٢	١٠٣
﴿إنْ هذان لساحران﴾	طه	٦٣	١٦١
﴿ولأصلبنكُمْ فى جزوع النخل﴾	طه	٧١	١٢٧
﴿إنْ كنا فاعلين﴾	الأنبياء	١٧	١١١
﴿لو كان فيهما آلهة﴾	الأنبياء	٢٢	١٤٩
﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولداً﴾	الأنبياء	٢٦	١٤٢
﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾	الأنبياء	٥٧	١٤٩
﴿وعداً علينا إنا كنا فاعلين﴾	الأنبياء	١٠٤	١٨٩
﴿قل إنما يوصى إلىَّ﴾	الأنبياء	١٠٨	١٣١
﴿وإنْ أدرى لعلَّهُ فتنة لكم﴾	الأنبياء	١١١	١١١
﴿ذلك بأن الله﴾	الحج	٦	١٤٠
﴿وعلى كل ضامر يأتين﴾	الحج	٢٧	١٦٨
﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾	الحج	٣٧	٢٢٣
﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾	المؤمنون	٥	٢٢١
﴿إلا على أزواجهم﴾	المؤمنون	٦	٢٢١
﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾	المؤمنون	١٤	١٠١
﴿وعليها وعلى الفُلك تحملون﴾	المؤمنون	٢٢	٢٢٢
﴿ويشرب مما تشربون﴾	المؤمنون	٣٣	٢٢٢
﴿عما قليل ليصبحُنَّ نادمين﴾	المؤمنون	٤٠	١٠٣

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الشواهد الشعرية

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية السين

قافية الضاد

قافية العين

قافية القاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الواو

قافية الياء

المراجع

١ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى.

٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوى.

٣ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى.

٤ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد.

٥ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى.

٦ - حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للسيوطى.

٧ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى.

٨ - شرح شواهد المغنى للسيوطى.

٩ - «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكى.

١٠ - دائرة المعارف الإسلامية المترجمة.

١١ - طبقات الحنابلة.

١٢ - وفيات الأعيان.

١٣ ـ فوات الوفيات.

١٤ ـ الوافى بالوفيات.

١٥ ـ كشف الظنون.

١٦ ـ مقدمة ابن خلدون.

١٧ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الطنطاوى.

١٨ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام.

١٩ ـ شرح بانت سعاد لابن هشام.

٢ ـ قطر الندى وبل الصدى وشرحه لابن هشام.

٢١ ـ شذور الذهب وشرحه لابن هشام.
٢٢ ـ أوضح المسالك لابن هشام.
٢٣ ـ شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى.
٢٤ ـ حاشية يس على التصريح.
٢٥ ـ شرح ابن عقيل مع حاشية الخضرى على الألفية.
٢٦ ـ شرح الأشمونى على الألفية.
٢٧ ـ حاشية الصبان على الأشمونى.
٢٨ ـ المفصل للزمخشرى.
٢٩ ـ شرح المفصل لابن يعيش.
٣٠ ـ الكافية لابن الحاجب.
٣١ ـ شرح الكافية للرضى.
٣٢ ـ مغنى اللبيب لابن هشام.
٣٣ ـ شرح الدمامينى على المغنى.
٣٤ ـ حاشية الشمنى على المغنى.
٣٥ ـ حاشية الأمير على المغنى.
٣٦ ـ حاشية الدسوقى على المغنى.
٣٧ ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للعلامة الكبير الشيخ محمد أحمد عرفة، من جماعة كبار العلماء.
٣٨ ـ الكتاب لسيبويه.
٣٩ ـ جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب للإربيلى.
٤٠ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى.
٤١ ـ خزانة الأدب للبغدادى.
٤٢ ـ شرح شواهد المغنى للبغداى.
٤٣ ـ التطبيقات العربية للأستاذ الكبير أحمد يوسف نجاتى بك.

٤٤ ـ الخصائص لأبى الفتح بن جنى.

٤٥ ـ الصاحبى لأحمد بن فارس.

٤٦ ـ المواهب الفتحية للشيخ حمزه فتح الله.

٤٧ ـ الوسيط فى الأدب العربى وتاريخه للمرحومين الأسكندرى، وعنانى بك.

٤٨ ـ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

٤٩ ـ خطط المقريزى.

٥٠ ـ الخطط التوفيقية.

٥١ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموى.

٥٢ ـ القاموس المحيط.

٥٣ ـ لسان العرب.

٥٤ ـ المصباح المنير.

٥٥ ـ مختار الصحاح.

٥٦ ـ تفسير الكشاف للزمخشرى.

٥٧ ـ البحر المحيط لأبى حيان.

٥٨ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبى.

٥٩ ـ تفسير النسفى.

٦٠ ـ أصول الفقه لمحمد بك الخضرى.

ومراجع أخرى طالعت فيها أكتفى بالإشارة إليها، على أن بعض المراجع السابقة لم أنقل كلامه بنصه، ولكن له علىّ فضل التوجيه، والتغذية بالمعانى والفكر.

***

فهرس المحتويات

***

رقم الإيداع

٩٨/٤٤٦٨

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-300-000-1